

مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الأول - السنة السادسة - نيسان / أبريل ١٩٧٨



مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت

العدد الاول - السنة السادسة - نيسان / ابريل ١٩٧٨

فصلية أكاديمية علمية متخصصة بالشؤون الاقتصادية والطبقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتشرعها بالدراسة والأبحاث في

سكرتير التحرير : الدكتور أسعد عبد الرحمن

مساعد سكرتير التحرير : السيد عبد الرحمن فايز

هيئة التحرير

د. علي عبد الرحيم - الرئيس

د. عبد الحميد الغضالي

د. شبيب محمد الله

د. علي سليم

د. أسعد عبد الرحمن

د. فاروق الشيخ

توزيعه جميع المراكز والجمعيات باسم سكرتير التحرير على المؤسسات التالية :

مجلة العلوم الاجتماعية - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ص.ب : ٥٩٨٦ - جامعة الكويت

الكويتية - تلفون ٥١٠٨٨١ / ٣٧٧ / ٢٥٠

محتويات العدد

٥	كلمة العدد	*
	أبحاث بالعربية	*
٧	١ — الصناعة التحويلية في العالم العربي ، تقييم لواقعها واهدافها .	د. عرفان شافعي
٣٩	٢ — الاحياء التصديرية في المدن الشمال - افريقية	د. فرج السطنبولي
٥٩	٣ — المرأة والعمل العقلي : منظور سيكولوجي	د. ناهد رمزي
٧٥	٤ — مجموعات العمل والقيادات الجامعية	د. محمد عدنان النجار
	ندوة العدد	*
٩٥	إبعاد الهجرة الداخلية من الريف والبادية الى المدن في الوطن العربي .	تنظيم وتحرير : د. اسحق القطب
	مراجعات كتب	*
١٠٥	١ — الاسلام والراسمالية	د. فريد صقر
١١٧	٢ — علم الاقتصاد والهدف العام	د. فيصل فخري مرار
١٢٥	٣ — فلسطين والعالم في عصر الثورة الفلسطينية المعاصرة .	د. امين محمود
	تقارير	*
١٣٩	١ — الموسوعة الفقهية الاسلامية	وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية/ الكويت
١٤٣	٢ — التباين في الادارات التربوية والعسكرية والتجارية .	د. محمد المهيني
١٥٥	دليل المكتبات الجامعية	مكتبات جامعة حلب

*** قاموس الترجمة والتعريب**

- مصطلحات البحث السياسي والاجتماعي الكمي د. توفيق فرح
د. فيصل السالم ١٦٧

*** ملخصات الابحاث بالانجليزية**

١٧٥

*** قواعد النشر بالمجلة**

١٧٧

*** مراجعات بالانجليزية**

١٨٨

محمد داودي

الثورة المضادة والثورة

*** ابحاث بالانجليزية**

٢٢٧

جويل بريجر

١ — الادارة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية

٢٤٢

د. وهبي غريال وهبة

٢ — المشاريع المشتركة : الاسطورة والحقيقة

كلمة العذر

الاطراء انواع :

نوع منه متكلف متزلف غير جدير لا بالوقت الذي تستغرقه عضلات الفم الذي يتفوه به ، ولا بالوقت الذي يستغرقه الجهاز السمعي — في الجهة الاخرى — لاستقباله .

ونوع آخر صادق مدروس لا يصدر الا عن فرسان الكلمة الشجعان اخلاقيا الذين يرون في صدوره عنهم واجبا لا فكاك منه ، وامانة لا بد من ابلاغها .

ونوع ثالث صادق وعفوي ، منبعه القلوب البيضاء . ولله در هذا الجنس من الاطراء ما اقله . فهو ينسيك تعبك ، ويصب في شرايينك طاقة نشاط جديدة ، ويجعل الجروح غير المرئية التي يتسبب فيها المتملقون والظالمون على حد سواء ، تندمل . . . وعلى نحو اسرع من لح البصر .

ونحن في هذه المجلة — وكما في كل عمل جاد — لا مناص من ان تصادفنا الانواع الثلاثة سالفة الذكر غيرها . ولعلنا بهذا القول لا نسجل الا حقيقة بدهية ليس من جديد في ذكرها .

غير ان الحقيقة الجديدة بالاعلان عنها هي انه وان صادفنا في عملنا النزر القليل من النوع الاول من الاطراء ، والقدر المعقول من النوع الثاني ، فان النوع الثالث في طريقه الان ليفقد اللون الغالب بين شتى انواع التشجيع التي تصطنعها .

وهنا نوجه شكرنا الخاص لاولئك الذين كتبوا لنا من الكويت وخارجها ، بتلك العفوية وبذلك الحماس آملي ان نبقي باستمرار عند حسن ظنهم . . . وحسن ظن الجميع . ومرة اخرى نقول :

ليكن هذا العدد خطوة جديدة ، في مسيرة اكااديمية واثقة ، نحو اعادة صياغة وتطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

سكربت التحرير

الصناعة التحويلية في الوطن العربي تقييم وواقعها وأهدافها

دكتور عرفان شافعي *

مقدمة :

بالرغم من توافر بعض الدراسات عن الصناعة التحويلية أو بعض فروعها في بعض الدول العربية ، وبالرغم من تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالنمية الصناعية وتنسيقها بقدر الإمكان بين دول المنطقة ، إلا أن الصناعة التحويلية لا تزال من القطاعات المهملة نسبيا في الدراسات الاقتصادية الشمولية على مستوى العالم العربي ككل .

وتهدف هذه الدراسة الى المساهمة في سد بعض جوانب معينة من النقص في المعرفة عن قطاع الصناعة التحويلية في العالم العربي . فنتقدم أولا تحديدا اجماليا لواقع الصناعة التحويلية وفروعها في المنطقة العربية ومقارنة لبعض خصائصها الهيكلية البارزة في أوائل السبعينات . كما تقدم ثانيا تصورا مقارنا عن التطورات العريضة المستهدفة في قطاع الصناعة التحويلية في العالم العربي في منتصف السبعينات وذلك بالتقدير الذي سمحت به البيانات . وتشمل الدراسة في نطاقها اثني عشر دولة عربية هي الاردن وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والعراق والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب . وقد شكلت هذه الدول فيما بينها مراكز الثقل الرئيسية للصناعة التحويلية في المنطقة العربية في السبعينات (**) .

* أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت والمعهد القومي للتنمية الادارية بالقاهرة .

** يشكر الكاتب مركز التنمية الصناعية للدول العربية على ائاحة الفرصة له للمشاركة في الاشراف واعداد بعض الابحاث التمهيدية والميدانية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة وخاصة الورقة الخلفية المتقدمة الى مؤتمر التنمية الصناعية الثالث لوزراء الصناعة العرب المنعقد في طرابلس - ليبيا في أبريل ١٩٧٤ . بعنوان : « الصناعة التحويلية في بعض الدول العربية » ، والدراسة المتارنة بعنوان خطط التنمية في الدول العربية المنشورة بواسطة المركز عام ١٩٧٤ ، وبالانجليزية بواسطة الامم المتحدة للتنمية الصناعية عام ١٩٧٦ ، والتي يمكن الرجوع اليها لمزيد من التفاصيل . ويخص بالشكر د . رفيع سويلم ود . سلمي خليل والسادة / محمود حنين ودانيل عبد الله .

المبحث الاول

عن واقع الصناعة التحويلية في العالم العربي

اولا : نصيب العالم العربي من الصناعة التحويلية :

للصناعة التحويلية دور ضئيل نسبيا ، لكنه يمكن أن يكون دورا هاما ومتزايدا على مر الوقت ، في النشاط الاقتصادي لمعظم الدول النامية . فالصناعة التحويلية — اذا احسن تخطيط نموها — يمكن أن تساهم في تنشيط القطاعات الاخرى والاسراع بمعدلات النمو في الناتج القومي ، كما تؤدي الى تنويع هيكل الانتاج ، وتنمية الصادرات ، وفي اتاحة مجالات العمل المنتج للأيدي العاملة المتزايدة ، وفي تحسين توزيع الناتج القومي بين شتى المناطق والاقاليم ، كما تفيد في نقل وتطويع التكنولوجيا من الخارج ، وجعل الاقتصاد القومي اقل تعرضا للضغوط الخارجية التي قد يواجهها .

وللالم ببعض الأبعاد الحقيقية للصناعة التحويلية في المنطقة العربية يلزم الإشارة الى عدة حقائق مبدئية يستدل منها على التخلف النسبي للمنطقة العربية في المسيرة التصنيعية في اوائل السبعينات .

١ — لم تحظ مجموعة الدول النامية بأكملها بما في ذلك الدول العربية في اوائل السبعينات الا بحصة ضئيلة هي نحو ٧٪ من النشاط الصناعي التحويلي العالمي ، حيث أن معظم مواطن الصناعة التحويلية في العالم كانت ولا تزال متركزة في الدول المتقدمة التي سبقت كثيرا في مجالات التنمية والتصنيع .

٢ — بلغت قيمة انتاج الصناعة التحويلية في الدول العربية موضع الدراسة ٢٤٧٤٧ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٠ ، وهو ما لم يزد عن ٣.٠٪ من انتاج التحويلي في العالم ، كما لم يتجاوز ٤٪ من الانتاج التحويلي في الدول النامية (١) .

٣ — كان متوسط نصيب الفرد من الواردات الصناعية في المنطقة العربية ٢٧٣ دولار أمريكي وهو من أعلى الانصبة بالمقارنة الى مناطق العالم النامية الاخرى باستثناء أمريكا اللاتينية ، وفي نفس الوقت بلغ متوسط نصيب الفرد من الصادرات الصناعية في المنطقة العربية ٩٠

دولار أمريكي وكان من أقل الاتصبة بالمقارنة الى مناطق العالم النامية
الآخري علم ١٩٧٠ (٢) .

٤ — لا يتصف واقع الصناعة التحويلية في العالم العربي بعد بوجود قدر كبير
من التعاون أو التنسيق . وبالرغم من مساح محدودة مبدئية في هذا
المضمار الا أن نسبة المنجز الى المنشود لم تزل بعد متواضعة وذلك على
نفس الوتيرة في المجالات الآخري للعمل العربي المشترك ولنفس
الاسباب .

ولقد علق نمو الصناعة التحويلية في العالم العربي — وبدرجات متفاوتة
في كل دولة عربية على حدة — ظروف عدة منها نقص المعرفة التكنولوجية
الحديثة ، أو عدم توازن رؤوس الاموال الطويلة الاجل بتكلفة مناسبة ، أو
ضيق الاسواق المحلية ، أو انغلاق الاسواق الخارجية للتصدير ، أو التعرض
للمنافسة القاتلة من الخارج حيناً ، أو الاحتفاء بسياس جبركي مرتفع حيناً
آخر ، أو التذبذب الايديولوجي بخصوص دور القطاع العام ونطاق نشاطه ،
أو نقص خدمات المصارف والتأمين والنقل والمواصلات ومراكز التدريب ،
وبيوت الخبرة ومراكز المعلومات وما الى ذلك مما يخلق البيئة المناسبة
للانماء الصناعي . فإذا أضفنا الى ذلك العدوان الاجنبي على المنطقة العربية
وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الطويل الذي عاصره وتعاصره المنطقة
العربية لكان من غير العسير تفسير التخلف النسبي للصناعة التحويلية في
المنطقة . فمن الجلي أن نمو الصناعة التحويلية في التحليل النهائي ما هو الا
محصلة لتفاعل عديد من العوامل على مر الوقت . فما من ثورة صناعية
حدثت أو يمكن أن تحدث بين عشية وضحاها ، ولا حتى الثورة الصناعية
ذاتها في العالم الغربي والتي يقال عنها بحق الآن انها كانت « أكثر من
صناعية وأقل من ثورة » (٣) بمعنى انها شملت نواحي اجتماعية وسياسية
وثقافية عديدة علاوة على النواحي التكنولوجية البحتة ، كما أن التغيرات
المبهدة أو المصاحبة لها امتدت على مدار فترة زمنية طويلة .

وتدل أنماط التصنيع (٤) التي تمت من خلال نظم الاسواق الى أن
أول مراحل الصناعة التحويلية تكون عادة في السلع الاستهلاكية التطبيقية
والمعروفة وسائل انتاجها في المجتمع كائنشطة طحن الغلال ، ونتاج السكر ،
والصابون والاحذية ، وما شابه ذلك من عمليات تحويلية تتصف الى حد كبير
بانها عمليات تحويلية مستقيمة المسار Linear ، حيث تتولى الصناعة
بنفسها معظم العمليات اللازمة لنشاطها ولا تعتمد على الصناعات الآخري
سوى في نطاق محدود من المدخلات . ويلى ذلك مرحلة ثلثية تزداد فيها

كثافة رأس المال المستخدم في الصناعة التحويلية مع ادخال طرق انتاج جديدة على المجتمع ، ويزداد تخصص النشاط التحويلي ، ويبدأ تشابك الهيكل الصناعي الناشئ بظهور روابط أمامية وخلفية بين الصناعات التحويلية وبعضها البعض . وتبدأ المرحلة الثالثة بظهور بعض الصناعات الهندسية الخفيفة التي لا تتطلب مواصفات بالدقة نسبيا كإنتاج التلاجات وأجهزة تكييف الهواء المعتمدة على موتورات مستوردة ، كما قد يتم تجميع السيارات وبعض الآلات والأجهزة الكهربائية البسيطة نوعا . ثم قد تصل الدول في النهاية إلى مرحلة رابعة يتوافر لها فيها هيكل صناعي متقدم ومتشابك يتصف بالقدر على إنتاج السلع والآلات المعدنية والكيميائية الدقيقة المواصفات ، مع المقدرة الذاتية على تطوير فنون الإنتاج . وهذه المراحل التصنيعية الأربعة المذكورة ، متداخلة إلى حد ما بطبيعة الحال ، كما أنها ليست بالضرورة متتالية أو مضمونة الوصول بالنسبة لكل الدول . ومن ناحية أخرى فإن اختصار بعض هذه المراحل قد يكون ممكنا إلى حد ما في بعض الدول بالتعاون مع مواطن التكنولوجيا المتقدمة في الخارج .

غير أن هناك أربعة استثناءات هامة موجودة لهذا النمط التصنيعي والتطائلي جديرة بالملاحظة . ونذكر من هذه الاستثناءات أولا الصناعات الاستخراجية كالبترول ، والتي يعتمد تطويرها عادة على مبادأة أجنبية ، وتتصف بالاستخدام المكثف لرأس المال ، واحتياجات قليلة للإيدي العاملة المحلية . كما تتصف هذه الصناعات الاستخراجية بعدم الترابط الصناعي الكبير مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي نظرا لعدم وجود بعض مدخلاتها من الآلات والفنيين محليا من جهة ، وأيضا لأن معظم إنتاجها ليس له سوقا محلية كبيرة من جهة أخرى ، غير أن مثل هذه الصناعات تضطر في أحيانا كثيرة إلى إقامة بعض الهيكل الأساسية اللازمة لنشاطها كإقامة الطرق أو المجمعات السكنية أو السكك الحديدية أو الموانئ والطارات أو مراكز التدريب المهني . والاستثناء الثاني لنمط التصنيع التطائلي السابق الإشارة إليه هو عمليات التصنيع المكثفة الجهد بغض النظر عن التكلفة كما هو الحال عند إقامة صناعات الدفاع القومي أو أحيانا في بعض الدول الاشتراكية . والاستثناء الثالث هو نمط الصناعات القائمة على اكتناف بعض المستوطنين الأجانب أو الوافدين من ذوي المعرفة التكنولوجية المتقدمة . أما الاستثناء الرابع والآخر فهو الصناعات القابلة للارتحال من بقعة لأخرى بسهولة نسبية Foot-loose Industries ، وذلك نظرا لعدم اعتمادها الكبير على هيكل صناعي محلي محدد بل يمكن أن توجد حيثما توجد قوى

عاملة منضبطة بأجور منخفضة نسبيا ، ومن أمثلة ذلك الصناعات الالكترونية التي تتصف بارتفاع أثمانها مع عدم ثقل أوزانها مما يجعل نفقات شحنها جزءا يسيرا من نفقاتها الكلية وبالتالي سهولة تهجيرها نسبيا .

ثانيا : توطن الصناعة التحويلية وفروعها في العالم العربي :

تشير البيانات المتوافرة في أوائل السبعينات عن الدول موضع الدراسة على تركيز نحو ٥٧٪ من نشاط الصناعة التحويلية لهذه المجموعة في ثلاث دول فقط هي مصر والمغرب والجزائر ، حيث بلغ الوزن النسبي للناتج الاجمالي للصناعة التحويلية فيها على التوالي ٢٦٪ ، ١٨٪ و ١٣٪ من الناتج الاجمالي لصناعة التحويلية لدول المجموعة . وقد تلاها في الاهمية النسبية بالترتيب العراق ٨٪ ، لبنان ٧٫٦٪ ، سوريا ٦٫٧٪ ، تونس ٢٫٦٪ ، الكويت ٥٫٧٪ والسودان ٤٫٦٪ . أما الاردن وليبيا فقد بلغ الوزن النسبي للناتج الاجمالي للصناعة التحويلية في كل منها نحو ٢٪ من الناتج الاجمالي للصناعة التحويلية لمجموعة الدول موضع الدراسة . انظر الجدول رقم (١) من الملحق الاحصائي . وباستخدام الارقام من ٣١ الى ٣٩ من التصنيف الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية ISIC للدلالة على فروع الصناعة التحويلية بالترتيب يمكن أيضا من نفس الجدول الخروج بالصورة التالية عن التوزيع الجغرافي لناتج فروع الصناعة التحويلية بين دول المجموعة .

٣١ — صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ : تتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالي في كل من المغرب ٢٨٪ ، ومصر ١٧٪ ، والجزائر ١٠٫٨٪ ، وتونس ٩٫٧٪ .

٣٢ — صناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالي في كل من مصر ٣٩٫٥٪ ، وسوريا ١٢٫٦٪ ، والجزائر ١٢٫٤٪ ، والمغرب ١٠٫٦٪ .

٣٣ — صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الاثاث : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالي في كل من لبنان ٣٤٫١٪ ، والجزائر ٢٣٫٨٪ ، والمغرب ٨٫٢٪ .

٣٤ — صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالي في كل من مصر ٤٣٫٥٪ ، والمغرب ٢٤٫٣٪ ، وتونس ١٠٫٣٪ ، والعراق ٨٫١٪ .

٣٥ — صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على

التوالى في كل من مصر ٢٦٪ ، والكويت ٢٠.٧٪ ، والمغرب ١٨.٢٪ ، والعراق ١٥.٢٪ ، والجزائر ٧٪ .

٣٦ - صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالى في كل من مصر ١٨.٥٪ ، والجزائر ١٦.٩٪ ، ولبنان ١٦.٢٪ ، والعراق ١٤.٨٪ ، والمغرب ١٢.٥٪ .

٣٧ - الصناعات المعدنية الاساسية : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها في كل من مصر ٧٦.٨٪ ، ثم تونس ١٨.٢٪ ، وسوريا ٥٪ .

٣٨ - صناعة المنتجات المعدنية والمكينات والمعدات : وتتركز نسبة الناتج الاكبر فيها على التوالى في كل من الجزائر ٢٧.٥٪ ومصر ٢٣.٢٪ ، والمغرب ١٦.٣٪ ، ولبنان ٧.٣٪ .

٣٩ - صناعات تحويلية أخرى (غير كاملة التوصيف) : ونسبة الناتج الاكبر فيها لمصر ٥٥.٤٪ ، ثم لبنان ٤٠.٤٪ .

ثالثا : الاهمية النسبية للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لكل دولة عربية :

تتصف الدول النامية عامة بوجود نسبة صغيرة للناتج الاجمالي للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي وذلك بالمقارنة الى الدول الصناعية المتقدمة . فلم تتعد هذه النسبة للدول النامية في مجموعها ١٤.٥٪ في منتصف الخمسينات و ١٨٪ في منتصف الستينات ، وذلك بالمقارنة الى ٣٠٪ و ٣١٪ على التوالى في الدول الصناعية المتقدمة ذات اقتصاديات السوق .

كما يشير نمط التصنيع السائد في معظم الدول الى تزايد الاهمية النسبية للناتج الاجمالي للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي على مر الوقت بينما تتناقص الاهمية النسبية للناتج الاجمالي في الانشطة الاولى كالزراعة او الصناعات الاستخراجية كالبتترول . وفي مجموعة الدول العربية موضع الدراسة ، بلغت النسبة اعلاها ١٨٪ في مصر ، وتراوح بين ١٣-١٥٪ في كل من تونس وسوريا ولبنان والمغرب ، كما تراوحت بين ٨-١١٪ في كل من الجزائر والعراق والسودان والاردن ، بينما لم تتجاوز ٢-٤٪ في كل من ليبيا والكويت وذلك في مستهل السبعينات (٥) .

رابعاً : تكوين الناتج الصناعي في الدول العربية :

ولتصنيف ناتج الصناعة التحويلية الى سلع استهلاكية (خفيفة) من ناحية ، و سلع وسيطة و انتاجية (ثقيلة) من ناحية اخرى له بعض الدلالة على نوعية الهيكل الصناعي ومدى المسيرة التصنيعية التي تمت ، ذلك لان التحول من انتاج السلع الاستهلاكية الى انتاج السلع الوسيطة والانتاجية يتطلب توافر معرفة تكنولوجية وظروف بيئية معينة (٦) . ومن ناحية اخرى يفيد هذا التوبيخ للناتج الصناعي في معرفة امكانيات النمو المستقبلية ، ذلك ان الاهداف المتوخاه من تنمية السلع الوسيطة والانتاجية هو الوصول الى زيادة متواصلة في الانتاجية وهو الجوهر النهائي المقصود من عملية التنمية الاقتصادية .

والصورة الاجمالية التي تتبين عن الدول العربية في اوائل السبعينات انها قد اهتمت بتنمية الصناعات الخفيفة اكثر منها بتنمية الصناعات الثقيلة ، اذ بلغت نسبة الصناعات الخفيفة الى الناتج الصناعي الاجمالي ٦١٪ بالمقارنة الى ٣٩٪ للصناعات الثقيلة . كما يبدو وان الدول العربية قد اعطت للصناعات الخفيفة وزناً نسبياً يفوق مالها في المناطق الاقليمية الاخرى بما في ذلك مجموعة الدول النامية ككل ، والتي كانت النسبة فيها للصناعات الخفيفة ٥٤٫٣٪ والثقيلة ٤٥٫٧٪ من الناتج الاجمالي لها عام ١٩٧٠ . ومن الجدير بالذكر ان الاهمية النسبية كانت نحو ٣١٪ للصناعات الخفيفة و ٦٩٪ للصناعات الثقيلة في الدول المتقدمة سواء منها اقتصاديات الاسواق ام لدول الاشتراكية (٧) .

ومن حيث مدى الاهتمام النسبي بالسلع الاستهلاكية بالمقارنة الى السلع الوسيطة والانتاجية في الناتج القومي الاجمالي للدول العربية في اوائل السبعينات امكن تصنيف الدول العربية الاحدى عشر موضع الدراسة الى ثلاث مجموعات . انظر جدول رقم (٢) .

١ - دول رجحت فيها كفة السلع الاستهلاكية :

وهي سوريا : السودان ، ليبيا ، لبنان ، تونس ، المغرب ومصر .

ب - دول تعادلت فيها كفة السلع الاستهلاكية مع السلع الوسيطة والانتاجية :

وهي الاردن ، والجزائر .

ج - دول رجحت فيها كفة السلع الوسيطة والانتاجية :

وهي العراق والكويت . وتلعب صناعة النفط في كل منهما دورا نسبيا كبيرا .

وغنى عن الذكر أن رجحان كفة احدى المجموعات السلعية على الاخرى في أي دولة تعكس مدى الثروات الطبيعية الموجودة بها من ناحية ، كما تعكس من ناحية أخرى استراتيجية وتفضيلات الانماء الصناعي المتبعة ومدى تطور هيكل الاقتصاد القومي لكل دولة .

خامسا : الواردات والصادرات الصناعية العربية :

التجارة الخارجية لأي دولة هي الصورة المكمل للهيكل الانتاجي بها ، حيث تستورد الدولة عادة السلع التي لا تقوم بإنتاجها بنفسها ، كما تصدر من إنتاجها ما لا تستهلكه محليا ، وتتفاوت الاهمية النسبية للتجارة الخارجية من دولة عربية لأخرى . وإذا ركزنا النظر على الدور الذي تلعبه السلع الصناعية التحويلية في التجارة الخارجية للدول العربية في أوائل السبعينات لتبينت لنا الصورة التالية استنادا الى الجدول رقم (٣) .

١ - من حيث الواردات الصناعية التحويلية فانها تمتد لتشمل جميع فروع الصناعة التحويلية الرئيسية : وتشكل الواردات من المنتجات المعدنية والعدد والآلات النسبة الكبرى من الواردات (٣٧٪) ، كما احتلت منتجات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ المرتبة الثانية ١٦٪ ، وتلاها في الاهمية النسبية منتجات الصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك ١٤٪ ثم كل من منتجات الصناعات المعدنية الاساسية ١٠٪ وصناعات الفسفل والنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية ١٠٪ .

٢ - من حيث الصادرات الصناعية التحويلية : فانها تتركز فقط في عدة فروع من الصناعات التحويلية هي على الترتيب من حيث اهميتها النسبية منتجات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ٣٩٪ ، والصناعات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك ٣١٪ ، وصناعات الفسفل والنسيج والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية ٢٥٪ .

المبحث الثاني

عن اهداف الصناعة التحويلية في العالم العربي

استهدفت الدول العربية في خططها للتنمية في اوائل السبعينات مواصلة السعي بدرجات متفاوتة لتنمية وتطوير الصناعة التحويلية . وستقوم بادىء ذى بدء باستكشاف بعض الابعاد الرئيسية لاهداف الصناعة التحويلية في العالم العربي في اطار موسع يشمل التنمية المستهدفة في الاقتصاد القومي لكل دولة على حدة وذلك في ضوء ما اوصت به استراتيجية التنمية للامم المتحدة خلال عقد السبعينات من ناحية ، وفي ضوء معدلات النمو المحققة في كل من هذه الدول العربية في اواخر الستينات من ناحية اخرى ، ثم ننتقل بعد ذلك الى بعض تفصيلات النمو المستهدف في قطاع الصناعة التحويلية وفروعها .

اولا : نظرة شمولية الى خطط التنمية العربية في اوائل السبعينات :

نادت استراتيجية التنمية الدولية الموصى بها من الامم المتحدة لعقد السبعينات بأن تسعى الدول النامية لاحتراز معدل نمو سنوى قدره ٦٪ على الاقل في المتوسط في الناتج القومي الاجمالى خلال النصف الاول من السبعينات ، وذلك لامكان تضيق الهوة - وان كان بخطى بطيئة في نظر البعض - بين مستويات المعيشة في الدول النامية والدول المتقدمة . وهذا المعدل المذكور كفيل لو تحقق بمضاعفة الناتج القومي الاجمالى في نحو عشر سنوات ، كما انه كفيل بأحداث معدل تزايد سنوي لنصيب الفرد من اجمالى الناتج قدره ٢.٥٪ اذا ما افترضنا معدلا سنويا لتزايد السكان قدره ٢.٥٪ . وتسلم استراتيجية التنمية للامم المتحدة بان على كل دولة أن تضع لنفسها معدلا للنمو يتلائم مع ظروفها الخاصة وإمكانياتها المتاحة (٨) .

وقد استهدفت معظم خطط التنمية في العالم العربي في اوائل السبعينات معدلات للنمو في الناتج المحلي الاجمالى بما يتراوح بين ٦-٨٪ سنويا ، بينما استهدفت لبنان وبعض الدول العربية البرتولية مثل ليبيا والسعودية والجزائر والعراق معدلات نمو سنوية قدرها ٩٪ تقريبا (٩) . انظر جدول رقم (٤) .

وبالنظر الى متوسط معدلات النمو السنوية الفعلية للنتائج المحلي الاجمالي في الفترة ٦٦ - ١٩٧٠ نجد أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية في معدلات النمو السنوي المحققة في الماضي . انظر جدول رقم (٤) . فقد تمكنت ليبيا من احراز معدل نمو سنوي مرتفع قدره ١٥٪ سنوياً ، وتمكنت الاردن وسوريا وتونس من احراز معدل نمو سنوي قدره ٧٪ ، وبلغ معدل النمو في الجزائر والكويت والمغرب نحو ٥٪ ، بينما لم يزد المعدل لسبب او لآخر عن ٣٪ في كل من مصر والعراق والسودان . ولا شك أن الاسترشاد بهذه المعدلات الفعلية للنمو في الماضي القريب رغم فائدته لا يمكننا من التنبؤ بدقة عن احتمالات تحقيق المعدلات المستهدفة في كل دولة في المستقبل ، فان الظروف المحلية والعالمية الدائمة التغير قد تؤدي الى احباط بعض الخطط او انجاح البعض الاخر بدرجات متفاوتة وغير متوقعة . ويكفي الإشارة هنا الى الارتفاع في أسعار البترول العربي وردود الفعل في أسعار السلع الصناعية التي تستوردها الدول العربية على اثر حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

ونظراً لان الظروف والإمكانات الاقتصادية التي تكمن وراء جهود التنمية ليست واحدة في جميع الدول العربية فان بعض الحرص مطلوب كذلك في مقارنة معدلات النمو المذكورة أعلاه . إذ أن ارتفاع معدل النمو في دولة عن دولة أخرى ليس معناه بالضرورة نجاحاً أكبر في جهود التنمية ، وذلك لان العبرة الحقيقية هي في القيام بمقارنة معدل النمو الفعلي لكل دولة بمعدل نموها المحتمل خلال نفس الفترة لو أنها أحسنت استخدام مواردها على النحو الأمثل . فقد يتضح مثلاً باجراء مثل هذه المقارنة لكل دولة على حدة أن في بعض الدول السريعة النمو طاقات كامنة لم تستغل بعد استغلالاً أمثل ، بينما أن بعض الدول البطيئة النمو قد استخدمت فعلاً معظم إمكانياتها المتاحة . ولذلك فان التقييم السليم لمعدلات النمو يجب أن يتم في ضوء التقدير الموضوعي للظروف السائدة في كل دولة .

ويتفرع من استراتيجية التنمية للامم المتحدة أهداف قطاعية جزئية جديرة بالذكر . إذ أوصت تلك الاستراتيجية بمعدل نمو سنوي للقطاع الصناعي يبلغ ٨٪ على الأقل في المتوسط في أوائل السبعينات أي بمعدل يفوق بعض الشيء معدل التزايد السنوي في اجمالي الناتج القومي . وقد تبين من دراسة خطط التنمية المتاحة في الدول العربية أن معدلات النمو المستهدفة لنتائج الصناعة التحويلية بلغت نحو ٢٠٪ في ليبيا وتراوحت بين ١٤-١٦٪ لكل من سوريا والسعودية والجزائر والسودان ، وبين ٩-١٢٪ لكل من مصر ولبنان والعراق وتونس والاردن ، وبين ٧-٨٪ لكل من المغرب والكويت . أما فيما يتعلق بمعدلات النمو الفعلية لنتائج الصناعة

التحويلية في أواخر الستينات فقد تمكنت عدة دول هي الأردن وسوريا والسودان والعراق وليبيا من احراز ٨٪ أو أكثر قليلا ، في حين أن تونس والجزائر ولبنان ومصر والكويت قد أحرزت معدلا سنويا لنمو الناتج التحويلي يتراوح ما بين ٣ - ٥ ٪ . ويلزم هنا أيضا بعض الحرص عند اجراء مقارنات دولية لمعدلات نمو قطاع الصناعة التحويلية ، حيث أن هذه المعدلات تتوقف على عدة اعتبارات تختلف من دولة لأخرى منها حجم القاعدة الصناعية الموجودة ونوعية فروع الصناعة التحويلية القائمة ، والكثافة الرأسمالية والأساليب الانتاجية المستخدمة ، ومعدلات استخدام الطاقة الانتاجية الموجودة ، وما الى ذلك .

ونظرا لان القطاع الصناعي لا يزدهر الا بوجود تنمية مصاحبة في القطاعات الأخرى التي تمده بالمدخلات أو توفر له الخدمات الهيكلية اللازمة، فان توصيات الأمم المتحدة عن التنمية في السبعينات تتضمن أن تستهدف الدول النامية تنمية القطاع الزراعي على وجه الخصوص بمعدل نمو سنوي قدره ٤٪ في المتوسط . وهذا المعدل استهدفته فعلا خطط التنمية في بعض الدول العربية ، بل أن بعضها كالعراق والسودان والكويت وليبيا استهدفت معدلات نمو سنوية أعلى من ذلك تراوحت بين ٨-١٢٪ ، بينما لم يتعدى المعدل المستهدف لنمو الزراعة في تونس والجزائر والمغرب ٣٪ سنويا . وبالنظر الى معدلات النمو المحققة فعلا في القطاع الزراعي في النصف الأخير للستينات يتضح أنها تراوحت بين ٣-٦٪ في معظم الدول العربية ، وأن معدلات النمو المحققة في الزراعة في تونس والجزائر والمغرب على وجه الخصوص كانت من أعلى المعدلات وتراوحت بين ٦-١١٪ تقريبا وتتوق ما استهدفته هذه الدول الثلاث من معدلات نمو في الزراعة في أوائل السبعينات .

وتبنى أهداف الأمم المتحدة للتنمية على امكانية تزايد معدل الادخار المحلي الاجمالي لتصل الى ٢٠٪ تقريبا من اجمالي الناتج القومي في أوائل السبعينات . ويتضح من تحليل خطط التنمية في الدول العربية المتساحة للدراسة أن معدلات الادخار المحلي الاجمالي المستهدفة تراوحت بين ٨٪ في السودان و ٤٤٪ في ليبيا و ١٤-١٨٪ في كل من مصر والأردن وسوريا ، و ٢٢-٢٨٪ في كل من تونس والكويت والعراق .

على أن العبرة في دراسة التنمية كما هو معروف هي بمعدلات الاستثمار الاجمالي أي بتكوين رأس المال الثابت المحلي . فإذا كان معدل الاستثمار المستهدف طموحا لجأت الدول الى تكملة مدخراتها المحلية بما

تستطيع ان تحصل عليه من التمويل الاجنبي ، اما اذا زاد معدل ادخارها عن طاقتها المحلية في استيعاب التكوين الرأسمالي الثابت فتلجأ الى استثمار ارصدها الادخارية في الخارج . ومن الملاحظ من دراسة خطط التنمية في الدول العربية ان معدلات المستهدفة لاجمالي الاستثمار المحلي الثابت تراوحت بين ١١٪ في السودان و ٣٦٪ في الجزائر . وباستثناء الدول البترولية كالعراق والكويت وليبيا فان معظم الخطط في الدول العربية استهدفت الاعتماد على بعض التمويل الاجنبي بدرجات متفاوتة . فالادخار المحلي الاجمالي المستهدف كان يكفي لمقابلة نحو ٥٣-٦٠٪ فقط من الاستثمار المحلي الاجمالي المستهدف في الاردن واليمن ، ونحو ٧١-٧٩٪ فقط من الاستثمار المستهدف في السودان وتونس ، ومن ٨٤-٩٢٪ من الاستثمار المستهدف في سوريا ومصر . والشطر المقابل لهذه الصورة في الدول البترولية هو ارتفاع نسبة الادخار المحلي الاجمالي المستهدف الى الاستثمار الاجمالي المحلي الثابت المستهدف لتصل الى ما بين ١٠٢٪ في العراق و ١٥٩٪ في ليبيا و ١٦٢٪ في الكويت . ولا شك ان التعاون في التمويل الطويل الاجل بين الدول التي لديها فائض ادخاري وبين الدول التي لديها عجز ادخاري فيه منافع متبادلة للطرفين في كثير من مجالات التنمية .

اما فيما يتعلق بدور التجارة الخارجية في عملية التنمية ، فقد اوصت استراتيجية الامم المتحدة للتنمية بان تستهدف الدول النامية زيادة صادراتها سنويا بمعدل يزيد قليلا عن ٧٪ مع العمل في نفس الوقت على ان تنمو وارداتها سنويا بما يقل قليلا عن ٧٪ . وقد استهدفت التنمية في الدول العربية المكافحة للدراسة معدلات نمو للصادرات تراوحت سنويا بين ٣٪ في العراق و ١٦٪ في الاردن . اما فيما يتعلق بالواردات فان معدلات النقص المستهدفة سنويا تتراوح بين ٤٪ في مصر و ١٣٪ في تونس .

ولا يخفى ان مشاكل النقد الاجنبي والعجز في موازين المدفوعات في بعض الدول العربية تنقص من قدرتها على استيراد السلع الوسيطة والانتاجية مما قد يبطئ من معدلات تكوين رأس المال الثابت ويؤدي الى الابطاء في المسيرة التصنيعية بها ما لم تسعى هذه الدول الى تنمية صادراتها وتخطيط سياستها التجارية والمالية ، وما لم تلتق ايضا تعاونا مستمرا ووثيقا في الحصول على تمويل قصير الاجل لمقابلة العجز في موازين مدفوعاتها من الدول العربية الاخرى التي تحقق فائضا في موازين مدفوعاتها .

ثانيا : النمو المستهدف في قطاع الصناعة التحويلية :

١ - المستهدف من ناتج الصناعة التحويلية :

يمقد الجدول رقم (٥) مقارنة من حيث القيمة الدولارية في بداية وفي نهاية خطة التنمية لكل دولة ، وكذلك من حيث تطور الاهمية النسبية لناتج قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في بداية ونهاية الخطة ، ومن حيث متوسط معدل النمو السنوى المستهدف في ناتج الصناعة التحويلية . كما تبين المقارنة ايضا نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي (١٠) . وتدل الارقام أن متوسط معدلات النمو السنوى في قطاع الصناعة التحويلية تراوحت بين ١٤٪ في خطة الكويت (وهي خطة لم يتم اقرارها من السلطات المختصة وادرجت لافراض الاسترشاد والمقارنة فقط) ، و ١٩٫٨٪ في ليبيا . كما أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في زيادة الناتج المحلى الاجمالى تراوحت بين ٥٪ في الكويت و ٣٦٫٧٪ في سوريا .

٢ - المستهدف لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومن ناتج الصناعة التحويلية :

يبين الجدول رقم (٦) مقارنة من حيث القيمة الدولارية في بداية ونهاية خطة التنمية لكل دولة ، لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي ومن ناتج الصناعة التحويلية ، وكذلك من حيث معدلات النمو السنوى المستهدفة لكل منهما . وتدل البيانات على أن معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد تراوح بين ٨٫١٪ في الكويت وبين ٧٫٤٪ في السعودية ، بينما تراوح معدل تزايد نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية بين ٠٫٧٪ في الكويت و ١٧٫١٪ في ليبيا .

٣ - المستهدف من العمالة في الصناعة التحويلية :

يبين الجدول رقم (٧) مقارنة من حيث عدد المشتغلين في بداية وفي نهاية خطة التنمية لكل دولة ، ومن حيث تطور الاهمية النسبية للعمالة في الصناعة التحويلية بالنسبة للعدد الكلى للمشتغلين في الاقتصاد القومى ، ومن حيث نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في زيادة العمالة الكلية . وتدل أرقام الجدول رقم (٧) على أن متوسط معدل النمو السنوى المستهدف في العمالة التحويلية قد تراوح بين ٦٫٢٪ في السعودية و ١٨٫٢٪ في اليمن الشعبية . كما أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في زيادة العمالة الكلية تراوحت بين ٥٫٩٪ في السعودية و ٣١٫٩٪ في تونس .

٤ - المستهدف من إجمالي الاستثمار الثابت في الصناعة التحويلية :

يبين الجدول رقم (٥) مقارنة من حيث نسبة قيمة الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية الى قيمة كل من الاستثمارات الكلية لكل خطة والنتائج المحلي الاجمالي خلال الخطة بالنسبة لكل دولة . وتدل الارقام ان نسبة الاستثمار الثابت الى الاستثمار الكلي الثابت قد تراوحت بين ٣٦٪ في السعودية و ٢٢٫٥٪ في اليمن الشعبية . ومن ناحية اخرى تراوحت نسبة الاستثمار الثابت في الصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالي خلال الخطة بين ٥٫٥٪ في السعودية و ٨٫٣٪ في الجزائر .

٥ - المستهدف لتوسط انتاجية المشتغل في الصناعة التحويلية وفي الاقتصاد القومي :

يبين الجدول رقم (٧) مقارنة من حيث متوسط انتاجية المشتغل في كل من قطاع الصناعة التحويلية وفي الاقتصاد القومي ككل في بداية ونهاية الخطة ، والزيادة الكلية المستهدفة في انتاجية العامل في كل دولة ، ومعدل النمو السنوي المستهدف . وتدل البيانات على ان متوسط انتاجية المشتغل في الصناعة التحويلية كانت اعلاها في السعودية والكويت بسبب كثافة التجهيز الراسمالي للمشتغل في المتوسط بينما بلغت ادناها في مصر وتونس . وقد تراوح معدل النمو السنوي المستهدف في زيادة المشتغل بين ٠٫٩٪ في الاردن و ١١٫٩٪ في ليبيا ، بينما تراوح معدل النمو السنوي المستهدف في زيادة انتاجية المشتغل في الاقتصاد القومي ككل بين ١٫٤٪ في الكويت و ٥٫٦٪ في ليبيا .

٦ - المستهدف لنمو التجارة الخارجية في السلع المصنوعة :

يبين الجدول رقم (٤) معدلات النمو السنوية المستهدفة من الصادرات والواردات المصنعة للدول العربية التي توافرت عنها بيانات ، وهي الاردن ، تونس ، سوريا ، العراق ، مصر ، والمغرب . ومن المستهدف في كل منها تنمية الصادرات بمعدل يفوق نمو الواردات باستثناء واحد هو تونس . وقد تفاوت معدل النمو السنوي المستهدف للصادرات بين ٢٫٧٪ في العراق و ١٦٫٤٪ في الاردن ، بينما تفاوت معدل النمو السنوي المستهدف للواردات بين ٤٪ في مصر و ١٣٫٣٪ في تونس .

ثالثا : النمو المستهدف في فروع الصناعة التحويلية (١١) :

تدل البيانات الخاصة بفروع الصناعة التحويلية على ان الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ تلعب الدور الاكبر في نشاط الصناعة التحويلية

في كل من الدول العربية حيث تبلغ نحو ٣٠٪ من اجمالي ناتج الصناعة التحويلية في المنطقة ، كما تلمب الصناعات الغذائية الدور الاكبر في ناتج الصناعة التحويلية لكل دولة على حدة باستثناء الكويت . وتتراوح الاهمية النسبية لهذا الفرع الصناعي بين ٥٪ في الكويت و ٢٠٪ في مصر و ٦٣٪ في ليبيا . غير ان الاهمية النسبية المستهدفة لهذا الفرع الصناعي ستتناقص كثيرا في الاقتصاديات القومية للدول العربية المتاح عنها بيانات بسبب التوسع الاسرع في اقامة فروع صناعات تحويلية اخرى . حيث من المستهدف ان تنخفض النسبة من ٤٧٪ الى ٣٧٪ في مصر ، ومن ٤٨٪ الى ٢٧٪ في تونس ، ومن ٦٣٪ الى ٣٢٪ في ليبيا .

وتأتي صناعات النسيج والجلود ومنتجاتها في المرتبة الثانية في الاهمية عقب الصناعات الغذائية في المنطقة العربية ، حيث تبلغ اهميتها النسبية ٣٢٪ من اجمالي الناتج التحويلي للمنطقة العربية . وتتفاوت الاهمية النسبية لصناعة النسيج من دولة لاخرى في المنطقة العربية موضع الدراسة فتتراوح اهميتها النسبية في ناتج الصناعة التحويلية ما بين ٥٪ في ليبيا و ٤٢٪ في سوريا . ومن المستهدف في الخطط تزايد الاهمية النسبية لناتج هذه المجموعة الصناعية في كل الدول العربية المتاح عنها بيانات باستثناء مصر التي تستهدف خطتها بمض التراجع في الاهمية النسبية لهذه المجموعة .

اما صناعات الخشب والاثاث والتركيبات فاهميتها النسبية في الصناعة التحويلية في كل الدول العربية لا تتعدى ٤٤٪ من اجمالي الناتج التحويلي للمنطقة وتتراوح الاهمية النسبية لصناعة الخشب بين ٥٪ في سوريا و ١٪ في كل من مصر والعراق . وهناك زيادة مستهدفة للاهمية النسبية لهذه الصناعة في كل من تونس وليبيا ومصر والمغرب . ويلاحظ ان بيانات لبنان عن هذه المجموعة الصناعية مندمجة مع بياناتها عن صناعة الورق والطباعة والنشر وغير قابلة للمقارنة مع الدول الاخرى .

اما عن الاهمية النسبية لصناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر في ناتج الصناعة التحويلية فتبلغ ٣٪ من اجمالي الناتج التحويلي في المنطقة . وتتراوح الاهمية النسبية للطباعة بين ١٪ في سوريا و ٥٪ في كل من مصر وتونس . وهناك بعض التزايد المستهدف للاهمية النسبية في كل من الدول المتاح عنها بيانات باستثناء مصر .

وتلعب صناعة الكيماويات ومنتجات البترول دورا بارزا في هيكل الصناعة التحويلية في المنطقة العربية وتبلغ نسبتها ١٧٪ من اجمالي الناتج التحويلي في المنطقة ، وتبرز الاهمية النسبية للصناعة في الكويت والعراق بصفة خاصة حيث تبلغ الاهمية النسبية ٦٢٪ و ٢٢٪ في كل منهما على التوالي . وتتفاوت الاهمية النسبية لهذه المجموعة في الدول الاخرى بين ١٥-١٨٪ في كل من الاردن وتونس ومصر والمغرب و ١٣٪ في ليبيا و ١٪ في الجزائر ، بينما لا تتعدى ٤٪ في سوريا . ومن الملاحظ وجود بعض التزايد المستهدف لناتج المجموعة الصناعية في كل من الجزائر وليبيا وخاصة الاخيرة منهما .

وبلغ الاهمية النسبية لصناعة المنتجات المعدنية غير المعدنية ٧٪ من اجمالي الناتج التحويلي للمنطقة ، وتبرز اهميتها النسبية في كل من الاردن والعراق فتتراوح بين ١٣-١٥٪ من الناتج الاجمالي للصناعة التحويلية ، بينما تتفاوت الاهمية النسبية في الدول الاخرى بين ٩٪ في تونس و ١٪ في سوريا ، ومن الملاحظ وجود بعض التراجع في الاهمية النسبية المستهدفة لهذه المجموعة الصناعية في كل الدول المتاح عنها بيانات .

اما صناعة المعادن الاساسية فهي ضئيلة الاهمية النسبية ولا تتعدى ٤٪ من ناتج الصناعة التحويلية في الدول العربية عامة وتبرز الاهمية النسبية لهذه الصناعة بعض الشيء في كل من تونس ومصر فتبلغ نحو ٤٪ اجمالي الناتج التحويلي لكل منهما . وتستهدف كل من مصر والجزائر تزايدا في الاهمية النسبية لهذه المجموعة الصناعية .

وتشكل صناعة المنتجات المعدنية قدرا ملموسا نسبته ١٣٫٤٪ من الناتج الاجمالي التحويلي في المنطقة لعربية . وتتراوح اهمية الصناعة ما بين ٥٪ في تونس و ٢٨٪ في الجزائر وتتراوح النسبة بين ٩-١٠٪ في كل من السودان وسوريا والعراق و ١٢-١٥٪ في كل من لبنان ومصر والمغرب والكويت . ومن المستهدف تزايد الاهمية النسبية لهذه المجموعة الصناعية في تونس ومصر والمغرب ، بينما تستهدف الجزائر تراجعا ملحوظا من ٢٨٪ الى ١٤٪ في الاهمية النسبية لناتج هذه المجموعة في اجمالي ناتج الصناعة التحويلية .

رابعا : تقييم النمو المستهدف باستخدام مقياس درجة التصنيع :

من الممكن تقييم هيكل الصناعة التحويلية في العالم العربي في اوائل السبعينات وتطوراتها المستهدفة في منتصف السبعينات على أساس مقارنة

فيما بين الدول العربية وبعضها البعض ، وبينها وبين دول العالم الاخرى ، باستخدام مقياس تقريبي لدرجة التصنيع في كل دولة على حدة ثم ترتيب الدول العربية في مراحل تصنيفية متتالية وفقا لدرجة التصنيع في كل منها . والمقصود بدرجة التصنيع هنا نسبة الناتج الاجمالي للصناعة التحويلية الى مجموع الناتج الاجمالي للقطاعات السلعية (١٢) .

وباحتساب درجة التصنيع في الدول العربية تبين وجود تباين كبير من دولة لاخرى ، وباتباع التوبوب المقترح من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (١٣) لتبيان مدى تطور الدول وفقا لدرجة التصنيع بها لامن تحديد موقف الصناعة التحويلية في العالم العربي في أوائل السبعينات (١٤) وكذا تلخيص تطوراتها المستهدفة في منتصف السبعينات وفقا لاربعة مراحل ابتداء بالمرحلة الاولى التي يمكن تسميتها بمرحلة الدول الغير صناعية بعد ، ومرورا بالمرحلة الثانية وهي الدول القائمة بالتصنيع ، ثم بالمرحلة الثالثة وهي الدول شبه الصناعية ، وانتهاء بالمرحلة الاخيرة وهي الدول الصناعية ، وفقا لما هو مبين بالجدول رقم (٩) .

(١) الدول « الغير صناعية بعد » :

وهي التي تبلغ درجة التصنيع فيها اقل من ٢٠٪ ، ولا زالت تتخذ الخطوات المبدئية لتضية الصناعة التحويلية ، ويتسم القطاع التحويلي الناشئ فيها بانتاج بدائل للسلع المستوردة من السلع الاستهلاكية كالسلع الغذائية والجلدية وبعض السلع الوسيطة كالاسمنت وذلك في ظل حماية جمركية مرتفعة ، ويعوزها بعض المهارات العمالية والادارية المتقدمة .

ومن الدول العربية موضع الدراسة تدرج في هذه المرحلة السودان والكويت وليبيا والعراق فضلا عن بقية الدول العربية الاخرى التي لم تشملها الدراسة . وتشير البيانات المتوافرة الى ان درجة التصنيع في السودان بلغت ١٦٫٩٪ واستهدفت الوصول الى ١٧٪ في نهاية خطتها . كما ان درجة التصنيع في الكويت بلغت نحو ٦٪ واستهدفت الوصول الى ٨٪ . كما ان درجة التصنيع في ليبيا بلغت ٣٪ واستهدفت الوصول الى ٤٪ . أما في العراق فقد بلغت درجة التصنيع ١٥٪ ولكنهما استهدفت الوصول الى ٢٠٪ مما قد يمكن العراق حينئذ من تخطي هذه المرحلة الى المرحلة التالية .

(٢) الدول القائمة بالتصنيع :

وهذه الدول التي تتراوح درجة التصنيع فيها من ٢٠-٤٠٪ ، وقطعت شوطا كبيرا في انتاج السلع الاستهلاكية وتعد نفسها للانتقال من مرحلة

التجميع الى النشاط التحويلي الحقيقي ، والى انتاج بدائل محليـع للسلع الوسيطة المستوردة وكذلك السلع الانتاجية الى حد ما اذا ما تغلبت على مشاكل المعز في المجموعات من العملات الاجنبية وضيق السوق المحلية .

ومن الدول العربية موضع الدراسة تتدرج في هذه المرحلة الاردن وتونس والجزائر وسوريا والمغرب ، اذ تشير البيانات المتوافرة الى أن درجة التصنيع في الاردن بلغت ٣١ ٪ واستهدفت الوصول الى ٤١ ٪ في نهاية خطتها بما يكتفي للانتقال بها الى المرحلة التالية من مراحل التصنيع . كما تشير البيانات الى ان درجة التصنيع في تونس بلغت ٣٥ ٪ واستهدفت ان تصل الى ٣٢ ٪ في نهاية خطتها . اما الجزائر فقد بلغت درجة التصنيع فيها ٢٥ ٪ واستهدفت ان تصل الى ٤١ ٪ مما يمكنها من الانتقال الى المرحلة التالية من مراحل التصنيع . وبالنسبة لسوريا فان معدل التصنيع بها كان ٣٧ ٪ واستهدفت ان يصل الى ٥٨ ٪ في نهاية خطتها المنتهية مما يمكنها ايضا من الانتقال للمرحلة التصنيعية التالية . وقد بلغت درجة التصنيع في المغرب ٢٦ ٪ واستهدفت ان تصل الى ٤٢ ٪ مما يمكنها ايضا من الانتقال للمرحلة التصنيعية التالية وهي مرحلة « الدول شبه الصناعية » .

(٣) الدول شبه الصناعية :

وهي الدول التي تتراوح درجة التصنيع فيها من ٤٠ - ٦٠ ٪ ، وتتسم بصق وتنوع القاعدة الصناعية فيها ، سواء لانتاج او تجميع او تشطيسب معظم السلع الصناعية بما فيها السلع الانتاجية ، واهم المشاكل التي تواجهها الدول في هذه المرحلة الارتفاع بالانتاجية وتنمية الصادرات وتطوير هيكل التعريفـة الجمركية الحامي لصناعاتها المحلية بالتدريج متشبا مع تزايد القدرة التنافسية للصناعة المحلية .

ومن الدول العربية موضع الدراسة تتدرج في هذه المرحلة لبنان ومصر . وتشير البيانات المتوافرة الى أن معدل التصنيع بلغ ٥١ ٪ في لبنان ولكن لم يتيسر حساب تطور معدل التصنيع الذي كان مستهدفا في نهاية خطتها التي كانت تنتهي عام ١٩٧٧ . اما فيما يتعلق بمصر ، فتشير البيانات أن معدل التصنيع بلغ ٤١ ٪ وكان من المستهدف أن يصل الى ٤٤ ٪ في نهاية خطتها المنتهية عام ١٩٧٧ .

(٤) الدول الصناعية :

وهي الدول التي تبلغ درجة التصنيع فيها ٦٠ ٪ او اكثر ، واحرزت

معدلات مرتفعة من الانتاجية ، وتساهم فيها الصناعة التحويلية مساهمة كبيرة في الناتج القومي والعملية والتصدير .

ولم يوجد في العالم العربي اية دولة تدرج في هذه المرحلة الصناعية المتقدمة في اوائل السبعينات كما أنه ليس هناك أية دلائل عن اية دولة عربية قد تصل الى هذه المرحلة في ما تبقى من السبعينات .

وفي الختام تجدر ملاحظة أن المراحل التصنيعية الاربعة المذكورة أعلاه والمأخوذة عن البنك الدولي محددة على أساس تحكيمي بعض الشيء لتسهيل المهمة التحليلية . كما تجدر ملاحظة أن أي تقسيم لعملية معقدة كالتمهية الصناعية الى مراحل متتابعة كما أثرنا في مستهل البحث — لا يضمن بطبيعة الحال تتالي هذه المراحل جميعها بالنسبة لكل دولة ، وذلك نظرا للاختلاف بينها في الموارد والامكانيات والمقدرة على نقل وتطوير التكنولوجيا الحديثة . ومن الغنى من الذكر أن معدلات النمو المستهدفة في خطط التنمية قد لا تتحقق بدقة بالضرورة ، أما لتصور في وضع الخطط ذاتها أو لظروف مواتية أو غير مواتية لم تكن في الحسبان عند وضع الخطط .

المبحث الثالث

المختص والاستنتاجات

هدفت الدراسة الى تحديد وتقييم بعض المعالم الرئيسية لواقع الصناعة التحويلية وتطوراتها المستهدفة في اثني عشر دولة عربية كونت فيها بينها مراكز الثقل الرئيسية للصناعة التحويلية في المنطقة العربية في السبعينات . وقد تبين أن نسبة كبيرة من النشاط التحويلي تركزت في عدد محدود فقط من هذه الدول موضع الدراسة .

وقد بينت الدراسة أن انتاج الصناعة التحويلية في الدول العربية لم يمثل الا نسبة متواضعة من انتاج الصناعة التحويلية لمجموعة الدول النامية ككل ، كما أنه لم يشكل بالتالي الا نسبة ضئيلة جدا من انتاج الصناعة التحويلية في العالم . ورغم الاهتمام المتزايد بتنشيط الصناعة التحويلية في الدول العربية في السنوات الاخيرة الا أن دورها في النشاط الاقتصادي العربي لا يزال بصفة عامة محدودا بالمقارنة الى قطاعي الزراعة والصناعات الاستخراجية . وقد لوحظ أن نطاق الواردات العربية من المنتجات التحويلية يمتد ليشمل كافة فروع الصناعة التحويلية بينما أن نطاق الصادرات العربية من المنتجات التحويلية ينحصر فقط في عدة فروع ابتدائية محدودة . وبالإضافة

الى ذلك فان متوسط نصيب الفرد في المنطقة العربية من واردات الصناعة التحويلية يفوق بكثير متوسط نصيبه من صادرات الصناعة التحويلية وذلك عند المقارنة بالدول النامية الاخرى . وهذه كلها بعض دلالات التخلف وابعاد التحدي التي تواجهها المنطقة العربية في المسيرة التصنيعية .

ومن منظور آخر من حيث مدى الاهتمام بتنمية الصناعات الوسيطة والإنتاجية بالمقارنة الى السلع الاستهلاكية في هيكل الناتج التحويلي ، فقد أمكن تقسيم الدول العربية الى ثلاث مجموعات : المجموعة الاولى وقد رجحت فيها كافة السلع الاستهلاكية وتضم مصر والمغرب وتونس وسوريا ولبنان والسودان . والمجموعة الثانية وقد تعادلت فيها كفتي السلع الاستهلاكية مع السلع الوسيطة وتضم الجزائر والاردن . والمجموعة الثالثة وقد رجحت فيها نوما كافة السلع الوسيطة وتضم العراق والكويت . وبصفة عامة تبين أن الدول العربية قد أعطت اهتماما أقل لتنمية الصناعات الوسيطة والإنتاجية بالمقارنة الدولية - ليس فقط بالنسبة الى الدول الصناعية المتقدمة سواء منها اقتصاديات السوق أم الدول الاشتراكية - بل أيضا بالمقارنة الى مجموعة الدول النامية ككل . والامر في نظرنا يستدعي تصحيح هذه الخاصية الهيكلية بقدر الامكان في بعض خطط التصنيع المقبلة للدول العربية وذلك نظرا لِمَا للاهتمام بتنمية الصناعات الوسيطة والإنتاجية الى مدى معين من اثر عملي تنشيط حركة التصنيع واعطاء دفعة كبيرة للامام في مسار التنمية الاقتصادية .

وقد بينت الدراسة الزيادات المستهدفة في الناتج المحلي الاجمالي وفي ناتج الصناعة التحويلية ونروعها في الدول موضع الدراسة في منتصف السبعينات واعمالي الاستثمار الثابت المستهدف في القطاع بالنسبة الى القطاعات الاخرى ، ومصادر التمويل الرئيسية ، والتزايد المستهدف في العمالة والإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية ، وصادراته ووارداته ، وذلك في إطار يسهل المقارنة فيما بين الدول العربية وبعضها البعض ، وايضا مع أهداف التنمية الموصى بها في عقد التنمية الثاني للامم المتحدة . ورغم أن معظم خطط التنمية العربية موضع الدراسة قد أعلنت التزامها بالتعاون العربي والتنسيق الاقتصادي الا أنه لم يتبين من المستهدفات التفصيلية للصناعة التحويلية سوى قدر ضئيل فقط من الاجراءات الموصلة لهذه الغايات .

وقد أمكن تبويب الدول العربية موضع الدراسة في مراحل صناعية متتالية ثم تقييم أثر خططها التصنيعية المستهدفة في مكانتها الصناعية فيما لو تحققت فرضاً خططها بالكامل في منتصف السبعينات . فقامت الدراسة بتطبيق معيار لـ « درجة التصنيع » يعتمد على كيفية تطور نسبة الناتج الإجمالي للصناعة التحويلية الى مجموع الناتج الإجمالي للقطاعات السلعية فيما بين البداية والنهاية المستهدفة لكل خطة في كل دولة عربية على حده . ووفقاً لهذا المعيار تبين أن المرحلة الصناعية الأولى وهي « مرحلة الدول غير الصناعية بعد » تضم العراق والكويت والسودان وليبيا مع استهداف العراق الانتقال الى المرحلة الصناعية الثانية وهي مرحلة « الدول القائمة بالتصنيع » . وتضم هذه المرحلة الثانية كل من المغرب والجزائر وتونس وسوريا والأردن مع استهداف المغرب وسوريا والأردن الانتقال للمرحلة الثالثة وهي مرحلة « الدول شبه الصناعية » . وتضم هذه المرحلة الثالثة مصر ولبنان قبل الحرب الأهلية . أما المرحلة الرابعة والأخيرة وهي مرحلة « الدول الصناعية » فقد ظلت بعيدة عن مرمى أي دولة عربية في السبعينات . وقد أشارت الدراسة الى خصائص ومدى فائدة مثل هذا التبويب .

ولقد تضافرت في الماضي القريب عدة ظروف غير مواتية أدت الى تخلف الدول العربية كثيراً وطويلاً في مسيرة الصناعة التحويلية . غير أنه في بعض الظروف الحالية المعاصرة — رغم صعوباتها — بعض المقومات والفرص المواتية التي يمكن ويجب الاستفادة منها على النحو الأمثل في ترسيخ القاعدة الصناعية والانتاجية وتحقيق المرجو منها في تنمية كتلة للصناعة العربية ارتفاعاً في كفاءتها الانتاجية وتحقيق المرجو منها في توزيع عادل للمنافع والاعباء داخل كل من الدول العربية وفيما بينها كمجموعة . ونشير في هذا السياق بوجه خاص الى ضرورة حث الخطوات الجدية للتعاون والتشسيق العربي في شتى مجالات الصناعة التحويلية وصولاً الى معدلات للنمو الصناعي والتطور التكنولوجي تفوق ما تستطيع أي دولة منها احرازه على انفراد .

الملحق الإحصائي

جدول رقم (١)

التوزيع الجغرافي لتلوث الصناعة التحويلية وقدرتها في
الدول العربية عام ١٩٩٩

توزيع الصناعة التحويلية (١)									
الدولة	إجمالي الصناعة ٪	٢١ ٪	٢٢ ٪	٢٣ ٪	٢٤ ٪	٢٥ ٪	٢٦ ٪	٢٧ ٪	٢٨ ٪
الأردن	٢٤	١٦	١٨	٣٥	٢٣	٤٢	١٨	—	٢٨
فلسطين	٦٢	٩٧	٢٣	٢٨	١٠٣	٤٢	٧٩	١٨٢	٢٣
البحرين	١٣١	١٠٨	٤٢	٢٣٨	—	٧٠	١٦٩	—	٢٧
السعودية
سوريا	٤٦	٦٠	٧٢	٩١	٢١	٢٢	—	٥٠	٢١
العراق	١٧	٧٩	١٢٦	٧٦	٢٣	١٥٢	١٤٨	—	٢٥
الكويت	٨٠	١٧	٥٢	١٨	٨٠	٢٠٧	٢٠٦	—	٢٣
لبنان	١٧	—	—	٢٤	—	—	١٦٢	—	٧٢
ليبيا	١٧	٣٥	١٨	١٤٠	٢٢	—	٤١	—	١٤٠
مصر	٢٦٠	١٧٠	٣٩٥	٩٥	٤٢٥	٢٦٠	١٨٥	—	١٣٢
الإجمالي	١٨٢	٢٨٠	١٠٦	١٠٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١. وقد تم تصنيف الدولي الموحد للائحة الاقتصادية (ISIC) ، ومسابك التي تحت عنوان فروع الصناعة التحويلية وقدرتها في الملحق العربي .
٢. لا ينبغي الخلط بكمية التحويل حيث ورد ضمن المساهمات الإستراتيجية
المصدر : مركز التنمية الصناعية للدول العربية

جدول رقم (٢)

توزيع الصناعات الخفيفة والثقيلة بين الدول العربية عام ١٩٦٩

تصنيف الناتج وفقا للملصع المنتجة			الدولة
المجموع	سلع وسيطة و انتاجية	سلع استهلاكية	
%	%	%	
٢٠٢	١٠١	١٠١	الأردن
٦٠٢	٢٠١	٤٠١	تونس
١٣٠١	٦٠٠	٧٠١	الجزائر
...	السعودية
٤٠٦	٠٠٨	٣٠٨	السودان
٦٠٧	١٠١	٥٠٦	سوريا
٨٠٠	٤٠٣	٣٠٧	العراق
٥٠٧	٤٠٨	٠٠٩	الكويت
٧٠٦	٢٠١	٥٠٥	لبنان
١٠٧	٠٠٤	١٠٣	ليبيا
٢٦٠٠	٩٠٩	١٦٠١	مصر
١٨٠٢	٦٠٢	١٢٠٠	المغرب

المصدر : مركز التنبؤ الصناعية للدول العربية ، ١٩٧٤ .

جدول رقم (٢)
تطور الواردات والمصدرات الصناعية المربية في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٠
(مليون دولار)

المصادر الصناعية		الواردات الصناعية		نوع الصناعة التحويلية	
١٩٧٠	١٩٦٧	١٩٧٠	١٩٦٧		
%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة
٣٩ر٢	٢٦٨	٣٥ر٤	٢١٥	١٦ر٥	٥١٢
٢٥ر٩	١٧٧	٢٠ر١	١٢٢	١٠ر٥	٣٣١
—	—	—	—	٥ر١	١٦٠
—	—	—	—	٣ر٨	١١٨
٣١ر٤	٢١٥	٤٠ر٣	٢٤٥	١٤ر٦	٤٥٩
٣ر٤	٢٣	٤ر٢	٢٥	١ر٩	٥٩
—	—	—	—	١٠ر٧	٣٣٤
—	—	—	—	٣٧ر١	١١٦٨
				٢٨ر٢	٧٨٢
<p>المصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ . النزل والمنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية منتجات الإخشاب والاثاث الورق والطباعة والنشر الكيمائيات ومنتجات البترول والشمع والمطاط والبلاستيك منتجات من خامات غير معدنية معدنية أساسية منتجات معدنية وعدد وآلات</p>					

المصدر : ملخص إحصاءات التجارة الخارجية للمسجل المربية - المركز الإحصائي / الادارة الاقتصادية - الإمانة العامة لجامعة الدول العربية
١٩٧١ - ١٩٦٧

جدول رقم (1)

يمثل معدلات النمو المستجوبة في خطط التنمية لل دول العربية مقاربة بكل من
المؤشرات المحققة في الماضي القريب وتوقعات الأمم المتحدة من المدة المتقاربة
للتقريب

الفترة	فترة الزيادة السنوي	فترة المحاسبة	معدلات النمو المستجوبة المحققة في الماضي			معدلات النمو المستجوبة المتوقعة في المستقبل			مصادر	واردات
			الناتج الإجمالي	الناتج الزراعي	الناتج الصناعي	الناتج الإجمالي	الناتج الزراعي	الناتج الصناعي		
الفترة	فترة الزيادة السنوي	فترة المحاسبة	الناتج الإجمالي	الناتج الزراعي	الناتج الصناعي	الناتج الإجمالي	الناتج الزراعي	الناتج الصناعي	مصادر	واردات
دوليات الأمم المتحدة من معدلات التنمية في النصف الأول من عقد السبعينيات										
الاردن	١١٦٩ - ٦٦	١٩٧٥ - ٧٢	٦٣٧	١٧٥	٧٧٥٠	٧٧٥٠	١٧٥	٧٧٥٠	١٦٩٤	٧٥٣
تونس	١٩٧٠ - ٦٦	١٩٦١ - ٧٢	٧٥٧	٧٨٤	٧٨٨	٧٨٨	٧٨٤	٧٨٨	٨٥٠	١٢٣٢
الجزائر	١٩٦٩ - ٦٦	١٩٧٢ - ٧٠	٥٢٨	١١٧٥	٢٩١٢	٢٩١٢	١١٧٥	٢٩١٢	١٥٠٠	١٢٣٢
السعودية	١٩٧٠ - ٦٦	٧٥/٧٤ - ٧١/٧٠	٢٤٤	٢٣٥	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٥	٢٣٩	١٥٠٠	١٢٣٢
سوريا	١٩٧٠ - ٦٦	١٩٧٥ - ٧١	٢٤٤	٢٣٥	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٥	٢٣٩	١٥٠٠	١٢٣٢
العراق	١٩٧٠ - ٦٦	١٩٧٥ - ٧٠	٢٤٤	٢٣٥	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٥	٢٣٩	١٥٠٠	١٢٣٢
الكويت	١٩٧٠ - ٦٦	١٩٧٥ - ٧١	٢٤٤	٢٣٥	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٥	٢٣٩	١٥٠٠	١٢٣٢
لبنان	١٩٧٠ - ٦٦	١٩٧٥ - ٧١	٢٤٤	٢٣٥	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٥	٢٣٩	١٥٠٠	١٢٣٢
ليبيا	١٩٧٠ - ٦٦	١٩٧٥ - ٧١	٢٤٤	٢٣٥	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٥	٢٣٩	١٥٠٠	١٢٣٢
مصر	١٩٧٠ - ٦٦	١٩٧٥ - ٧١	٢٤٤	٢٣٥	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٥	٢٣٩	١٥٠٠	١٢٣٢

* يمثل النمو السنوي المحقق للناتج الصناعي في مصر يشمل كل من الناتج القومي والقطاعي.

* * * * * مدة التنمية في الكويت من الفترة ١٩٦٧/٧ - ١٩٧٢/٧٢ مدتها خمسة عشر سنة.

* * * * * مدة التنمية في العراق من الفترة ١٩٧٢/٧٢ - ١٩٧٧/٧٧ مدتها خمسة عشر سنة.

* * * * * مدة التنمية في سوريا من الفترة ١٩٧٢/٧٢ - ١٩٧٧/٧٧ مدتها خمسة عشر سنة.

* * * * * مدة التنمية في الكويت من الفترة ١٩٧٢/٧٢ - ١٩٧٧/٧٧ مدتها خمسة عشر سنة.

* * * * * مدة التنمية في الكويت من الفترة ١٩٧٢/٧٢ - ١٩٧٧/٧٧ مدتها خمسة عشر سنة.

جدول رقم (٦)

متوسط نسبتي الفرد من كل من الناتج المحلي الإجمالي وناتج الصناعة الكويتية

الدولة	سجلات الفترة	متوسط نسبة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي			متوسط نسبة الفرد من ناتج الصناعة الكويتية		
		(١) في بداية الفترة دولار	(٢) في نهاية الفترة دولار	معدل النمو المستشعر %	في بداية الفترة		
					النسبة إلى المعادن رقم (١) %	النسبة إلى المعادن رقم (٢) %	
الأردن	٧٢ - ٧٥	٢٥٣	٢٩٢	٤٧	٣٧٩	١٢٩	
قبرص	٧٣ - ٧٦	٢٣٥	٧١٤	٣٧	٢٤٤	١٠٣	
الجزائر	٧٠ - ٧٣	٢٢٥	٧٨٥	٣٧	٣٠٣	١٢٣	
السعودية	٧٠/٧٠ - ٧١/٧٠	٤٩٩	٧٢٥	٧٢	٤٢٢	١٢٣	
السودان	٧١/٧١ - ٧٢/٧١	١٠٨	١٢٤	٤٢	٧٢	١٢٣	
سوريا	٧١ - ٧٥	٢٥٧	٢٢١	٤٣	٤٠٣	٣٧١	
العراق	٧٠/٧٠ - ٧١/٧٠	١٨٢	٢٨٠	٥٩	٤٣٤	١٢٣	
الكويت	٧٢/٧١ - ٧٦/٧٢	٣٩٢٥	٣٧٠٤	١٢٣	١٤٢٤	١٢٣	
لبنان	٧٢ - ٧٣	٥٦٩	٨٠١	٥٦	٧٥٩	١٢٣	
ليبيا	٧٢/٧٢ - ٧٣/٧٢	٢٢٩٧	٧٧٠٢	٣٨	٣٨٧	١٢٣	
مصر	٧٣ - ٧٢	١٨٩	٢٣٥	٤٢	٣٨٧	١٢٣	
المغرب	٧٣ - ٧٢	٢٥٩	٢٠٢	٢١	١٧٣	١٢٣	

المصدر : مجلة الاقتصادية في القرن الجديد ، مركز التنمية الاقتصادية للبحوث والدراسات ، ١٩٧٤

جداول رقم (٩)
الاهمية النسبية لتلغ الصناعة التحويلية في التسهيلات الدول العربية
وتطويرها المستهدف في الخطة

الدول	تعيينات الصناعة في التلغ الاجمالي		نسبة تلغ الصناعة للقطاعات الاساسية		مراحل النمو على اساس نسبة تلغ الصناعة للقطاعات الاساسية	
	متوسط ٦١ - ٧٠ %	بعد تنقية الخطة %	متوسط ٦١ - ٧٠ %	بعد تنقية الخطة %	دول غير متنامية بعد	
					دول غير متنامية بعد	دول متنامية
					٢٠ - ٤٠	٤٠ - ٦٠
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	خطة
					ملي	

١ - ١١٦٦ - ١٢١ : تضم استبانة الاستبانة
المصدر : خطة التنمية في الدول العربية ومركز التنمية الصناعية للدول العربية

الموامش

(١) و (٢) بيانات مستمدة من مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ومن :
UNIDO : Industrial Development Survey, Vol. V, N.Y. 1973.

"The Industrial Revolution was more than industrial and less than a revolution". (٣)

(٤) لزيد من التصيل يرجع مثلا الى :

Bverett E. Hagen, Economics of Development,
(Homewood, Ill., 1969), chapter 5.

(٥) بيانات مستمدة من مركز التنمية الصناعية للدول العربية على أساس متوسط السنوات ٦٦ - ١٩٦٩ ، ويلاحظ أن فيها يتعلق بمصر فإن النسبة تفسن الصناعة الاستخراجية .

(٦) يتصد بالصناعات الخفيفة أو الاستهلاكية في هذه الدراسة (أ) الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ . (ب) صناعة الخزل والنسيج والملابس الجاهزة والمستومات الجلدية . (ج) صناعة الخشب ومنتجاته بما فيها الاثاث . (د) صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر . و (هـ) الصناعات التحويلية الأخرى الغير مستكملة التعريف . ومن ناحية أخرى يتصد بالصناعات الثقيلة أو الوسيطة والانتاجية : (١) الصناعات الكيماوية بما فيها تكرير البترول والمسلط والبلاستيك . (ب) الصناعات التعدينية غير المعدنية باستثناء البترول والذهب ومواد البناء . (ج) الصناعات المعدنية الأساسية و (د) صناعة المنتجات المعدنية والمكينات والمعدات .

(٧) نسب محسوبة بواسطة مركز التنمية الصناعية للدول العربية من واقع ملخص احصاءات التجارة الخارجية للدول العربية ، الإقطة العالمة لجامعة الدول العربية ١٩٧٠ ، وكذلك من واقع البيانات الواردة في المرجع السابق ذكره لمؤسسة اليونيدو .

U.N. International Development Strategy, N.Y. 1970. (٨)

(٩) لم تتوافق خطط التنمية الاقتصادية العربية موضع الدراسة في تواريخ بدايتها ولا في فتراتها الزمنية . ولا شك أن في تلاقيها في توقيت خططها مستقبلا ما يسهل المقارنة والتنسيق بين هذه الخطط . انظر توصيات دراسة خطط التنمية في العالم العربي : تحليل مقارن (مركز التنمية الصناعية للدول العربية) صفحات ٣٣ - ٣٥ .

(١٠) نسبة مساهمة القطاع في زيادة الناتج المحلي الإجمالي =

معدل النمو المستهدف للناتج القطاعي × الإسمية النسبية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي
معدل النمو المستهدف للناتج المحلي الإجمالي

(١١) لزيد من البيانات المبوية والمقارنة عن الشروط المزبوع اقلبتها في كل من مشروع الصناعة التحويلية في الدول موضع الدراسة يمكن الرجوع الى خطط التنمية في الدول العربية ، المرجع السابق ذكره ، صفحات ٤٦٧ - ٤٩٧ .

(١٢) التصود بالتطامات السلمية هي تطامات التزامة ، والناتج والحاجر ، والصناعة التحويلية وتطاع مرافق الكهرباء والغاز والمياه .

World Bank, Industry : Sector Working Paper, April 1972. (١٣)

(١٤) على أساس المتوسط السنوي لكل دولة في الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٠ .

الأحياء القصديرية في المدن الشمال - أفريقية

د. فرج السطبولي *

ان جل الباحثين الذين انكبوا خلال السنوات الاخيرة على دراسة مشاكل المدن في مجتمعات المغرب العربي المعاصر يؤكدون على ظاهرة حديثة نسبيا في الديناميكية الحضرية لهاته المجتمعات وهي انتشار واسع لنوع من السكن « العنوي » والمرتل وتنعت هذه الظاهرة مادة بالأحياء القصديرية * * (Bidonvilles, Slums) . ومن الجدير بالملاحظة في بداية هذه الدراسة هو أن هذه الأحياء أصبحت تعد اليوم أكثر من ثلث سكان المدن الكبيرة وما يقرب من نصف السكان إذا اعتبرنا أولئك الذين يسكنون الأحياء الفقيرة داخل الشق المعتيق (Médina) من المدن أو الجهات المعفنة الأخرى .

وهناك من الباحثين الذين يصفون سكان الأحياء القصديرية بالهامشية (Marginalité) . فبالإضافة الى الانحياز الايديولوجي (Idéologie) الذي يتضمنه هذا التأويل فانه في الحقيقة يرمي الى إخفاء الجوهر في مشكل هؤلاء السكان وانكاره ، اذ كيف يمكن أن نعتبر نصف سكان المدن الكبيرة في المغرب العربي بالهامشين في حين أنه يحتم علينا اعتبار هذه الظاهرة كتعبير عميق عن التحولات الهيكلية الجزرية التي حدثت في المجتمع برمتها والتي انعكست بخاصة على الفراغ المدني (Espace Urbain) فقايت شكلية وهدمت أسسه ومقوماته العتيقة .

فاذا أردنا أن نضع ظاهرة الأحياء القصديرية في إطارها الموضوعي والمركز فلا بد أن نلقي نظرة تاريخية خاطفة تمكنا من وصف وتحليل أهم التحولات الهيكلية التي تولدت عنها هاته الأحياء .

ولقد لحقت هذه التحولات الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية وانعكس تأثيرها على الريف والمدن في آن واحد فكانت نتيجة مسار حضري

* استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة التونسية .

* * الاصطلاح المتداول في الشرق العربي مقابل كلمة « القصديرية » هو التلح أو الصنيع .

محدد (Processus D'Urbanisation Spécifique) مفاير تماما للمسار الذي ظهر في المجتمعات الغربية خلال القرن التاسع عشر . ولقد مرت هذه الحركة الحضرية بفترتين : فترة الاستعمار وفترة النهضة والبناء الوطني . وسوف نحاول من خلال هذا التحليل إبراز مقومات كل من هاتين الفترتين ثم نسلط في الختام أضواء جديدة على مفهوم النمو الحضري في المغرب العربي .

الفصل الأول : النظام الاستعماري والتجزؤ المبعثر :

لقد اثر الاستعمار تأثيرا عميقا على المجتمع المغربي وتسبب في جملة من التغيرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية وسنحفل بإيجاز أهم العوامل التي اثرت مباشرة على عملية التحضر :

أ - نهب الاراضي والتحول الكلي للهيكل الفلاحية الاصلية .

ب - ظهور الاحياء القصدية .

ج - النشاط والخلل بين التحضر والنمو الاقتصادي والتشغيل .

أ - نهب الاراضي والتغير الكلي للهيكل الفلاحية الاصلية :

كان لزاما على الاستعمار الاقتصادي في المغرب العربي أن يمتد الى القطاع الفلاحي والصناعي والتجاري والمصرفي . وكان الاستعمار الفلاحي يشد أكثر من غيره الانتباه بحيث أسفرت العملية بكثافتها عن انقلاب في الهياكل الفلاحية القديمة تحول على أثرها أكثر من خمسة ملايين من الاراضي المنتجة الى ايدي المعمرين الاجانب . ونظرا لاتساع العملية نتج عن هذا النهب استعمار استيطاني .

ففي تونس كان انتزاع الاراضي مريعا (ربع خيرة الاراضي) وامتد خاصة على الفترة الممتدة من سنة ١٨٩٢ الى ١٩١٤ . أما بالنسبة للجزائر فان سنوات ١٨٥٧ - ١٨٦٢ - ١٨٧٣ التي تنطبق والعملية المسماة بتحديد الاراضي والسيناتوس - كنسولت وقانون وارنيه (Sentatus Consult Loi Warnier) تمثل اهم مراحل نزع ملكية الاهالي والتي تفوق المليونين والنصف مليون من الهكتارات . وأما في المغرب فان العملية نفسها استطاعت نهب مليون هكتار .

تتجه نية المعمرين بعملهم الهادف الى انهيار القاعدة الاقتصادية للمجتمع الريفي ، الى تشكيل الهياكل الاجتماعية التي تعتبر الحاجز الاساسي لانتعاش النظام الاستعماري في شمال افريقيا . صرح احد واضعي السيناتوس - كنسولت بأن هذا الاجراء يرمي الى « تصفية شاملة للاراضي

... والى جلب واستقبال الهجرة الاوربية ... والى التشتيت القبلي » . (١) لقد استطاعت هذه العملية الواسعة لنزع الملكية العقارية للاهالي أن تفكك ، تفكيكا جذريا ، التوازن الاقتصادي القائم على استحالة تقسيم الاراضي التي تعتبر الضامن الاساسي لاندماج التراث العائلي والقبلي وللتناسق الاجتماعي للجماعات الريفية . ويتوارى الاندماج والحركة الاجتماعية ليحل محلها الانخرام والتفكك (٢) ويفقد المجتمع هيكله بفقدان قاعدته الاقتصادية وهكذا يجرفه سيل النزوح الريفي الذي وصفه الملاحظون لتلك الفترة ، والذي أنتج بدوره هذا التطور الحضري « المرضي » الذي تمخض عن ظهور المدن التصديرية الاولى في شمال افريقيا .

ب - ظهور المدن التصديرية :

ان تكسر القواعد الاقتصادية للمجتمعات الفلاحية أنتج نزوحا جماهيريا ولد بدوره مدينة غير متوازنة ازدادت خطرا بالنمو الديمغرافي الذي أصبح محتوما اعتبارا من الحرب العالمية الثانية . ان التطور الحضري اللا متوازن فرض نفسه في جميع اصقاع شمال افريقيا ابتداء من الثلاثينات لينتشر انتشارا مطردا بعد الحرب العالمية الثانية . وفي أقل من ثلاثين سنة أي من سنة ١٩٣٠-١٩٥٦ تضاعف عدد سكان المدن اذ مر من (١٧ ٪) الى (٣٠ ٪) . وتتجاوز نسبة النمو الحضري (٥ ٪) في العام تقريبا (٣) بحيث أضحت أهم مدن شمال افريقيا تنمو بصفة سريعة (٤) ، ولأول مرة وفي هذا الإطار من التطور الحضري الحاد (Paroxistique) تظهر المدن التصديرية (٥) . وهذه « الاحزمة من البؤس » التي تحدث عنها العديد من الكتاب ، ان عبرت عن شيء غائما تعبر عن تناقضات النظام الاستعماري وعن عملية التفكك الواسعة التي يستهدف اليها المجتمع المهيمن عليه (Dominé) (٥) Bis

وتتسع رقعة هذه الاحزمة بسرعة حول عواصم شمال افريقيا وحول بعض المدن الصناعية والتجارية . وتتطور نسبة سكان المدن التصديرية تطورا مذهلا بحيث تمثل ربع سكان مدينة تونس وثالث سكان مدينة الجزائر وخمس سكان الدار البيضاء (٦) .

ج - التناثر والخلل بين التطور الحضري والنمو الاقتصادي والتشغيل :

خلافا لامتودج التطور الحضري في المجتمعات الصناعية يمتاز امتودج التطور الحضري الشمال - افريقي في فترة الاستعمار بوجود هوة بين العمران الحضري والتصنيع والنمو الاقتصادي والتشغيل ، وبالتالي نجد

انفسنا امام عمران بدون تصنيع او نمو اقتصادي واذلك نجد انفسنا امام عمران حضري مرضي (Pathologique)

١ - ضعف النمو الاقتصادي :

ينعدم كل تطابق بين العمران الحضري والتصنيع وبين ما يسمى بالتقدم الاجتماعي في بلدان شمال افريقيا ذلك لان الاقلية الاستعمارية كانت تستحوذ على الانتاج وتصدر المرباح الى اوطانها . اما مواطن الشغل الصناعية فهي جد قليلة ولا يتمتع بها الا النفر القليل من الاهالي . ويؤكد سمير أمين في بحثه حديث له على ظاهرة العمران الحضري غير المصحوبة بالتصنيع . ونسراه يقول بعد تحليل تناقضات النظام الاستعماري ان « نسبة ودرجة النمو عرفت ضعفا وعدم انضباط كبيرين ... ولم تكن لعملية استثمار رؤوس الاموال فاعلية عظمى . وبالتالي فان التصنيع الثقيل والخفيف كان محدودا (٨) »

ومن ناحية اخرى وانطلاقا من أن الإقلية المستعمرة بحكمها المباشر تستحوذ على أغلبية المراكز السياسية والإدارية ، نلاحظ أن جملة الحياة الاجتماعية مكينة حسب مصالح المجتمع المهيمن وانطلاقا كذلك من الفوارق في التشغيل الحضري بين السكان الأجانب والمسلمين يصل سمير أمين السوء هذا الاستنتاج : « أن الأجانب لا يحظون كل مراكز النفوذ في الدولة والاقتصاد فحسب بل يمثلون كذلك اليد العاملة المختصة وشبه المختصة » .

وبالنسبة للجزائر ، يقول روبير دي كلواتر « تعتبر عاصمة الجزائر في سنة ١٩٥٤ مقرا للتبادل من النمط الاستعماري ذلك لان نشاطها لا يساهم إلا بالقليل في تطور الاقتصاد الجزائري وفي معيشة سكانها ... والجزائر تعبر بوضوح عن التأخر الصناعي اذ أن صناعاتها تمثل ذبلا للاقتصاد الفرنسي ... و (٧٠ ٪) من مواطن الشغل في الجزائر بالنسبة للقطاع التجاري محتكرة من الأوروبيين (٩) .

٢ - ظهور الطبقات المدممة :

وفي هذه الظروف لا يصعب تخيل نسبة البطالة وانعدام الشغل السائدة في النظام الاستعماري لشمال افريقيا سواء اكان ذلك في الريف أم بالدينة وخاصة بالاحياء التصديرية . ونظرا لانعدام احصائيات بلورة حول ضخامة البطالة في الاحياء التصديرية فائنا نكتفي ببعض المعلومات المبعثرة .

ففي الدار البيضاء تم تعداد (١٠.٠٠٠) عاطل عن العمل سنة ١٩٣٤ . وابن الاستقلال مثلت نسبة البطالة (٢٠ ٪) من القوى البشرية

المنتجة . وتبرز نتائج تحقيق قامت به السلطة الحاكمة حول المداخل الشهرية للعائلات بالحي القصديري (درب جديد) بالدار البيضاء (١٠) ، تبرز ضعف المداخل لهذا الحي وعدم قدرته على مجابهة الحياة . كما ظهرت عدة تحقيقات حول الاحياء القصديرية لمدينة تونس أبرز واحد منها ، تحقق سنة (١٩٥٠) بالحي القصديري (جبال الحمر) أن ثلثي السكان مكونون من عمال يوميين وآخرين لا عمل لهم . وفي وصف حالة البؤس التي يتردى فيها السكان يقول المحققون : « تعتبر تونس غريبة في هذا الخضم من الشقاء حيث يعمل رب العائلة حمالا بالميناء تارة ومنظفا لسلات المهملات أو سارقا طورا آخر ، وتلتقط الام الكواخض وتزني البنت ويتسول الابناء الصغار (١١) . ومن خلال تحليل الهياكل الاجتماعية والمهنية لمدينة قصديرية أخرى بتونس يكتشف (بول سيباق) أن الطبقات السفلى للبروليتاريا تمثل (٦١٫٨ ٪) والطبقة الشغيلة تمثل (٢٠٫٤ ٪) (١٢) .

ان اغلب الأبحاث التي دارت حول مدن الصفيح تحدد الى (٦٠ ٪) نسبة الشرائح السفلى للبروليتاريا وتجد آتفسنا في أغلب الاحيان أمام سكان أقتلعوا من حقولهم وتغربوا دون أن يكونوا مسلحين بشغل وثقافة أو تكوين مهني يساعدهم على مجابهة ظروف الحياة الصعبة . وبناء على ذلك فإن الزوج لا يفسر بالجاذبية (Pull) المدنية وبيديناميكية المجتمع الحضري وانما بانتقالب (Push) فلاحى وانحلال المجتمع الريفي .

الخلاصة :

ان رسوخ النظام الاستعماري في شمال افريقيا قد غير المجتمع بأسره واقتصاده تغيرا جذريا . ولا يكون لهذه التغيرات البارزة التي رسمنا خطوطها في هذا الفصل الاول من معنى الا اذا ارتبطت بعضها ببعض ووضعت في اطارها الصحيح . وهذه التغيرات تكون خطا تصاعديا . ولا يمكن فهم البروز المفاجئ لهذه المساحات التحت عمرانية (Infra Urbain) وهي الاحياء القصديرية والبطالة التي تميزها ، الا اذا وضعت في نفس افق نهب الارض والتصنيع الضعيف الموجه نحو العالم الامبريالي ، والغياب الكلي لسياسة تربية وللتشغيل . وظاهرة كالبطالة التي بلغت حدودا عريضة تأخذ أهمية خاصة بها . فبعيدا عن أن تكون تعبيرا عن حالة عرضية كما هو الشأن في المجتمعات المتصنعة فهي تمثل على العكس ، ضغطا هيكليا نتيجة تناقضات الاقتصاد والمجتمع الاستعماريين .

وهذه الظاهرة من بين ظاهرات أخرى ، هي النتيجة الحتمية لحالة استعمارية (١٣) قد أوجدت مجتمعين غير متساويي القوة . فمذ البداية

شوش النظام الاستعماري جذريا قاعدة مجتمع شمال أفريقيا وذلك بالنهب الكلي والمتواصل للأرض دون أن يستطيع القيام بالتحويلات الشكلية (١٣) اللازمة لخلق تغيير جذري وكلي في المجتمع بأسره .

الفصل الثاني : العمران الحضري والتغير الاجتماعي في شمال أفريقيا بعد الاستعمار المباشر :

تطورت عملية « التمدين » (أو العمران الحضري) في شمال أفريقيا بعد الاستعمار المباشر بصفة خارقة للعادة . وظهرت كنتيجة لتظافر عوامل أهمها :

- تطور سكاني سريع — استيطان السكان الأوروبيين مكان السكان المسلمين .
- التغيرات الفلاحية وسقوط مستوى معيشة الفلاحين الصغار .
- حركة تعليمية واسعة وتحرك اجتماعي قوي . وأخيرا
- تصنيع متواصل .

ولا يخفى علينا أن هذه العوامل ليست الوحيدة من حيث تأثيرها على حركة التطور العمراني الحالي وليست لها الحدة نفسها في البلدان الثلاثة الشمال — أفريقية . كما أنها عاجزة عن تفسير الديناميكية الكلية للمجتمع بصفة مباشرة ، وعن إبراز التطور العمراني كنتيجة لهذه الديناميكية ورغم كل هذا فإن العوامل الأتفة الذكر تسمح لنا بتسليط بعض الضوء وفهم آفاق التطور العمراني الحالي لشمال أفريقيا وسوف نحاول في الفصل الثالث التعرض إجماليا لهذه العوامل والاقتصار على تحليل المدن القصديرية .

١ — احتداد عملية التطور العمراني :

ورغم رجوع مليون ونصف المليون من المستعمرين إلى أوطانهم بعد الاستعمار المباشر فقد أخذت مدن شمال أفريقيا تتطور بسرعة مذهلة ، فسكان المدن يمثلون حاليا ٣٠٪ من جملة السكان وسيصلون إلى ٥٠٪ في العشرية المقبلة من السنين (١٥) لقد تضاعف عددهم في عشية واحدة وقفز من سبعة ملايين و ٨٠٠.٠٠٠ نسمة في ١٩٥٥ إلى ١٠ ملايين و ٧٠٠.٠٠٠ نسمة في ١٩٧٠ . وسجلت المدن الكبيرة على الخصوص نسبة نمو كبيرة وصلت إلى ١٠٪ سنويا .

فمدينة مثل الدار البيضاء تشهد مضاعفة لسكانها كل عشية بحيث تزداد عدد السكان من نصف المليون في ١٩٥٧ إلى ١٢٠٠.٠٠٠ نسمة في

١٩٦٧ ويصل الى المليونين سنة ١٩٧٥ (١٦) اما الجزائر العاصمة فبينما كان عدد سكانها يتراوح بين ٤٤٩.٠٠ في ١٩٥٤ اصبح سنة ١٩٦٦ يصل الى ٨٩٧.٠٠٠ نسمة ، واما مدينة تونس فقد تضاعف عدد سكانها بين ١٩٥٦ و ١٩٧١ وسيبلغ سنة ١٩٨٠ / ٢٠٠.٠٠٠ نسمة وحتى المدن مثل ماس وسطنطينية وبنابة التي تعد عادة من المدن المتوسطة تضاعف عدد سكانها في عشرة واحدة .

٢ - احتداد وتغير مفهوم النزوح :

ان ظاهرة التطور العمراني لا تفسر بالنمو الديمغرافي المرتفع فحسب (نسبة النمو الطبيعي المرتفع تقدر بـ ٣٠ ٪) بل كذلك وخاصة بالنزوح الريفي الذي يزداد حدة يوما بعد يوم . ان نوع هذا النزوح يعتبر نتيجة التحولات الهيكلية في الميدان الفلاحي (التجربة التجارية في تونس) و خلاصة لضعف مستوى معيشة الفلاحين (١٧) ويظهر لنا تحقيق جرى حديثا بتونس ان تيار النزوح تضاعف بين ١٩٦٥ و ١٩٦٦ (١٨) وهذا التاريخ يقرن بظهور تجربة التعاقد الفلاحية ويمكن اعتبار مثل هذا النزوح تيارا يسمح بالصعود في السلم الاجتماعي ذلك ان عديدا من الابحاث اظهرت ان النزوح الذي يتكون من اطارات عليا وموظفين ونخبة متوسطة قادمة من القرى والسواحل اصبح هائلا (١٨ مكرر) بحيث يتضخم تيار النزوح ويفقد المحتوى الذي كان عليه في فترة الاستعمار المباشر .

٣ - تحرك اجتماعي كبير وحركة تعليمية واسعة :

لقد مثلت المدن الكبيرة منذ الاستقلال اقطاب جاذبية (Pôles D'Attraction) للسكان منذ الاستقلال واذا استطاعت ادماج عدد كبير من هؤلاء السكان في قطاع نشاطهم القديم فمرد ذلك الى :

- ١ - تمويض المعمرين بالسكان الاصليين وهذا التمويض هو الذي سمح لبعض الوطنيين بالتدرج في السلم الاجتماعي ابقيا وعرضيا .
- ب - تدعيم المهام السياسية والادارية والثقافية لهذه المدن الكبيرة مما سمح بتقوية طاقة التشغيل .

ان رجوع الاجانب الى اوطانهم فتح آفاقا عريضة لاهالي شمال افريقيا في اغلب قطاعات النشاط الاجتماعي . فازداد عدد فرص الشغل بالمدن (موظفون ، خدمة ، جنود وعمال مختصون) ٦ بل ١٠ مرات بالنسبة للجزائر عما كان عليه من قبل (١٩) ويمكن ان نتخيل الى اي حد استطاعت هذه التغيرات التي ينعنها سمر امين « بالعظم » ، تحويل الهياكل الاجتماعية

في المدن بسماحها لظهور وتقوية طبقات وسطى جديدة ونخبة محظوظة بالقياس الى الشرائح السفلى للبروليتاريا التي تضخمت بلا انتهاء . وتدل بعض الاشارات دلالة واضحة على ان شمال افريقيا بعد الاستعمار المباشر اصبح مجتمعا تحده تناقضات بين فئاته . وتقطعه طبقات اجتماعية تتضح في ازدياد ابتداء من ١٩٥٥ (٢٠) .

ان بروز نخبة جديدة انبثقت عادة من اوساط اجتماعية متواضعة وتقوية الطبقات الوسطى قد تدمعا بالسياسة التعليمية التي حققت ، بدرجات متفاوتة في البلدان الثلاثة ، ارقاما قياسية ولنضرب مثلا بتونس التي وصلت نسبة النمو السنوي بها للاطفال المدرسين (اي الذين دخلوا المدرسة) (Scolarisés) الى ٢٧٪ . ففي ١٩٧٠ - ٣٠٪ من الميزانية و ٩٪ من المدخل القومي خصصا للتعليم وفي الجيلة فقد استطاع ٨٠٪ من الاطفال الدخول الى المدارس ويمكن بسهولة تقييم هذه السياسة التعليمية حين نعلم ان تونسيا على اربعة سنة ١٩٧٠ (١٢٢٠٠٠٠٠) تلميذ على ١٠٠٠٠٠ (اربعة سكان) له وضعية طالب او تلميذ وان الاغلبية الساحقة من السكان في طور التعليم قادمة من اوساط شعبية .

٤ - تطور عملية التصنيع :

ياخذ التصنيع في التحول السريع في بلدان شمال افريقيا بعد سنوات التردد . والامر جلي في بلد كالجزائر الذي اقر العزم على المضي قدما نحو تحقيق مجهود جدي ومنظم ليستغل خيراتهِ ويكون قطاعا صناعيا كبيرا . وهاكم بعض ارقام تمثل التمويلات السنوية الجزائرية ٥٪ من الانتاج الداخلي سنة ١٩٦٣ و ٢٩٪ سنة ١٩٦٩ . وبالنسبة للفترة نفسها تقدر التمويلات الصناعية بـ ٢٣٪ و ٥١٪ من جيلة التمويلات . وتزداد عملية التصنيع حدة في المخطط الرباعي الجزائري (١٩٧٠ - ١٩٧٣) حيث يتوقع تمويل قدره ٢٧٧ من المليارات من الدينار اي ٣٥٪ من الانتاج الداخلي . وستحصل الصناعة منه على ٤٥٪ (٢١) .

اما في تونس فان حركة التصنيع التي انطلقت من « قطاع صناعي هزيل » استطاعت ان تحقق مكاسب عديدة في ظرف عشرية واحدة ، ولقد ساهمت (وخاصة بخلقها « نواة صناعية للتنمية ») ، في التخفيض من حدة انعدام التوازن التوجيهي السابق وخلق ديناميكية تحول توجيهي حقيقي . وهذه بعض الامثلة التي تجسد العزم على التنشيط التوجيهي : خلق الصناعات الكيماوية في الجنوب (قابس) تقدر بـ ٥٠ مليون دينار ، بعث صناعات الملابس بالساحل (سوسة) ، المنستير وقصر هلال) استخدام عشرات الالاف

من العمال في معمل الفولاذ وتركيب القطع ببنزرت وختاما قطاع سيلاحي كبير متواجد بالوطن القبلي (الحملات) وقد اعتبرت قيمة التحويلات كبيرة ولكن انكاس هذا التصنيع على التشغيل رغم ايجاليته في قطاع السياحة والملابس ظل سلبييا بحكم ارتفاع رساميل اغلب الصناعات المنشأة سواء كان هذا بالنسبة لتونس ام الجزائر (٢١ مكرر) .

الخلاصة : ان المفارقة (Paradoxe) في شمال افريقيا بعد الاستعمار المباشر تمكث في انه رغم التحولات المرحلية المنجزة (تعليم ، ارجاع الخبرات المختصة ، تصنيع ، حركية اجتماعية) بقيت مشاكل جوهرية كزيف النزوح والهجرة الى الخارج وكثرة البطالة واحتداد التناقض بين الفئات والطبقات الاجتماعية .

وهذه المفارقة لا تجد تفسيراً مقنعاً لا في مخلفات الاستعمار ولا في التبعية الاقتصادية ازاء الرأسمالية العالمية لذلك لا بد من الاخذ بعين الاعتبار « الطرق الخصوصية » للتطور التي اختبرت ، وتناقض المصالح والتحالفات الطبقة . كل هذه العوامل اذا اجتمعت تستطيع ان تفسر الوضعية العامة الحالية للجماعات الشمال - افريقية .

الفصل الثالث : ابحاث جديدة حول الاحياء التصديرية :

وبناء على ذلك يتوجب علينا وضع مشكل الاحياء التصديرية في اطاره كي يتسنى كشف الجوانب السوسيوولوجية العامة لهذا المشكل .

لقد تضاعف سكان الاحياء التصديرية ابان الاستقلال الوطني رغم المحاولات للحيلولة دون النزوح الريفي ورغم الهجرة المتعاطمة الى الخارج . ورغم المجهودات الجزئية والحقيقية لتثبيت الوضعية السكانية التي تمتاز بالبطالة وسوء التشغيل وضعف التكوين المهني ومستوى المعيش . واخيرا فان سكان الاحياء التصديرية التي ازداد عددها بقدم اهالي المدن الفقراء ، أصبحت تمثل نصف سكان المدن الكبيرة في شمال افريقيا . ان هذا النوع من التحولات في الهياكل السكانية المدنية يفرض علينا منهجا جديدا في تحليل الهياكل الديناميكية والاتاق المستقبلية للمدن الشمال - افريقية .

١ - التضخم السكاني في الاحياء التصديرية :

نجم عن الحركة العمرانية السريعة التي عدناها اهم عواملها تضخم سكاني هائل . ان نسبة السكان الذين يسكنون الاحياء التصديرية في اهم مدن شمال - افريقيا تفوق ربع جملة السكان واذا اعتبرنا ان سكان ما يسمى

بالمناطق « العفنة » والمدن الفقيرة الآهلة بالسكان والريفية في وضع يشابه سكان الاحياء التصديرية ، يظهر جليا اي نصف سكان المدن الكبيرة هامشين .

ففي تونس ومنذ الاستقلال تضاعف عدد سكان الاحياء التصديرية وازداد اكثر من الضعف رغم سياسة ما يسمى باقتلاع الاكواخ والاجراءات الادارية لشل النزوح والمهجودات المتواصلة في القطاع السكني وبالتالي فقد قفز السكان من ١٠٥.٠٠٠ في ١٩٥٦ الى ١٦٠.٠٠٠ في ١٩٦٦ الى ٢٢٥.٠٠٠ في ١٩٧١ . اما في الدار البيضاء فان ربع السكان اي ٤٠٠.٠٠٠ نسمة يعيشون في الاحياء التصديرية وتشارك تونس مع الدار البيضاء في أن ثلثي السكان هم من اصل ريفي . وهذا النزوح حديث العهد بحيث ان اكثر من نصف السكان قدموا ابتداء من ١٩٥٦ (تونس بالخصوص) مما سيسبب صعوبات في الاندماج في الحياة الحضرية وفي دولا ب الشغل .

٢ - البطالة وسوء التشغيل وضعف مستوى العيش :

انه لمن السهل تخيل ظروف الشغل في الاحياء التصديرية حين نعلم ان عدد العاطلين عن الشغل يرتفع الى المليون سنة ١٩٧٠ وتؤكد التحقيقات الحديثة حول مدينة تونس ضخامة سوء التشغيل وضعف مستوى العيش . وأظهر بحث حول التشغيل والداخل في تونس الكبرى ، ان نصف أرباب العائلات من جملة السكان لهم مدخول شهري يتراوح بين ٢٢ و ١٠ دينار (٢٢) . وزيادة على ذلك يتميز سكان الاحياء التصديرية بعدم الكفاءة وضعف الاختصاص بحيث لا نجد سوى العاطلين أو نصف العاطلين عن الشغل والعمال اليدويين والعمال اليوميون ، والباعة المتجولون وعملة البيوت والتجار الصغار وعمالا من « غير شغل محدد » ونخص بالذكر أن المدينة وضواحيها والاحياء التصديرية تحتوى سنة ١٩٦٦ على ٧٨٪ من السكان لها مدخول شهري يتراوح بين ١٠ و ١٢ ديناراً و ٧٨٪ من هؤلاء السكان من عائلات تشتغل باعة متجولة و ٦٣٪ من مجموع سكان الوحدات البلدية (Population Ménage de la Commune) . ان الاحياء التصديرية وحدها تمثل ٣٠٪ من مجموع سكان الوحدات البلدية و ٤٢٪ من عائلات هذه الاحياء لها مداخيل شهرية تتراوح بين ١٠ و ٢٢ ديناراً ويصور (أنداره آدم) في أطروحته حول الدار البيضاء أوضاع أسوأ الى درجة أنه يقول : « لقد ازداد عدد العاطلين عن العمل منذ ١٩٦٠ وزادت الحالة سوءاً في اواخر هذه السنين » ويظهر أن سكان الاحياء التصديرية ساد فيها سوء التشغيل وضعف المعيشة والتكوين المهني فيقول : « أن العديد من الرجال لم

يحصلوا على شغل مستقر وحظوظهم ضئيلة لكي يحصلوا عليه مستقبلا .
ان أغلبهم يعملون هنا وهناك في المهن الصغيرة التي تقتدر عليهم النفع القليل
لكي لا يموتوا جوعا . وما العدد المتزايد من الباعة الصغار المتجولين الا
بطالة مقنعة » (٢٣) .

٢ — التنضيد الاجتماعي (Stratification) في الاحياء القصدية :

ولا نخدعنا رغم مستوى العيش الضعيف وانعدام الاختصاص في سكان
الاحياء القصدية تلك الصور التي يقدمها لنا بعض الناس والتي تذهب
في نزعة من المبالغة الى القول بالمجانسة (Homogénéité) بين السكان بسبب
من الفقر والحاجة . هذا التصور يتناقض والتنضيد الاجتماعي السذي
نشاهده على الاقل في الاحياء القصدية القديمة (كالجبل الاحمر بتونس)
وهو التنضيد الذي يسمح بتمييز السكان المحظوظين عن الآخرين . ومن
النتائج التي وصلت اليها أبحاث حديثة (٢٤) حول الحي القصدية في الجبل
الاحمر الاهل بالسكان نجد العناصر المعبرة التالية :

١ : الهيكل المجتمعي (Socio-professionelle) للسكان

١١٪	١ : لا عمل لهم
٣٢٪	٢ : العمال اليوميين
٣٢٪	٣ : عملة في القطاع الحنيث والادارة
١٩٪	٤ : التجار الصغار والحرفيون
٦٪	٥ : مستخدمون وموظفون

ب : المسكن

ثلثا السكان لهم مساكن حجرية اي ٧٣٪ و ٢٧٪ لهم اكواخ .

ج : التعليم

١ — الاطفال الذين هم في المدارس والمقراوحة أعمارهم بين ١٤ و ١٦ سنة
(٨٨٪) واثناك (٧٨٪) .

٢ — الفتيان بين ١٥ و ١٠ سنة : ذكور (٥٠٪) اناث (٣٣٪) .

د : ديماميكية النزوح

- يعد سكان الجبل بـ ٣١٪ قبل ١٩٥٤ .
- في ١٩٥٩-٥٠ اسهام جديد بـ ٣٤٪ .
- في ١٩٦٨-٦٠ اسهام جديد بـ ٣٥٪ .

وبالتالي فالنتائج هذه تظهر مدى عمق عملية الحركة الاجتماعية (Mobilité Sociale) في الجبل الأحمر الذي ، وان كان سنة ١٩٥١ يعد الثقلين من البطالين والعمال اليوميين فقد أصبح سنة ١٩٧٠ لا يعد الا ٢٣٪ وفي نفس الفترة مرت نسبة عمال الصناعة الحديثة من ١/١٠ الى ١/٣ ان هذه الأرقام تدل دلالة واضحة على الحركة الاجتماعية الحقيقية التي عرفها الجبل الأحمر تؤكد ان الأوساط التصديرية ليست أوساطا سوسيولوجية جامدة حيث يمثل انعدام الاختصاص المهني وجمود الحركة الاجتماعية وكثرة البطالة، القاعدة الرئيسية . ويمكن ان نذهب الى أكثر من ذلك فنقول ان الفضاء الاجتماعي التصديري سجل تقفما نسبيا على المدن الفقيرة الريفية كما أوضح (أندراه آدم) حين يقول ان « نسبة السكان العاطلين ضعيفة في الأحياء التصديرية بالمقاييس الى المدن القديمة والحديثة » (٢٥) ان هذه الظاهرة تجد تصديقا لها في مدينة تونس حيث أثبت تحقيق حديث (٢٦) أن الهيكل الاجتماعي (Socio-professionnelle) للسكان النازحين لها أسوأ من ذلك الذي يوجد في الأحياء التصديرية . ولكن هذا لا يعني ان الوضع العام في أغلب الأحياء التصديرية يشبه ذلك الذي يوجد في الجبل الأحمر . لقد أردنا بهذا المثال التذكير بأن الأحياء التصديرية رغم بؤسها تعرف حركية اجتماعية ذات بال وهي بالتالي تفتقر الى تحليل في إطار علم الاجتماع الكلي للأحياء التصديرية .

٤ - سكان المدن الفقراء والطبقات السفلى للبروليتاريا (Sous-prolétariat) في الأحياء التصديرية والفلاحون المعدمون :

واذا أردنا مقارنة سكان الفقراء والفئات السفلى للبروليتاريا في الأحياء التصديرية بالفلاحين المعدمين والباقيين في الريف نلاحظ ان الأولين رغم ضعف مستوى عيشهم وتكوينهم المهني وسوء التشغيل لهم وضع أحسن من ذلك الذي يعرفه الفلاح المعدم الذي استقر في الريف حيث نسبة التشغيل ضعيفة (أقل من ٤٠٪) ونسبة التفسخ الأخلاقي كبيرة (٢٦ مكرر) .

ويثبت بحث حديث يقارن الوسط التصديري بالوسط الريفي في تونس أن سوء التشغيل وتدهور مستوى العيش وتفسخ القيم الثقافية كبير في الوسط الريفي (٢٧) ويصل الباحث الى القول ان « البطالة وسوء التشغيل أكثر حدة في بن بشر (منطقة فلاحية غنية بالإمكانيات الطبيعية) من الجبل الأحمر (هي تصديري بتونس) زد على ذلك أن عائلات الفلاحين المعدمين في بن بشر ليست لها إمكانيات كبيرة في إيجاد شغل بينما يتمتع أبناء الجبل الأحمر

بأمل في العمل في معمل صناعي من معامل العاصمة او بالتقيام بنشاط هامشي في القطاع الثالث » .

ان نفس خالق القيم الثقافية في وسط اجتماعي فقد قاعدته المادية يزيد الطين بلة ويدعم الاضمحلال الاجتماعي وأخذ سكان الريف يحطون من وضعهم وينظرون الى انفسهم باستخفاف الى درجة انهم فقدوا حتى شعورهم بوضعهم . واذا كان يخيل لنا انهم يتشبثون بوضعهم هذا فانما ذلك ناتج عن يأس وليس عن تعلق كما يثبته التحقيق : « ان نماذج أغلبية سكان الريف فقدت قيمتها لا من طرف الاقلية الحضرية فحسب ولكن كذلك في نظر العديد من الفلاحين الذين بقوا متعلقين بالمثل القديمة لا لشيء الا لانهم لا أفق لهم » .

ه - الحد من النزوح والهجرة الى الخارج :

في هذا الوضع المتأزم الذي يمتاز بمدن فقيرة واحياء تصديرية معدمة وأرياف متدهورة حاول النظام السياسي شل النزوح والتقيب عن حل لايقف البطالة فشجع سياسة الهجرة للخارج ولكن فشلت كل المحاولات للحيلولة دون النزوح . فلا الاجراءات الادارية الجزرية (بتونس) ولا السياسية المالتوزية (Malthusienne) في البناء العمراني (بالجزائر) ولا المحاولات الاولى المتفرقة في اصلاح الزراعي في شمال افريقيا استطاعت تكيل جراح النزوح ، بل على العكس من ذلك سمحت سياسة التعاضد الفلاحية بتقوية عملية النزوح .

ومن ناحية اخرى نلاحظ منذ بداية الاستقلال الوطني تشجيع سياسة هجرة العمال الى أوروبا . وعرفت هذه الهجرة تضخما كبيرا وتطورت بصفة استثنائية في جميع اثناء شمال افريقيا بقطع النظر عن النظام السياسي القائم . ويعد عمال شمال افريقيا المشتغلون في أوروبا برقم يفوق المليون سنة ١٩٧٠ ، وعلى سبيل المثال نرى ان حجم اليد العاملة الشرعية التونسية التي هاجرت في أربع سنوات تضاعف اذ مر من ٧٠.٠٠٠ سنة ١٩٦٦ الى ١٤٠.٠٠٠ سنة ١٩٧٠ (٢٨) . وبالتالي فان عدد الايدي العاملة المهاجرة الى الخارج تفوق الايدي العاملة التي تشتغل في الصناعة (١١٠.٠٠٠ سنة ١٩٧٠) اما الجزائر فان عدد العاملين الجزائريين في أوروبا تضاعف منذ الاستقلال (٤١٨.٠٠٠ في ١٩٦٢ و ٧٤٠.٠٠٠ سنة ١٩٧١) وتبرز العديد من العلامات ان الهجرة الى الخارج في ازدياد متواصل خلال السنوات المقبلة وعليه فان شمال افريقيا يمتاز بوضعية متناقضة تتلخص في أن هذا المجتمع ضل طبقته السفلية ووهبها الى الغرب . ويمثل الموقفان (الاجراءات الادارية والهجرة الى الخارج) في الحقيقة مظهرين من سياسة واحدة غامم ضخامة التحولات الجارية في شمال افريقيا بعد الاستعمار المباشر وعجز

النظام الحاكم من حل مشاكل التشغيل لا بد للنظام هذا أن يحمي نفسه من نتائج هذا الوضع وليس مدهشا أن نرى الاقلية الدينية في السنوات الأخيرة (وخاصة في فترات الازمات) تضغط بحدة وتلقي صيحة فزع ازاء السكان النازحين وأخطار تحولهم الى المدن . ويمكننا في هذا الصدد الرجوع الى الجرائد اليومية حيث ينظر الى سكان الاحياء القصديرية من خلال خطابات المسؤولين ورسائل القراء على انهم كارثة اجتماعية وخطر عمومي . ومن المهم أن نقوم حاليا ببحث حول تصورات الفئات المختلفة والنخبة الحاكمة ومختلف الشرائح الدينية المحظوظة ، للنزوح وللـسكان محسب بل تعبيرات لا شعورية لنماذج متغلغلة في الشعور الجماعي لسكان شمال أفريقيا تتمثل خاصة في التناقض والتباين بين عمراتين يرجعان الى عهد قديم وهما العمران الحضري والعمران البدوي وما ينجم عن هذا المفهوم المؤمن بأن البداوة « خراب العمران » .

٦ — سكان الاحياء القصديرية والهامشية الاجتماعية :

ان عددا من الأبحاث حول سكان الاحياء القصديرية والمدن الفقيرة ينبعث بتسرع هؤلاء السكان بالهامشية . ان هذا الحكم لا يؤول تأويلا صحيحا الحقائق ولا يصعب كشف تحدياته الايديولوجية . هل يمكن اعتبار نصف سكان المدن الكبيرة هامشين ؟ الا يستحسن اعتبار وجود هؤلاء السكان خلاصة التغيرات الهيكلية العميقة في المجتمع الشمال أفريقي شكلا ومضمونا وبالتالي محاولة تفسيرها منطقيا ؟

ان مفاهيمها كالهامشية والاندماج لا تسمن ولا تغني من جوع في مجتمع يعرف تطورا عمرانيا كبيرا في فترة قصيرة نسبيا ، في مجتمع تضاعف سكانه في عشرة واحدة وفي مجتمع نصف سكانه الدينيين يشكون ضعف التشغيل وضعف المعيشة . (وبالتالي نجد انفسنا امام وضع متعفن بأكمله لا تجانس ولا تناسق فيه) .

ففي الحقيقة ما ظاهرة النزوح الا النتيجة الحتمية لاهم التغيرات الطارئة على الريف الشمال — أفريقي (انتزاع الأرض ، ادماج الفلاحة الحديثة والتغيرات التقنية والتنظيمية ، تفكك الشعور الجماعي Conscience Collective اصلاحات زراعية حديثة نمو طبيعي لا محدود للسكان) ولتشويش الهيكل الاجتماعية والفلاحية (ضعف العلاقات والهيكل الأبوية ، افتقار السكان ، تفسخ القيم الثقافية) بحيث يعتبر النزوح هو النتيجة المباشرة للمجتمع الريفي وليس التعبير عن ديناميكية المجتمع الحضري . وبناء على ذلك فإن ظاهرة النزوح لا تمثل حدثا هامشيا ومعلقا بين الأرض والسماء وانما تعبّر

من تركيبة اجتماعية ومن ناحية أخرى حاولنا إبراز الفرق بين العمران الحضري للمجتمعات الصناعية الذي كان مصحوبا بنمو صناعي حقيقي وهائل بين العمران الحضري لشمال أفريقيا الذي يشكو تخلفا صناعيا . وتتضخم المدن بالسكان دون أن يصحب هذا التضخم قدرة انتاجية حقيقية وفي هذه الظروف لا يبدو الزوج التعبير عن ديناميكية داخلية للتطور وإنما نتيجة غياب التطور . ان هذا الوضع يفسر بالتبعية المباشرة في الفترة الاستعمارية والتبعية غير المباشرة بعد الاستعمار المباشر كما يفسر بالتناقضات الداخلية والطبقات اللامتساوية التي تنخر المجتمع والنتاجة من تغيير جذري للهيكل الاجتماعية . وبهذا يعجز النظام الاجتماعي عن ادماج عدد كبير من السكان في هيكل الانتاج وهذا لا يعني ان السكان لا يدورون في فلك النظام الاجتماعي وبالتالي فهم هامشيون بل يعني بالعكس أن هذا العجز مؤثر واضح لمحدودية النظام ولاختناق هياكله .

٧ — الهامشية أم بؤادر تركيبة اجتماعية جديدة :

يبدو كأن المجتمع الشمال — افريقي قد تحول من تركيبة اجتماعية الى أخرى يصعب تحديدها في الفترة الحالية لما تتطلب من مجهودات نظرية مفقودة في الوقت الراهن . ويمكن القول ان الاشكالية (Problématique) السائدة في الأبحاث حول هذا المجتمع هي شكلية طبقية قبل كل شيء فمنطق الفئات القديمة قد ولى . و « الصراع الطبقي كلمة تجمع كل ما يجري من تناقضات حالية ومستقبلية » كما يصرح حديثا برك في دراسة حول ناس (٢٩) .

ان لمحة تاريخية يمكن ان تساعدنا على فهم هذا الوضع . اننا نعلم ان المدينة القديمة تعتبر منطقة مفضلة حيث يلتقى المجتمع بأسره بحيث تظهر المدينة وكأنها مجتمع قائم على سلم اجتماعي واندماج نسبي لمختلف الاطراف الاجتماعية : الحرفيين — التجار — العلماء (الثقافة القديمة) . ان هذا العالم السوسيولوجي وان لم يخل من صراع وتناقضات فانه يمتاز بالاندماج والتناسق والتوازن النسبي . اننا امام مجتمع يعيش لنفسه وينظر لذاته (Intraverti) وبإستقامته ان يوازي ويوفق بين المصالح الموجودة .

لقد فقد هذا النموذج كل صلاحيته فحين تغادر البورجوازية القديمة فضاءها العمراني لتحل مكانه أخرى تفقد في الوقت نفسه سورها وسلطانها ونفوذها (بدرجات مختلفة حسب المجتمعات الثلاثة) تحت تأثير ومناخسة الوظائف الاقتصادية الجديدة وصعود نخبة أخرى في السلم الاجتماعي . ومن ناحية أخرى تنسج قاعدة الطبقات الوسطى بفضل السياسة التعليمية الواسعة والحركة الاجتماعية الكبيرة والمهام الادارية الضخمة . أما الطبقة العاملة

فلم تعدد « جنينية » (Embryonnaire) بداية من عصر التصنيع رغم محدوديتها ورغم الهجرة الى الخارج . اما الفئات السفلى للبروليتاريا فهي في اتساع متزايد نتيجة تفكك المجتمع الريفي وضعف الطاقة الانتاجية للمدن .

ان الهيكلية الجديدة يمكن ان تحدد بصورة اكثر دقة موقف سكان الاحياء التصديرية داخل التركيبة الاجتماعية الشمال - افريقية الحالية . وتسمح سلسلة من المؤشرات (تصورات الثقافة ، المجتمع ، الحضارة العالمية) برفض اطلاق اطروحة الهامشية على سكان « المدنيين الجدد » وتشهد بحدودية النظام الاجتماعي وهشاشيته (Rigidité) ولكن ليس بالهامشية « الحتية » لسكانه . والشئ الذي لا يجب التغافل عنه هو ان أهداف الطبقات التي عدناها آتفا لا تتماشى والغايات والاختبارات الاجتماعية يعني انها في التحليل الاخير لا تتماشى ومطامح الاقليات الحضرية المحظوظة والطبقات المهنية . لنحتط اذا من الانزلاق في الحديث عن الهامشية في حين اننا أمام تناقضات قائمة في صلب تركيبة اجتماعية في حالة مخاض .

٨ - الآفاق المستقبلية :

في امكاننا ان نتساءل عن درجة التناقضات المتولدة من ظهور الهيكل الطبقي الجديدة وعن قدرة النظام الحالي على مجابهة الوضع . ولكن من الصعب الاجابة من هذا التساؤل . لنقتصر اذا على بعض الاحتمالات . في صورة ما اذا تحققت اصلاحات جوهرية وهيكلية . (جماعية الاراضي Collectivisation تأميم واشتراكية قوى الانتاج ، القضاء على التبعية الاجنبية) بإمكاننا التخفيض من حدة التناقضات لا غير . فيكون في استطاعتنا تشييل أكبر عدد ممكن ولكن لا يمكن استيعاب كل البطالين لان الطلب يقل من إمكانيات العرض بكثير . ويمكن افتراض انعدام تحرك اجتماعي ويبقى الوضع كما هو فنتعفن الامور وتتصاعد الوضعية وتحدد التناقضات ولكن هذا لا يعني بقاء النظام الحالي وربما لمدة طويلة .

يبدو كان كلا من الاحتمالين يمكن ان يتحقق لوجود الظروف السوسولوجية المناسبة . ان الابحاث الجديدة التي ستقام حول الاحياء التصديرية والطبقات السفلى للبرولتاريا سوف تثبت هذا وتظهر الظروف السوسولوجية الحقيقية وسوف تسمح لنا معرفة مدى تأثير هؤلاء السكان على الحياة الاجتماعية والسياسية وستقيم لنا درجة وعيها السياسي وتكوينها . ويمكننا البحث كذلك من آفاق اندماج هؤلاء السكان في المدن كما

هو الحال في تاريخ المدن العربية والإسلامية أو البحث على العكس عن آفاق بقائها متصدعة وكأنها آخذة بالثأر للمستقبل « الحديث » للمجتمع الشمال — أفريقي .

الخلاصة : لقد حاولنا من خلال هذا العمل فهم بعض مظاهر العمران الحضري التي تسببت في ظهور وامتداد الأحياء القصدية وثبت لدينا أن هذا المشكل ومشكل النزوح لا يمكن فهمهما إلا عند وضعهما في إطارهما الاجتماعي الكلي الذي يعبران عنه .

وعليه فإن ظاهرة كالنزوح تعتبر عملية اجتماعية لا تكسب ما فيها من معان إلا إذا سلكتا منهجا اجاليا (Holistique) يفرض علينا الرجوع إلى النظام الاجتماعي الكلي الذي يفسر فيما يفسر ظاهرة النزوح . أما النمو السريع للسكان فيرجع لعاملين .

١ — ازدياد نسبة النمو الطبيعي .

ب — النزوح البدوي — الحضري . أن النزوح ليس إلا النتيجة الحتمية لتفكك المجتمع الريفي وليس هو بالتعبير عن ديناميكية المجتمع الحضري .

ومن هنا يجدر بنا أن نتساءل لماذا انعدلت حركات النزوح السريعة وغير المنتظمة انطلاقا من نفوذ البنية الاجتماعية الاستعمارية والبنية الوطنية وهيمتهما على البنية الاجتماعية « القدية » أن الجواب على هذا السؤال الأساسي أنها يكون دراسة العمران الحضري ويتطلب مجهودا نظريا محددا (Théorisation Spécifique) ما يزال جنينا في الفترة الحالية . ولكن بإمكاننا تلخيص الظروف الهيكلية المحددة لعملية النزوح والتي ذكرنا بعضا منها آنفا .

١ — أن نهب الأراضي أنتج فقرا مدقما للسكان الريفيين .

٢ — أن تحطيم دواليب الإنتاج الفلاحي القديم ومزاحمة القطاع الحديث له أصبح قطاما مهيمنا صير القطاع القديم ذيلا للسوق العالمية التي تتسبب في تارجح الأسعار وتنتج البطالة وتقوي التبعية .

٣ — تزايد النشاز (Dissymétrie) الواقع بين سكان ريفيين في حالة نمو سريع وإنتاج فلاحي في حالة انخفاض هائل أو في حالة استقرار .

٤ — عدم تساوي نفقات العيش والمداخيل بين المدن والأرياف أصبح واضحا وأنتج تبعية أكبر للريف .

٥ - عدم تطابق القاعدة الاقتصادية مع الهياكل الاجتماعية في الريف
لس النظام الاجتماعي والثقافي وإحداث ضغنا في طاقاته الاندماجية وفي المراقبة
الاجتماعية .

٦ - الهوة التي تفصل بين حركة النزوح وبين امكانيات الشغل في
نظام الانتاج .

٧ - ضعف الانتاج الصناعي والحرفي (Artisanal) سبب انخفاضها في
الانتاجية باستعمال يد عاملة كثيرة وذات ثمن بخس .

٨ - تضخم النظام الاداري (من جراء نوع الحرفاء الجهويين) يقطع
النظر عن الحاجيات الحقيقية لهذا القطاع .

وخلاصة القول أن العمران الحضري في شمال — أفريقيا في ظواهره
الحالية لا يعبر عن عملية « تحضر » وإنما عن تدعيم التناقضات الاجتماعية
الناجمة عن نمط تطور محدد بالتراث الاستعماري والتبعية العالمية وتجذر
متناقضات المصالح المتواجدة والتحالفات الطبقية المعقدة .

ودوام النظام يتوقف على قدرته على استيعاب الوضع ومهارته في
أخذ المواقف وبعد تجربة التأميم والتعليم اللتين ركزنا عليهما آنفا ، لا بد من
ابتكار مشاريع أخرى كلية تكفل حث الهمم وإيقاد العزائم وأرجاع الثقة
في المستقبل .

NOTES

- 1 - A. de Broglie: *Une réforme administrative en Algérie*. Paris 1860.
- 2 - Pierre Bourdieu: *Voir Ses Travaux Sur L'Algérie*.
- 3 - Samir Amin: *L'économie de Maghreb*, T.I.
- 4 - Voir en particulier les travaux de:
Mahmoud Saklani: *Villes et Campagnes en Tunisie*. Rev. PoPulation,
n° 3, 1960.
Robert Descloîtres: *l'Algérie Des Bidonvilles*, Paris 1961
André Adam: *Casablanca*. Paris 1968.
- 5 - Le terme de bidonville se répand à partir de 1936, On le trouve dans
le livre de Félicien à propos de la Tunisie (1934).
- 5 - bis Robert Montagno: *Naissance du prolétariat Marocain*. voir chapitre II

sur les bidonvilles.

- 6 - A Tunis la population des bidonvilles double en l'espace d'une décennie passant de 50.000 en 1946 à 105.000 en 1956.
A Alger la population des bidonvilles est de 86.000 soit 29% de la population totale.
A Casablanca 100.000 personnes vivent en bidonville en 1950.
- 7 - Cette thèse de l'urbanisation sans industrialisation est largement vérifiée pour beaucoup de pays "sous-développés".
Pour sa démonstration nous renvoyons à l'important travail théorique de Manuel Castells: Structure sociale et processus d'urbanisation: Analyse comparative inter-sociétale. Rev. Annales, n° 4, 1970.
- 8 - Samir Amin: *Le Maghreb Moderne*. Paris 1970.
- 9 - Robert Descloîtres: *l'Algérie Des Bidonvilles*.
- 10 - André Adam: Casa.
- 11 - Dardel et Klibi: *Djebel Lahmar*. Rev. Cahiers de Tunisie n° 10, 1955.
- 12 - Paul Sebag: *Un Faubourg De Tunis : Saïda Manoubia*. 1960.
- 13 - George Balandier: *Sans et Puissance*. 1971.
- 14 - Jacques Berque: *Pluriels*, Rev. Esprit, Juillet 1972.
- 15 - Au Maghreb la population urbaine représente aujourd'hui plus de 30% de la population totale et doit atteindre 45% au Maroc et 55% en Tunisie en 1985.
- 16 - André Adam: Casa.
- 17 - A. Zghal: *La Protection Sociale et L'Urbanisation Des Ruraux en Tunisie*. 1970.
- 18 - M. Picouet: *Aperçu des migrations intérieures en Tunisie*. Rev. Population, Mars 1971.
- 18 - bis H. Attia: *l'urbanisation de la Tunisie*. 1970.
- 19 - S. Amin: *le Maghreb Moderne*.
- 20 - Jacques Berque: *Fez Ou Le Destin D'Un médina*. Rev. C.I.S. 1972.
- 21 - Gérard De Bernis: *Les Industries Industrialisantes et les Options Algériennes*. Rev. Tiers-Monde n° 47, 1971.

- 21 - bis Samir Amin: *Le Maghreb Moderne*.
- 22 - H. Eckert: *les populations du grand Tunis*, 1970.
- 23 - A. Adam: *Casa*.
- 24 - A. Zghal: *enquête citée*.
- 25 - A. Adam: *Casa*.
- 26 - M. Eckert: *La Médina Centrale, Faubourg Ou Gourbiville*, 1970.
- 26 - bis A. Bouhdiba: *Criminalité et Changements Sociaux en Tunisie*, 1965.
- 27 - A. Zghal: *Enquête citée*, 1970.
- 28 - M. Seklani: *Déjà cité*.
- 29 - J. Berque: *Fez*.
- 30 - A. Zghal: *Déjà Cité*.

المرأة والعمل العقلي : منظور سيكولوجي

دكتورة ناهد رمزي *

يعد موضوع عدم اسهام المرأة الكامل في مجال العمل العقلي من الموضوعات الهامة التي اثارَت شغف الكثير من الباحثين المهتمين بـسيكولوجية المرأة . وعندما نتحدث في مثل هذا الموضوع الهام نجد اننا ازاء آراء متعددة يجمعها اتجاهان كبيران : اتجاه يرى أن عدم تحقيق المرأة لنجاح يعتد به حتى الان أمر راجع الى عوامل ذاتية تختص بها وتتبع من داخلها كافتقارها الى الدافع الايجابي الذي يدفعها الى الانتاج الامثل مما يؤثر على نشاطها وبالتالي على انتاجها العقلي ، او لضعف في امكانياتها وقدرتها العقلية مما لا يساعد على مسيرة مثل ذلك المنحى العلمي ، او لعدم تمتعها بسمات شخصية تساعد على النجاح أو الاستمرار فيه .

بينما يرى الاتجاه الآخر أن ذلك القصور يرجع في حقيقته الى عوامل اجتماعية نفسية تتمثل في ضغوط يضعها المجتمع امام المرأة لكي تمثل للدور المحدد الذي رسم لها والذي لا يتناسب مع الحياة العلمية اذا ما قورن بدور الرجل .

من خلال هذين الاتجاهين سنحاول أن نعرض لموضوعنا لنستكشف كنه ذلك القصور وما اذا كان مرجعه عوامل نفسية معرفية او نفسية اجتماعية ، أم ان الامر اكثر تعقيدا وتركيبا ويشمل هذين الاتجاهين اللذين يتشابكان معا لكي يكونا عقبة كاداء امام اطلاق طاقات المرأة وقدرتها على التفكير والانتاج الامثل .

وتعد البحوث التي أجريت في مجال الدافعية والعوامل الشخصية والموتفية من أهم البحوث التي تعرضت لموضوع معوقات اسهام المرأة الكامل في مجال العمل العقلي . وفي هذا يذهب كولمان (Coleman, 1961) الى أن هناك تفاوتاً بين قدرات الانثى وبين ادائهن . فهناك بعض العوامل التي

* خبيرة اجتماعية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بجمهورية مصر العربية .

تؤدي الى تمويقتهن عن بذل قصارى جهدهن من أجل التفوق . ويبدو ان استهجان المجتمع يكون له آثار مباشرة في الحد من تعبير الانثى عن أفضل قدراتها العقلية وذلك بالتأثير على اراحتها كي لا تحاول التفوق لكي لا تنقص الانوثة او بالخروج عن المعايير السائدة في مجتمعها ، بينما لا يجد الذكور ضغوطا مشابهة تعمق رغبتهم في التفوق في العلم اذا شاعوا هم ذلك التفوق . فقد توصل كولمان من دراسة استهدفت مجموعة من الاطفال الموهوبين لتحديد ما سيؤولون اليه عندما يبلغون سن الرشد ، فتبين له عدم وجود ارتباط بين نسب ذكاء الفتيات التي حصلن عليها اثناء سن الدراسة وبين مستوى ادائهن في الوظائف التي شغلنها بعد ذلك في الكبر . أما بالنسبة للذكور فتبين أن هناك ارتباطا واضحا وقويا بين المتفجرين (Maccoby, 1963)

ويرى تيرمان واودن (Terman, Oden, 1947) أن الفتيات الموهوبات (وينطبق ذلك على الراشدين أيضا) لا يستخدمن امكانياتهن الجيدة أفضل استخدام . وقد قامت باحثة اجتماعية بتلخيص بيانات علمية تشير الى أنه حتى بالنسبة للنساء القليلات جدا اللاتي كان لديهن القدرة على الاستمرار في العلم والعمل فنادرا ما نجد بينهن من برزت بشكل ظاهر (Hoffman, 1973)

وفي هذا المجال ، نجد سلسلة بحوث هورنر (Horner, 1970, 1972) التي قامت بها على هيئة من الاثاث الجامعيات العاملات . وقد وجدت هورنر أن البحوث التي أجريت على الذكور افترضت متفجرين من متغيرات الشخصية يتدخلان لاحداث نوع من الفروق الفردية بين الاشخاص ، اولهما الحاجة الى الاتجاز أو الدافع الى بلوغ الهدف ، وثانيهما الخوف من الفشل أو الدافع الى تجنب الفشل (Karabenick, Marshall, 1974) . ورات هورنر أن هذين المتفجرين لا يصلحان وحدهما ليفسرا أداء الاثاث أو انجازهن فافترضت وجود متغير ثالث هو الخوف من النجاح وأن هذا المتغير قد يكون له دور هام في تفسير السلوك الاتجاذي لدى الاثاث . وتبعاً لنظرية قيمة القبول ، التي وضعتها هورنر فإن الاداء يمكن أن يكف أحيانا اذا وجد ميل الى تجنب النجاح مما يعطل امكانية هذا النجاح ويكون بمثابة الحافز السلبي أو العكسي له وبخاصة بالنسبة للامعمال التي تعتبر أكثر ملائمة للرجال .

ولكي توضح هورنر ابعاد ما يسمى بالخوف من النجاح ، طلبت في تجربة لها من مجموعة من الذكور والاثاث في سن التعليم الجامعي أن يكتبوا قصصا تحت شروط معينة أعطيت لهم يصنفون فيها خبرة نجاح . فطلبت من الاثاث أن يكتبن قصة حول عبارة مؤداها « وجدت أن نفسها بعد نهاية امتحانات الفصل الدراسي الاول اولى دفعتها في كلية الطب .. » . وطلبت من الذكور

ان يؤلفوا قصة مماثلة بعد ان استبدلت اسم آن بجون لكي يصبح البطل ذكرا .

وتبين من تحليل مضمون هذه القصص ان هناك قلقا وان كان محدودا ظهر في قصص الذكور من أجل الوصول الى النجاح بينما ظهر في قصص الاناث ما افترضته هورنر من قبل وهو « الدافع الى تجنب النجاح » . ومن ذلك ، ما ذكرته الفتيات في قصصهن من ان الفناء المتوقعة كانت غير محبوبة او انها لم تكن جذابة ولم يكن لها من نشاط الا الانكباب على الكتب بشكل مبالغ فيه ، او انها قررت ان تقتل من نشاطها لكي تعطي فرصة لصديقها لكي يتنوق عليها . ولاحظت هورنر حدوث الخوف من النجاح لدى الانثى اذا تضمنت قصتها المكتوبة بعض التصورات لحدوث نتائج سلبية حدثت فعلا او من المتوقع حدوثها نتيجة لتحقيق نجاح معين لبطله القصة . وعند بلوغ هذه النقطة يحدث القلق والصراع او الاثر السلبي للنجاح والذي يؤدي الى انكار للموقف الذي ادى الى حدوث هذا النجاح او حدوث استجابة غريزية لا تتلاءم مع سير الاحداث . وقد اظهرت نسبة كبيرة من عينة الانثى (٦٢٪) ان الخوف من لنجاح هو خاصية اساسية لديهن يقابل هذه النسبة نسبة (٨٪) من الذكور . وكان الفرق بين العينتين على هذا المتغير دالا احصائيا . كذلك ظهرت فروق داخل عينة الاناث ايضا بين من اظهرن خوفا من النجاح وبين من لم يظهرن خوفا منه على متغير اخر هو أهمية المنافسة . فلاحظ ان من اظهرن مثل هذا الخوف كان اداؤهن اكثر جودة اثناء عملهن بمفردهن . اما اذا دخلن في منافسة مع اخري فان هذا الاداء ينخفض بعض الشيء وخاصة اذا كان المنافسون من الذكور ، بينما كان متغير المنافسة شيء له اعتباره في رفع درجة الاداء لدى من لم يظهرن خوفا من النجاح . ولا يؤثر جنس المنافس سواء كان ذكر ام انثى على جودة هذا الاداء ، في حين ان الرجال ابلوا بلاءا حسنا في موقع المنافسة سواء كانت هذه المنافسة مع افراد من جنسهم او افراد من الجنس الاخر فظهر اداؤهم افضل مما هو عليه في الموقف الفردي .

وتفسر هورنر نتائجها هذه بما يلحق للانثى منذ نعومة اظفارها من ان النجاح لا يتلائم مع الدور الانثوي . لذا فيسبب لها النجاح — اذا حدث او كان متوقعا — احساسا بعدم الراحة وخاصة اذا تطلب هذا النجاح نوعا من المنافسة او السلوك العدواني مما لا يتلاءم مع الطبيعة الانثوية فينبثقها الخوف او القلق نتيجة احساسها بان نجاحها الاكاديمي قد يصاحبه شكل من اشكال الرفض الاجتماعي او فقدان الاتوثة بحيث تؤدي عملها دائما بكفاءة اقل مما يتناسب مع قدراتها العقلية نتيجة لصراعها الدائم بين النجاح وبين وصمة المجتمع لها بالسلوك الذكري .

والواقع أن هورنر تعرض المشكلة في صورتها المباشرة وهي خوف الاناث من النجاح دون أن تحاول أن توضح الأساس السيكولوجي لهذا الخوف وهو الامر الذي يمكن أن يلقى الضوء على سيكولوجية الاداء والتنافس لدى الاناث .

فمن نستطيع هنا ان نفترض أن الموقف يأخذ الصورة او الشكل الاتي : ان الحضارة الحالية تعتبر أن التنافس يتضمن في جوهره رغبة في التنازع والتصارع ويتضمن هذا التنازع والتصارع اتجاهات عدوانية . وقد اثبت عدد من البحوث ان العدوانية ترتبط بالنجاح لدى الذكور .

ولان التصارع والعدوانية تبدو وفقا لحضارتنا سمة ذكورية ، فالمحصلة النهائية للموقف تؤدي الى معادلة بين مظهرين هما النجاح والعدوانية . ولان العدوانية هنا تتجه نحو الذكور ، فان مثل هذا الفهم من جانب المرأة يؤدي بها الى الخروج من دائرة التنافس وبالتالي استبعاد الرغبة في النجاح والسلبية الخوف من النجاح او تجنبه .

يؤيد ذلك ما توصل اليه فيروف (Veroff) في بحث له استخدم فيه مجموعة من الصور وطلب من مفحوصاته أن يؤلفن قصصا تدور حول هذه الصور . واطهرت التجربة نتائج غير متوقعة وهي أن جميع افراد العينة نظروا الى النجاح في العمل على انه ملائم للذكور ، وانقسمت العينة في تبرير هذا التصور الى مجموعتين : مجموعة ترى ان الحضارة فرضت ذلك منذ الازل ، والمجموعة الاخرى ترى ان الاناث لا يرتفعن الى مستوى الذكور في النجاح . والجدير بالذكر ان الصور التي قدمت للعينة تضمنت شخصيات ذكورية ، وغير معروف ما اذا كان المنبه الذكري يثير قدرا اعلى من الرغبة في تجنب النجاح أم لا . لذا تحتاج هذه الفكرة الى مزيد من البحث والدراسة لمعرفة اثر المنبه على اداء المفحوصين في هذا المجال .

غير ان ما توصلت اليه هورنر من وجود خوف من النجاح ، لا يتفق مع عدد من نتائج بحوث أخرى اتجهت لتأكيد نزعة الاناث القوية الى النجاح وبلوغ الهدف حيث يحصلن على درجات مرتفعة في رغبتهم في الانجاز وانهن يتساوين في هذا مع ما يحصل عليه الذكور . فقد اظهرت الاناث في عينة الدراسة التي قامت بها انجيليني (Angelini, 1955) رغبة حادة في بلوغ الهدف وقدرة على مواجهة منافسة الاخرين .

وفي دراسة لغرينيش وليسر (French, Lesser, 1964) كانت الفتيات مرتفعات الذكاء ذوات نجاح اكاديمي في مدرستهن العليا متميزات بنمط

دافعي يتشابه مع ما لدى الذكور ، كما أظهرت عينات بحث فرنيش وليسر وجود أنثى محدداً لدورهن ذوات قدرات عقلية متميزة .

وعلى هذا فقد أثارت نتائج هورنر الشك لدى بعض الباحثين المهمين بهذا المجال . فنجد كارابينيك ومارشال يوجهان نقداً مؤداه أن هناك متغيراً آخر كان يجب الاهتمام به في دراسة هورنر هو علاقة سمة الخوف من النجاح بالخوف من الفشل . فليس من المؤكد أن القلق الذي نشأ عن الانجاز أثناء الاداء منشأ الخوف من بلوغ الهدف . فقد يكون مصدره الخوف من الفشل أو شدة الحرص على النجاح مضيعين الى هذا أنه إذا كان ما تقوله هورنر من أن الخوف من النجاح هو الذي يؤدي الى ارتفاع درجة القلق صحيحاً لكان من المنطقي أن نجد ارتفاعاً في درجات الانثى من الذكور في اختبارات القلق بصفة منتظمة . ولكن هورنر لم تستطع التوصل الى مثل هذه النتيجة . لذا بدأ من الضروري دراسة طبيعة العلاقة بين الخوف من النجاح والخوف من الفشل لكي نوضح أثر التفاعل مثل هذين المتغيرين في موقف الاداء الانجازي لدى الانثى .

أدى هذا بكارابينيك الى اجراء بحث آخر لاختيار النتائج المستخلصة من بحث هورنر مدخلة بعض العوامل الشخصية والموقفية في اعتبارها ، علاوة على أثر العائد (Feedback) على الاداء الانجازي لدى مجموعة من الذكور والانثى . وتوصلت من بحثها على مجموعة من الدارسين والدارسات الى تأكيد الفرض الذي توصلت اليه هورنر من وجود ما يسمى بالخوف من بلوغ الهدف . فقد انقسمت عينتها الى قسمين : القسم الاول يخشى بلوغ الهدف (ونتائجها في ذلك قريبة من نتائج هورنر وان كانت نسبة الانثى اللاتي أظهرن خوفاً من بلوغ الهدف كانت اعلى لدى هورنر) . والقسم الثاني ، انثى يخشين الفشل أو عدم بلوغ الهدف . كما لاحظت كارابينيك أيضاً أن درجة القلق كانت ترتفع لدى هذه المجموعة إذا ما اقتربت في قصتها من خبرة فشل . كذلك ، توصلت الباحثة الى نتيجة أخرى وهي أن للعائد أثراً في تحسين الاداء بشكل يختلف لدى منخفضات الخوف من الفشل عنه لدى مرتفعات الخوف من الفشل . فمن كان لديهن خوف قليل من الفشل لوحظ أن اداءهن يتحسن أكثر بعد خبرة الفشل منه بعد خبرة النجاح ، بينما من حصلن على درجات مرتفعة على متغير الخوف من الفشل يتحسن ادأهن بعد خبرة نجاح وليس خبرة فشل . هذا ، وقد توصلت الباحثة الى هذه النتائج نفسها على الذكور أيضاً .

كما أدت نتائج مجموعة أخرى من الباحثين الى وتوهمهم موقفاً وسطاً من هذه النتائج المتناقضة من هؤلاء فيروف وولسلي والبر وملكوسكي .

فقد توصل فيروف الى ان الاتاث اللاتي كن ذات درجة انثوية منخفضة على مقياس ولسلي لوجهة الدور (The Wellesley Role Orientation Scale) . قد قدمن قصصا — كما طلب منهن — اظهرن فيها النساء على انهن صالحات للقيام بأي اعمال غنية دقيقة كعمالة بعض الامراض الخطيرة او القيام ببعض الجراحات الدقيقة ، كما صورت جهودهن في هذا المضمار على انها جهود ناجحة . أما اصحاب الدرجات الانثوية المرتفعة على المقياس نفسه فقد قدمن قصص نجاح أيضا ، ولكن كان الهدف من وراء هذا النجاح يختلف تمام الاختلاف عن هدف النجاح في قصص المجموعة الاولى . فقد تركزت قصص النجاح لدى هذه المجموعة على نساء حققن نجاحا عن طريق الزواج . أما النجاح في العمل فلم يشرن اليه الا لما وعلى اساس ان العمل يأتي بعد ان تفرغ المرأة من تربية أبنائها . وانشصرت الاعمال التي ذكرتها هذه المجموعة في الاعمال التي تتجه وجهة انثوية مثل ادارة مصنع للروائح العطرية او اختراع آلة تيسر الاعمال المنزلية . . وهكذا . ويمكن القول باختصار ان هدف هذه المجموعة كان دائما البحث عن الزواج والحياة في طمأنينة فيما بعد .

والجدير بالذكر ان من ذكرن — من هذه المجموعة — قصص نجاح او نبوغ لبعض الاتاث في مجالات لا تخص جنسهن ، كان دور المرأة في هذا النجاح لا يتمدى جانباً ثانوياً في حين صور الرجل على انه صاحب النجاح الفعلي . أما المرأة فنصورت على انها عامل مساعد تقف الى جوار الرجل لتقدم له العون والمساعدة — ولوحظ ان المرأة لم تصور ابداً على انها صاحبة نجاح حقيقي .

كما تحدثت الكثيرات من افراد العينة عن مخاطر الكفاح من أجل تحقيق النجاح وهذا هو بالضبط ما تطلق عليه هورنر الخوف من بلوغ الهدف وان اختلفت التسميات (Alper, 1973) .

وقريب من هذا ما توصل اليه (Makosky, 1972) من ان هناك علاقة بين تجنب بلوغ الهدف وبين وجهة الدور الجنسي (Sex Role Orientation) . فالناتاث اللاتي يتسمن بالخوف من النجاح يقدمن أفضل أداء بالنسبة لهن اذا كان المنبه المقدم يقع في محيط الاهتمامات الانثوية . والعكس صحيح لهن لديهن دافع الى النجاح او لبلوغ الهدف فكن يحصلن على أفضل أداء بالنسبة لهن في محيط ذكري وليس في محيط أنثوي .

كما توصل ولسلي أيضا في بحثه على عينات من طالبات الجامعة من البيض والزنجي واستخدم فيه قصة هورنر الى ان ٥٠٪ من افراد العينة قدمن قصصا يظهر فيها الدافع القوي الى بلوغ الهدف بينما اظهرت نسبة الـ ٥٠٪ الباقية تجنباً للنجاح أو تجنباً لبلوغ الهدف (Alper, 1973) . وفي هذا

المجال ، يمكن الإشارة الى بحث البر الذي افترضت فيه وجود نوعين من النساء تبعاً لوجهة دورهن الجنسي : نوع يقبل النجاح على أنه ملائم للدور الانثوي ، والنوع الآخر يرفض هذه الفكرة او على الأقل لا يميل الى قبولها تماماً . لذا ، فقد اهتمت البر في بحثها هذا بوجهة الدور واستخدمت في هذا مقياس ولسلي مدخلة عليه بعض التعديلات . وقد توصلت البر الى وجود ارتباط جوهري بين الدافع الى بلوغ الهدف وبين وجهة الدور الجنسي لدى الاناث .

وبالنسبة للعينة ككل فقد ذكرت نسبة ٤٨٪ منهن دافعا الى النجاح وتضمنت قصص ٦٪ منهن نجاحا وان كان لتحقيق هدف آخر أو حاجة أكثر الحاحا . ولم تكن الفروق بين المجموعة التي اظهرت تجنباً للنجاح وبين المجموعة التي اظهرت رغبة في بلوغ الهدف ذات دلالة احصائية .

كما اثبتت النتائج ايضا أن ذوات الدرجات الانثوية المنخفضة على مقياس ولسلي المطور كن أكثر ترديدا لقصص النجاح من ذوات الدرجات الانثوية المرتفعة . وكان الفرق بين المجموعتين دالا عند مستوى (٠.٠٢) كما كانت مرتفعات الدرجة الانثوية أكثر ترديدا لقصص تجنب النجاح من منخفضات الدرجة الانثوية حيث تركز مضمون قصصهن على الخطر الذي يكمن في أي نجاح يمكن أن تحرز به إبطال قصصهن أو كانت الفروق بين هاتين المجموعتين دالة عند مستوى (٠.٠١) . وإذا قارنا بين البحث الحالي وبحث هورنر فسنجد أن النتائج مختلفة بعض الشيء . فعلى الرغم من أن نتائج البر اثبتت أن هناك مجموعة من الاناث أظهرن خوفا من النجاح أو تجنباً له إلا أن نسبتهن كانت أقل بكثير من نسبة مثيلتهن في بحث هورنر وبشكل دال احصائيا . وتضيف البر أيضا أن الفروق بين نسبة المجموعتين في بحثها ، ممن كان لديهن دافع للنجاح وممن كان لديهن رغبة في تجنبه ، هي فروق غير دالة .

ويبدو أن هذا القدر من الاختلاف يمكن رده الى التصميم التجريبي في كلا البحثين حيث نجد مثلا اختلافا في المنبه المقدم : فلدى هورنر كان مضمون المنبه لفظيا ، وفي بحث البر كان المنبه مجموعة من الصور . وفي بحث هورنر قدم النجاح جاهزا فقد كانت العبارة التي ستبنى عليها القصة كالتالي :

« وجدت أن نفسها أولى دفعتها . . » ، بينما كان اختيار النجاح أو الفشل في بحث البر متروكا للمفحوص نفسه كما ترك له أيضا اختيار نوع النجاح ، بينما كان النجاح في بحث هورنر في مجال الطب . ومعروف أن هذا المجال من المجالات التي نظر اليها فترة طويلة على أنها أكثر ملائمة للرجال ، وقد يختلف الأمر لو كان مجال النجاح في إحدى المهن المحايدة أو الملائمة للمرأة

كالعمل في دار حضانة مثلا .

قد تكون كل هذه الاسباب وراء تصميم بحث هورنر هي التي اظهرت عينتها بصورة أكثر تجنباً للنجاح من بحث البر أو أي بحث آخر من البحوث التي عرضنا لها من قبل . وسواء ارتفعت أو انخفضت الرغبة في تجنب النجاح ، فانها ظاهرة قائمة لدى الاناث كما توصلت الى ذلك مجموعة البحوث التي عرضنا لها . ولكن ما وراء هذه الرغبة في محاولة تجنب النجاح أو عرقلة الوصول الى الهدف هو ما يدعونا الى التساؤل .

وهنا تلقى نتائج هذه البحوث بعض الاضواء على دوافع النجاح أو الانجاز لدى الاناث حيث تتوصل في مجموعها الى أن لدى الاناث دوافع قوية تجاه الانتشاء أو الانتماء (Affiliation) الذي يؤثر تأثيرا واضحا على دوافعهم وسلوكهم . فهو يقوم أحيانا بدور المشجع اذا ما حقق لهم ما يقن به من عمل احساسا بالانتشاء ، بينما يقوم أحيانا أخرى بدور المثبط اذا ما هدد هذا العمل احساسهم بالانتشاء .

فنحن هنا أمام متغير جديد ، قد ينجح في تفسير الموقف وهو الاحساس بالانتشاء لدى الاناث . وتتناول بحوث الفروق بين الجنسين هذا المتغير بالدراسة في محاولة للتعرف على دوافع الاناث والعوامل المؤثرة في ادائهن .

وتؤكد هذه البحوث أن دوافع الاناث الى الانتشاء أقوى من دوافع الذكور (Oetzel, 1966 - Weiberg, 1969) . لذا فقد كان من المنطقي أن يشتد الصراع بين الانجاز والنجاح وبين الانتشاء لدى الاناث .

وكما هو معروف (Caccoby, 1962) فان جزءا كبيرا من اهتمامات المرأة يذهب الى تحديد مدى اتساق سلوكها مع السلوك الانثوي ، وان كانت الأكاديميات والمهنيات من النساء يحاولن عادة أن يخصصن جل اهتمامهن لاستغلال امكانياتهن العقلية أحسن استغلال ممكن . ولكنهن يكن على استعداد دائما للتضحية بتفوقهن اذا ما تعارض هذا التفوق مع وثامهن العائلي .

وهذا ما دعا هورنر في تفسير نتائج بحثها (Horner, 1968) الى أن الخوف أو القلق ينتاب المرأة نتيجة احساسها بأن النجاح الأكاديمي قد يصاحبه شكل من اشكال الرفض الاجتماعي أو فقدان الانوثة .

كما وتوصلت ايضا الى أن الموقف التنافسي يضعف الاداء في عينتها ليس لدى الاناث فقط بل أيضا لدى الذكور الذين يظهرون دافعا قويا الى الانتشاء . وذهدت هورنر في تفسير هذه النتيجة الى أن هذا الهبوط في مستوى الاداء مرجعه الى نوع من صراع الدوافع ، طالما أن الشخص المنافس يمثل —

بشكل من الاشكال — خصما اكثر مما يمثل صديقا . وهذا ما يتعارض بلا شك مع ميل هؤلاء الاشخاص الى الانتماء .

وعلى الرغم من أن النتائج التي توصلت اليها هورنر (Horner, 1972) توضح أن الدافع الى الانتماء يقف عقبة في سبيل الانجاز ، فإن هناك معطيات تشير الى أن الرغبة في الدخول بالقبول يمكن أن يكون لهما أيضا أثرا فعلا في الوصول الى النجاح لدى الاناث . ويرى كل من جاراي وشينفيلد (Garai, Sheinfeld, 1968) أن السلوك الانجازي لدى الفتيات ليس مدفوعا بالرغبة في التفوق — كما هو الحال لدى الذكور — ولكنه مدفوع بالرغبة في الانتماء .

ونجد في هذا المجال دراستين مختلفتين تناولتا هذا المتغير : أجريت الأولى على مدرسة حضانة وأجريت الثانية على مدرسة ابتدائية للبنات . وقد أوضح كل منهما أن الانجاز لدى الاناث غالبا ما يكون مدفوعا برغبة في القبول الاجتماعي أكثر مما هو لدى الذكور . وبالنسبة للتجربة الأولى التي تمت في مدرسة الحضانة ، فقد أجريت فيها محاولة لدفع الاطفال عن طريق الاغراء بالتفوق ، فنجح هذا الأسلوب مع الذكور وفشل مع الاناث (Hofman, 1973) . وبالنسبة لتجربة المدرسة الابتدائية ، ارتبط دافع الانجاز لدى البنين ارتباطا موجها بدرجات اختبارات التحصيل . أما لدى البنات فكان الارتباط بالرغبة في الانتماء وليس بالدافع الى التفوق هو الارتباط المرتفع (Sears, 1962, 1963) .

وهناك بعض الدراسات الأخرى التي أجريت أيضا في بعض مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية ، توصلت الى أن الانتماء والتحصيل يرتبطان ارتباطا موجها لدى الفتيات بينما لا يوجد مثل هذا الارتباط لدى الذكور (Tyler, Rafferty, 1962) وهذا ما يحدث أيضا بالنسبة للراشدين من الاناث ، فقد ثبت أن إثارة الرغبة في التحصيل عن طريق اغراء القبول الاجتماعي تنجح مع الاناث وتفشل مع الذكور (Horner, 1968)

كما أشار عدد من الدراسات الأخرى الى أن الذكور في مرحلة المدرسة الثانوية يعتبرون أكثر استجابة من الفتيات للأعمال التي تتطلب نوعا من التحدي والتفوق . فقد أظهروا ميلا أكثر لاختيار الأعمال الأكثر صعوبة بينما كانت الاناث أكثر اختيارا للأعمال التي تكون مضمونة النجاح بأقل جهد ممكن .

ومن هنا اتضح أن السلوك الانجازي لدى الاناث — حتى بالنسبة لمرحلة ما قبل المدرسة أو المرحلة المبكرة من المدرسة — يكمن وراءه دافع الرغبة في الحب أكثر من الرغبة في التفوق . أما عندما تتصارع أهداف الانجاز مع الانتماء (كما حدث في تجربة هورنر في دراستها ذات المدلول الاستطلاعي الذي

استخدمت فيه أسلوب اكمال القصص وعن طريق افتعال موقف تنافسي بين الجنسين) يحدث نوع من الخوف من النجاح لدى الاناث يجعلهن أقل ميلا للدخول في مواقف منافسة ، وينتهي الامر بضعف السلوك الانجازي وارتفاع درجة التوتر والقلق .

ولا يؤدي الدافع الى الانتفاء الى ضعف الاداء الاكاديمي لدى الاناث بوجه عام ، ذلك انه قد يمثل أحيانا دافعا قويا من أجل النجاح . فقد وجد في إحدى التجارب التي أجريت في بعض المدارس الابتدائية ، أن التفوق يقابل بحب وقبول الوالدين والمدرسين والزلاء . كما اثبتت دراسات أخرى أنه ، بالنسبة للمستويات الاقتصادية الاجتماعية المنخفضة ، يقابل تفوق الفتيات بنوع من الشعبية (Hoffman, 1973) .

ويبدو أن الحاجة الى التدعيم عن طريق التفوق في الاداء ليس أساسيا في تكوين الفتاة — وخاصة بالنسبة للراشيدات منهن . ولكنهن يحتجن الى نوع من القبول الاجتماعي وهذا ما يدفعهن الى التفوق الدراسي وزيادة الجهد من أجل الحصول على درجات مرتفعة . لذا نجدهن يسجلن تفوقا على الذكور في مرحلة المدرسة الثانوية والمرحلة الجامعية .

ومن المعتقد أن الحاجة الى الانتفاء تتأصل منذ التجارب الأولى عندما يكون الطفل بسبيله لتعلم أنماط التأثير (Patterns of Effectance) وهنا تظهر الفروق بين الذكور والاناث . فبينما يحاول الذكور جاهدين تدعيم تفوقهم عن طريق التدريب على الاستقلال وتنمية مهاراتهم للتلاؤم مع بيئتهم والثقة في قدراتهم ، نجد أن الصغيرات من الاناث يتعلمن أن التأثير بل والامان يأتي من طريق علاقاتهن الوجدانية . وقد عبر كاجان (Kagan, 1964) عن هذه الفكرة بقوله « أن الذكور يحاولون تمثيل العمل نفسه بينما تحاول الاناث تمثيل المدرس » . ويبدو أن هذا الوضع يتأصل في الجنسين نتيجة للتجارب المبكرة في الطفولة ثم يتم تدعيمه بالتجارب والخبرات المختلفة فيما بعد .

ويفسر هوفمان (Hoffman, 1973) دافع الاناث القوي الى الانتفاء بعدم تشجيع الوالدين لهن على الاستقلال منذ المراحل الأولى من العمر . هذا علاوة على أن انفصال الفتاة عن أمها يتم في مرحلة متأخرة وقد لا يتم بشكل تام وذلك لأن الأم تمثل الجنس نفسه وتطمح الدور المتوقع ذاته . هذا بالإضافة الى أن صراع الانثى مع والديها أقل بكثير من صراعات الذكر مع والديه . لذا فهي لا تسعى لتنمية ثقتهما في قدراتها من أجل الاستقلال عن حولها — كما نجدها تؤكد مخاوفها الطفلية عن طريق الاستسلام (Abandonment) ومحاولة التأثير فحين ترتبط بهن وجدائيا .

وقد توصلت بعض البحوث الى أن الآباء أكثر تشجيعاً لابنائهم الذكور على السلوك الاستقلالي بينما لا تحصل الإناث على مثل ذلك التشجيع . وقد طلب كولارد (Collard, 1964) من مجموعة من الأمهات أن يحددن — من وجهة نظرهن — المرحلة العمرية التي يسمح فيها الآباء لابنائهم بممارسة تصرفات معينة منها : الألعاب العنيفة بدون مراقبة الكبار ، واللعب خارج المنزل لفترات طويلة أثناء اليوم بدون أخبار الآباء بإمكان تواجدهم . وقد أظهرت نتائج هذا البحث وجود فروق جوهرية بين معاملة الآباء لكل من الجنسين من حيث درجة الاستقلال التي يسمح بها لكل جنس منهما ، فكان يسمح للذكور بالقيام بهذه التصرفات في مرحلة عمرية أكثر تذكراً من الإناث . وكانت النتائج أكثر وضوحاً بالنسبة لأمهات الطبقة المتوسطة (Hoffman, 1973)

ويبدو أن التدريب على السلوك الاستقلالي يرتبط بشكل مابعض القدرات فيؤدي الى نميتها أو إضعافها . وفي هذا تذهب مكوبي (Maccoby, 1963) الى أن تشجيع الطفل على الاستقلال والمبادأة يرتبط إيجابياً بالقدرة على التفكير التحليلي .

وقد أظهرت دراسة مبكرة في هذا المجال قام بها دافيد ليفي (D.M. Levey, 1943) أهمية التربية الاستقلالية في تنمية بعض الوظائف العقلية ، إذ قام بدراسة مجموعة من الأولاد أظهروا درجة أقل من اقترانهم في الاستقلال لمبالغة أمهاتهم في تدليلهم ومعاملتهم كأطفال حتى سن متأخرة . وقد وجد ليفي أن هؤلاء الأولاد المحتضنين أكثر تقدماً في اللغة كانوا يجيدون القراءة والتعبير اللغوي ولكنهم أظهروا ضعفاً في الرياضيات (Maccoby, 1963) .

كما توصل ويتكن وآخرون (Witkin, et al, 1962) في دراستهم الاستطلاعية (التي أرادوا أن يحددوا عن طريقها ظروف الحياة التي تخلق في الطفل الميل الى الاعتماد على البيئة أو الميل الى الاستقلال عنها والاعتماد على ذاته) ، الى أن الأمهات اللاتي يتسمن بالنظرة التحليلية الى الأمور أعطين لابنائهن فرصة للاعتماد على النفس وحرية في التصرف . وعلى العكس من ذلك ، كانت الأمهات الانتكاليات أكثر ارتباطاً بابنائهن وأقل رغبة في أن يسلك ابنائهن سلوكاً استقلالياً (Maccoby, 1968) .

وتوصل كرانداال رابسون (Rabson, 1960) الى أن هناك نوعاً من الآباء يتميز بتقديم عون أكثر مما ينبغي لابنائهم . ولما كان التفوق يتطلب دائماً قدرة على تحمل الإحباط ، فإن الآباء الذين يسارعون الى تقديم العون الى ابنائهم يحرمونهم من تنمية هذه القدرة وتكون النتيجة أن ينمو لدى الفرد ميل الى الهروب من الأعمال الصعبة . ويبدو أن الإناث أكثر ميلاً لهذا السلوك

من الذكور ، كما توصل كراندال ورايسون أيضا الى أن فتيات المرحلة الابتدائية يملن الى الانسحاب من المواقف التي تثير تهديدا . وعادة ما يطلبن المساعدة من الزملاء أو من الراشدين أكثر مما يفعل الذكور . ويفكر الباحثان انه لا تتوفر لدينا بيانات تدل على أن إباء الفتيات يتميزون عن إباء الفتيان بالانحراف في تقديم العون . ولكن هذا الفرق الذي ظهر بين الجنسين قد يكون راجعا الى التدريب المتواصل للبنين على السلوك الاستقلالي . ويضيفان أن الشواهد تدل على أن هذا النمط يدعم عن طريق تجارب التنشئة (Socialization) التي تتعرض لها الفتيات فيما بعد . وهناك العديد من البحوث التي أظهرت أنه على الرغم من أن الاتكالية لدى البنين أمر غير مقبول من الإباء والدرسين والزملاء وحتى من الوسائل الاعلامية ، إلا أن هذا السلوك نفسه من الممكن أن يكون أكثر قبولا من الفتيات وغير مستهجن من المجتمع (Hoffman, 1973) .

ويذهب بعض الباحثين الى أن الاتكالية لدى الإناث لا ترجع فقط الى عدم تشجيع الانفراد المحيطين بهن على تنمية السلوك الاستقلالي ولكنه يرجع أيضا الى بعض العوامل الأخرى ومنها انفصال البنت عن أمها أكثر صعوبة من انفصال الولد عن أمه . ويشير كل من بارسونز (Parsons, 1965) ولاین (Layn, 1962, 1969) الى أن ارتباط الطفل بأمه أولا بصرف النظر عن جنسه .

وتعتبر الفتاة أمها هي المثل الأعلى بالنسبة لها فهي تمثل الجنس نفسه مما يشعرها بالاتساق مع دورها الجنسي . ويختلف الأمر بالنسبة للذكر الذي يسمى الى الانفصال عن أمه ويؤكد المحيطون به هذه الرغبة فيحاولون تدريجه على التمثل بالاب أو على الأقل على فهم بعض المفاهيم المجردة عن دور الذكر . ومن هنا تقدم فكرة انفصال الذكر عن أمه حيث يحدث ذلك في مرحلة عمرية مبكرة . بينما نجد الفتاة تشجع على تدميم رابطتها وتمثلها بأمها مما يترتب عليه تأخير احساسها باستقلال الذات عن الذكر . ولكن اذا ما مكنتها تجاربها المبكرة من التغلب على مصاعب ومشاكل البيئة باعتمادها على نفسها وليس باعتمادها على الآخرين كان ذلك عاملا حاسما في نمو استقلالها وثقتها بنفسها . ومع أنه لا توجد دراسات ناقشت هذه الفرضية بشكل مباشر ، فإن هناك عدة دراسات أظهرت أن توحيد الإثنى بالأم وزيادة الميل الانثوية لديها يجعلها أقل استعدادا للالتجاز وللتفوق في الرياضيات وفي المهارات التحليلية وفي القدرات الإبداعية .

وعلى سبيل المثال فقد توصل بلانك وبلانك (Plank and Plank, 1954) الى ان المتفوقات في الرياضيات اكثر التصقا بالاب وتغلا بصورته، كما توصلت هيلسون (Helson, 1966, 1967) في بعض بحوثها الى النتيجة نفسها . كذلك ، توصل بيرى (Bieri, 1960) الى ان الاناث ذوات القدرات التحليلية اكثر ميلا للتمثل بوالدهن كما ترتبط درجة الذكورة المرتفعة ارتباطا موجبا بدرجات مقاييس التحصيل المختلفة (Hoffman, 1973) .

كما اثبتت بعض البحوث ارتباط ارتفاع الاداء على مقاييس التحصيل المختلفة بالسّمات العدوانية للاناث . وبما أن أغلب دراسات الفسروق الجنسية في العدوان قد اثبتت أن الذكور أكثر عدوانية من الاناث فهم يربطون هنا بين العدوان وبين القدرة على الاستقلال عن البيئة المحيطة . فارتفاع درجة العدوانية لدى الذكر تجعله يدخل في صراعات مع السلطة الوالدية (Maccoby, 1962) . ويبدو أن الفتاة تحتاج الى نوع من الرفض البسيط من الام لكي تصبح أكثر استقلالا وكفاءة وثقة بالنفس .

وهناك ما يشبه التعميم ، في البحوث التي اجريت في هذا المجال ، على أن مرتفعات التحصيل من الاناث لديهن أمهات أكثر عداء (Hostile) ، بينما مرتفعي التحصيل من الذكور لديهم أمهات يتميزن بالدفء العاطفي (Carai, 1968) .

وقد جاء هذا التعميم أساسا من نتائج دراسة فلز التتبعية (Fels Longitunding Study) فقد ارتبط في هذه الدراسة عداء الام تجاه الطفل في مرحلة السنوات الثلاثة الاولى ارتباطا موجها بالسلوك التحصيلي في البلوغ لدى الاناث ، بينما ارتبط ارتباطا سلبا بالسلوك التحصيلي لدى الذكور في البلوغ . وكما أن الاضطراب في الحماية يرتبط ارتباطا سلبا بآداء الاناث على اختبارات التحصيل ، وارتباطا موجها بآداء الذكور على الاختبارات نفسها .

وفي مناقشة نتائج دراسة فيلز في العدوان تجاه الام يذكر هوفمان (Hoffman, 1973) ان ذلك النوع من العدوان لا يتكون من لا شيء ولكنه ينشأ أساسا عن سلوك الام الراض لأبنائها . ويشير أيضا الى بحوث توصلت الى أن منشأ هذا العدوان هو عدم توفر دفء الام العاطفي . كما اتضح أن سلوك الام الذي يكسب الفتيات عدوانا قويا تجاه أمهاتهن قد لا يؤدي الى الدرجة ذاتها من العدوان لدى الذكور نظرا لما تحتاج اليه الفتاة وتتوقعه من معاملة حائية .

وعلى الرغم مما يكسبه رفض الام من سلوك عدواني للأبناء نخوها

وخاصة الفتيات ، الا ان هناك عدة بحوث منها بحوث كاجان وموس (Kagan, Moss, 1962) توصلت الى أن السلوك الجامد الرافض من الام تجاه الفتيات وبخاصة في الفترة المبكرة من حياتهن يعجل او يسرع من دفعهن الى النمو العقلي والحركي على عكس الامراط في الحماية الذي يعطل هذا النمو . ولم يستطع الباحثان التوصل الى النتائج ذاتها في حالة الذكور .

وفي هذا الاتجاه نفسه توصلت (ن.رمزي ، ١٩٧٧) في دراسة على عينات من الاناث في ثلاثة مستويات حضارية باستخدام أسلوب التحليل العالمي الى ان البيئة الاسرية التي تتميز بتدخل الام المبالغ فيه يؤدي الى السلبية والشخصية غير الاجتماعية للابنة . وقد اتضح من النتائج العالمية أيضا أن هذا التدخل الاموي يقبل بالاستقلال والمقاومة من الابنة اذا اتسمت بسمات ذكرية .

كما اظهرت الدراسة نفسها ايضا انه اذا توفر للفتاة رغبة قوية في تحقيق استقلالها فان ذلك يجعلها تحاول التغلب على ما يواجهها من عقبات أو ضغوط تعيق جهودها لتحقيق هوية مستقلة حتى اذا تبثت هذه العقبات في صورة تدخل للاب فنجدها وقد وقفت منه موقفا مضادا ورافضا لاي محاولة منه للتفاهم معها أو كسب صداقتها لدخولها معه في صراع ينهي اتصالها واستقلالها الذي تسعى للحصول عليه . وهذا ما تمثل في صورة عامل يجمع تشبعا ، سلبية لقبول الاب والتفاهم معه من خلال مفحوصة تتميز بالاستقلال والتحرر وقوة الانا . ويؤدي بنا ذلك الى القول أن الاستقلال لدى الفتاة لا بد أن يصحبه درجة عالية من التحرر وقوة الانا يساعدانها على تنمية ذلك الاستقلال .

ويجعلنا هذا نستطرد في الحديث عن الفروق بين الجنسين في سمة الاستقلال الذي تناولته العديد من البحوث وتوصلت منه الى أن الذكور أكثر استقلالا واعتمادا على النفس من الاناث . وقد يرجع ذلك في جانب من جوانبه الى الرعاية المفرطة التي تتلقاها الفتيات في مرحلة الطفولة من كلا الوالدين والذي يؤدي في كثير من الاحوال الى فشلهن في مواجهة الضغوط الشديدة في مرحلة الرشد اذا ما تعرضن لمثل تلك المواقف مما يؤدي الى ضعف ثقتهن في قدرتهن على مواجهة تلك المواقف وخاصة أن سمة الثقة بالنفس تتكون من تكرار خبرات نجاح فعال في المراحل العمرية المبكرة ، مما يؤدي أيضا الى انخفاض درجة الثقة بالنفس لدى الاناث عنها لدى الذكور . وتشير بعض البحوث (Hoffman, 1973) الى أنه حتى مرتفعات الذكاء من الفتيات يقلن من شأن قدراتهن الخاصة حتى أنه اذا سئلن عن

تقييم عمل لهن فانهن يقدمن تقييما اقل من تقييم الذكور لاعمالهم واقل ايضا من ادائهن الفعلي لما قاموا به من عمل . هذا الى جانب انهن اكثر تأثرا براء الاخرين وميلا لتغيير احكامهن الادراكية (Perceptual Judgement) اذا ووجهن براء تعارض اراءهن . ونجدهن يملن الى تجنب الاعمال الصعبة غير مضمونة النجاح ، بينما يعتبر الذكور ان العمل الصعب بمثابة التحدي لقدراتهم .

نتيجة لكل ذلك نجد ان الاناث يبحثن عن التأثير (Effectance) من خلال الاخرين مما يترتب عليه نمو حاجة الانثى الى الانتباه وهو ما يجعل دافعها الى التحصيل يبنى على اساس رغبتها في ان تجد نفسها موضعاً للرؤى من المجتمع مفتضحاً باتجازاتها أو تقبع رغبتها في التحصيل اذا ما تعارضت هذه الرغبة مع حاجتها الى الانتباه والا وقعت في حالة من التوتر والقلق .

المراجع

- رمزي ، ناهد ، « التنشئة الاسرية والنمط الشخصي للذكاة — دراسة تجريبية في ثلاث حضارات » ، المؤتمر الدولي الثاني للاحصاء والحصات العلمية والبحوث الاجتماعية . المجلد ١ . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٧٧ — ١٢٢ — ١٥٥ .
- Alper, T.G., The Relationship Between Role Orientation and Achievement Motivation in College Women, *J. personality*, vol. 41, 1973, pp. 1-4.
- Maccoby, E. "Woman Intellect", In the *Potential of Woman*, (Edt) Farber, S.M., New York, Magraw Hill, 1963.
- Garai, J.E., Scheinfeld, A., Sex Differences in Mental and Behavioral Traits, *Psych. Monog.*, 1968.
- Helson, R. Personality of Woman With Imaginative and Artistic Interests; The Role of Masculinity, Originality and Other Characteristics in Their Creativity, *J. personality*, 1966, 34, 1, 1-25.
- Helson, R., Sex Differences in Creative Style, *J. personality*, 1967, 35, 214, 233.
- Hoffman, L.W., *Early Childhood Experience and Women Achievement* 1973, 1-73.
- Horner, M., Toward an Understanding of Achievement Related to Conflict in Woman, *J. social issues*, 1970, 28 (2).

- Horner, M. "The Motive to avoid success and changing aspirations of college women", in **Reading in Psychology of Woman**, by Bardwich, I.M., New York, 1972.
- Kagan, J. **Personality Development**, Harcourt Brace, Jovanovich, Inc., 1971. U.S.A.
- Karabenick, S.A. The Effect of Sex of Competition on the Performance of Females Following Success, Reprinted from **proceeding of 8th Convention**, ARP, 1972.

مجموعات العمل والقيادات الجماعية

د. محمد عدنان النجار *

انواع مجموعات العمل :

تظهر القيادات الجماعية بأشكال مختلفة في وحدات تنظيمية تسمى مجموعات العمل (Teamworks) ، مثل المجالس (Boards) والهيئات (Commissions) والفرق (Teams) واللجان (Committees) . وتعتبر اللجان النموذج الأكثر شيوعاً من مجموعات العمل إذ لا تكاد تخلو منها مؤسسة حكومية أو تعليمية أو دينية أو أعمال . وقد تظهر اللجان بأسماء مختلفة مثل لجنة الإدارة ولجنة المالية ولجنة السياسات ولجنة التخطيط ولجنة الرواتب والأجور ولجنة الشكاوي وغيرها . وفي (الجدول رقم ١) يتبين بوضوح أنواع اللجان التي توجد عادة ضمن الإدارة العليا وعن النسبة المئوية من الإداريين العاملين فيها وعن وسطي عدد الأعضاء في اللجنة ووسطي الاجتماعات السنوية التي يتم عقدها وذلك في دراسة جرت عن أهمية اللجان في الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

(الجدول رقم ١)

أهمية اللجان في بعض مشاريع الولايات المتحدة

نوع اللجان	النسبة المئوية من الإداريين فيها	وسطي عدد أعضاء اللجنة	وسطي عدد الاجتماعات السنوية
الإدارة العامة	٧٧٫٤٪	٨٫٦	٢٧
المالية والرقابة	٣٧٫٧	٦٫٧	٢٣
التسويق	٢٣٫٩	٧٫٤	٢٤
الانتاج	٢٥٫٢	٨٫٩	٢٨
الأفراد والعاملون	٣٩٫٤	٧٫١	١٤
البحث والتطور	١٤٫٩	٨٫٢	١٨
العلاقات العامة	٥٫٥	٧٫٤	٩
أخرى	٢١٫١	٨٫٣	١٤

* استاذ الإدارة بكلية التجارة في جامعة دمشق .

وكما يتضح من الجدول فان مجموعة العمل المتعلقة بالادارة العامة هي اكثر أهمية من غيرها من اللجان ، حيث أن النسبة المئوية من الإداريين المشتركين فيها تعادل (٧٧٪) من المدراء التنفيذيين والاستشاريين المؤهلين في المستويات الإدارية العليا من المشروع . وتتخذ مثل هذه المجموعة عادة قرارات تنفيذية تلزم المشروع ووحداته بالتقيد بها وتطبيقها .

ويمكن أن تكون مجموعات العمل تنفيذية (Line) أو استشارية (Staff) بحسب طبيعة السلطات التي تحوزها المجموعة . فعندما تشمل سلطات الوحدة حق اتخاذ القرارات الملزمة للمساعدين تجاهها فانها تمثل قيادات جماعية ومجموعات عمل تنفيذية . أما عندما تكون سلطات الوحدة استشارية بالنسبة للإداري أي انها لا تتخذ قرارات ملزمة وتقتصر فقط على ابداء النصيح والمشورة ، فانها تمثل مجموعات عمل استشارية وليس قيادات جماعية .

وقد تكون مجموعات العمل رسمية (Formal) أو غير رسمية (Informal) بحسب ارتباطها بالتنظيم المعن المعروف . والوحدات الرسمية هي التي تشكل جزءا أساسيا من هيكل المنظمة التنظيمي ولها مسؤوليات وسلطات محددة ومعروفة ومقررة . وأغلب اللجان ومجموعات العمل الأخرى هي من النوع الرسمي لانها تشكل جزءا أساسيا من التنظيم الرسمي للمنظمة . ولكن قد توجد الوحدات بشكل غير رسمي وذلك عندما لا تشكل جزءا أساسيا من هيكل المنظمة التنظيمي الرسمي . فقد يرغب الإداري بتحديد ومعرفة فكر المجموعة بالنسبة لأحدى المشاكل أو قد يحتاج الى استشارات اختصاصية من أشخاص من خارج الوحدة الإدارية التي يشرف عليها فيدعو الى لقاءات جماعية لهذا الغرض . كما قد يشكل العاملون ووحداتهم الخاصة بهم والتي لا علاقة ولا علم للإدارة بها وذلك من أجل تلبية حاجاتهم الاجتماعية والفنية . وتكون هذه الوحدات بالطبع خارجة عن الهيكل التنظيمي الرسمي للمنشأة .

وقد تكون مجموعات العمل دائمية أو مؤقتة وذلك بحسب استمراريتهما وديمومتها . وقد يظن البعض بأن مجموعات العمل الرسمية هي المجموعات الدائمة وأن مجموعات العمل غير الرسمية هي المجموعات المؤقتة . ولكن الواقع يشير الى وجود مجموعات عمل رسمية من أجل تحقيق مهام وأهداف مؤقتة محددة مثل دراسة موقع البناء الجديد للمصنع ، شراء آلات المصنع أو المكاتب ، النظر في عقود الشراء من بلد معين ، وغيرها من المهام والأهداف المحدودة . وتنتهي مهام هذه المجموعات عندما يتحقق القصد أو الغرض الذي

وجدت المجموعة من أجله . ومن الجانب الآخر ، فإن مجموعات العمل غير الرسمية قد تستمر فترة طويلة في أعمالها سواء كان للاداري الرسمي أم لم يكن له دخل في تشكيلها .

وظائف مجموعات العمل :

تؤدي مجموعات العمل وظائف هامة تجعل مجزيا استخدامها في المنشآت والمؤسسات ، كما أن لها محاذير وسلبيات تعيق من استخدامها . ومن الضروري موازنة هذه المزايا والمساويء واستخدام مجموعات العمل بفعالية وكفاءة في المؤسسة المعينة .

مزايا مجموعات العمل

١ - تحسين الاداء :

يتم تشكيل مجموعات العمل من أجل تحقيق النتائج الافضل وزيادة مستويات الكفاءة والانتاجية في أداء وتنفيذ وظائف وفعاليات المشروع الاساسية والفرعية . وعلى الرغم من أن مجموعات العمل لا توجد قيمها ببيعة مباشرة الى المستهلك أو المشتري ، إلا أن الغاية من استخدامها يجب أن تؤدي الى وضع الخطط والاهداف والارشادات والقرارات التي تحسن في الابد الطويل من كفاءة الاداء .

٢ - تحسين القرارات :

من المتفق حوله بأن القرارات المتخذة من قبل المجموعة هي أفضل من قرارات الفرد لوحده ، وذلك نتيجة زيادة المشاركة وتبادل الافكار والآراء بين أعضاء المجموعة (٢) . فمن طريق تجميع الخبرات والاختصاصات المختلفة يمكن تطوير حلول أكثر واختيار ذلك القرار المثل لوجهات النظر المتوازنة والمعتولة .

وهذه المزية في تحسين القرار تعتبر بشكل عام صحيحة . وحقيقة الامر في الوضع المعين يعتمد على طبيعة مجموعة العمل ونوعية القرار المتخذ . فإذا كان القرار بسيطاً ، مثلاً ، أو كانت طبيعة مجموعة العمل من النوع الذي تكثر فيه الصراعات ومضيعة الوقت فإن القرار الناتج قد يكون أسوأ في المجموعة منه في الفرد .

ويتحسن القرار المتخذ من قبل المجموعة عادة إذا كان القرار الذي يجب اتخاذه يخص اقسام عدة ويمثل وجهات نظر متعددة . فعندما يكون أعضاء المجموعة من اقسام ووحدات من الضروري التنسيق فيما بينها ،

فإن القرار الذي يتم التوصل اليه سيمثل على الغالب وجهة نظر المجموعة بدلا من أن يمثل وجهة نظر شخص معين أو قسم ما .

٢ - تحسين الاتصالات :

يتم خلال اجتماعات مجموعات العمل مادة تبادل واعطاء المعلومات الى الاعضاء مجتمعين بدلا من اعطائها الى كل منهم بشكل فردي وشفهي أو عن طريق النشرات والبلاغات . وتهيء مجموعات العمل بهذه الاشكال فرصا للتساؤل والمشاركة والاعتراضات على المعلومات المتلقاة من قبل العضو المشارك . وتكون مجموعات العمل لذلك الوسيلة التي يتم بموجبها الاتصال وازالة اللبس والغموض والابهام .

٤ - تقديم النصح والارشاد :

تهيأ للإداري عن طريق مجموعات العمل فرص جيدة للتفادة من آراء ومقترحات الاعضاء المشاركين حول كيفية حل المشاكل المطروحة . ولكن مع الأسف قد لا يستفيد الكثيرون من الإداريين من هذه الارشادات والتوجيهات بسبب سيطرة مشاعر الانانية والتعالي في نفوسهم . وفي أحد الأبحاث الإدارية كتبت النتيجة الأساسية أنه لمن الأفضل للرئيس الإداري عدم عقد الاجتماعات من أن يعقدها بطريقة يشعر بها المرؤوسون عدم الاهتمام بأفكارهم (٣) .

ومن البديهي أن تكون الآراء والاقتراحات المقدمة في مجموعات العمل أفضل من الاقتراحات والآراء التي يقدمها الإداري لوحده . والمثل الذي يقول « رأيان أفضل من رأي واحد » يبدو صحيحا خاصة عندما يتمكن أعضاء المجموعة من تبادل الآراء في تطوير القواعد والبرامج والسياسات التي سيسير المشروع على هداها في السنوات القادمة ، إذ ستكون الحاجة ماسة للاستفادة من الخبرات والتجارب في تقدير احتمالات المستقبل وتوضيح رؤيا غير المعروف والمؤكد ومعرفة الثغرات والقيود الممكنة .

٥ - المشاركة في المسؤوليات والسلطات :

تسمح مجموعات العمل والقيادة الجماعية بتوزيع المسؤوليات والسلطات بين أعداد كبيرة من الأشخاص بدلا من حصرها بإداري واحد . فقد لا يتمتع الإداري بالمؤهلات والخبرات والاختصاصات لو بثقة السلطات العليا مما يوجب منحه من حيلة سلطات واسعة خوفا من سوء التصرف والاستخدام . وتمنع القرارات الجماعية من تعسف الفرد وشططه كما أنها تحمي الجماعة إذ تعطيها استقرارا ونموا .

ويبدو أن توزيع المهام والسلطات يصبح هاما في الحالة التي تتضمن اتخاذ قرارات من جهات عدة لا يمكن لأي منها اتخاذ القرار النهائي بمعزل عن الجهات الأخرى . ففي مشكلة مواجهة طلبات الزبائن من بعض المنتجات الخاصة ، فإن القرار النهائي قد يعود إلى لجنة تمثل أقسام البيع والانتاج والهندسة والكلفة ، نظرا لأن إدخال التعديلات على البضائع المصنوعة يتضمن جوانب تخص اختصاصات كل من هذه الأقسام .

٦ - تشجيع الأعضاء المشاركين :

من المأمول أن تسمح مجموعات العمل بالتفاعل والمشاركة في اتخاذ القرارات بين جميع الفئات المهمة . ومن المرجح أن يشعر الشخص بالاندفاع والحماس في قبول وتطبيق القرار أو الخطة أو الإجراء الذي شارك في اتخاذه (٤) . ولكن يجب الحذر في هذه التعميمات إذ قد تؤدي المشاركة في بعض الأحيان إلى الانقسام والمشاحنة والخصام ، خاصة إذا كانت توجد الانقسامات والحزازات المسبقة بين الأعضاء المشاركين . كما يوجد عادة اتجاه إلى الوقوف في وجه أي تحرك أو مبادرة ما لم تتم الاستشارة المسبقة حوله من قبل الأعضاء المشتركين .

مساواة مجموعات العمل

على الرغم من الوظائف الهامة التي تؤديها مجموعات العمل ، إلا أنها ليست بدون سلبيات ، وقد تحد هذه السلبيات من الاستخدام الواسع لها ، إلا أنه يمكن التغلب على الكثير منها عن طريق العمل الدؤوب والدراسة والتحليل العلمي .

١ - تجنب القرار والتنفيذ :

قد يلجأ الإداري إلى استخدام مجموعات العمل هربا من المسؤولية ومن اتخاذ موقف أو قرار معين . فقد لا تكون الظروف مواتية لاتخاذ موقف حاسم فليجأ الإداري إلى تكوين مجموعة عمل من أجل دراسة الموقف وهو يقصد عدم اتخاذ قرار . وإذا ما تم اختيار أعضاء المجموعة ، والإداري يقصد عدم اتخاذ موقف معين ، فإن أعضاء المجموعة سيصرفون أوقاتهم وطاقاتهم في جدالات بيزنطية وصراعات جانبية وفوضى وتعمثر في مناقشة الحالة المعروضة . وفي هذا المجال ، وصف أحد المهكمين اللجان بأنها تتكون من مجموعة من غير الكفاء المعينين من قبل قائد الإرادة لمعالجة غير الضروري (٥) .

حتى ولو لم يكن في فكر الاداري عند تشكيلة لمجموعة العمل رغبة في عدم اتخاذ قرار او موقف ، فان طبيعة مجموعات العمل تنطوي على عوامل تجعلها مسارح للمزايدات والتسويزات والمشااحنات وما ينتج عن كل ذلك من تأخر في الوصول الى نتيجة او قرار . ففي مجموعات العمل تتأخر المبادرة من قبل المشاركين وتتأخر اجتماعات مجموعات العمل كما يتأخر اعتبار جميع وجهات النظر وشرح المشكلة والوصول الى حقائق حولها . وتتم هذه التأخيرات عاد دون شعور بالالتزام والمسؤولية على اساس ان المجموعة هي المسؤولة وليس أي عضو مشترك فيها .

٢ - سيطرة الاقلية :

من الصعب الاعتقاد أن بإمكان المجموعة أن تفكر وتناقش وتتخذ قرارات . والحقيقة أن الأشخاص هم الذين يفكرون ويناقشون ويتخذون قرارات . والذي يحدث فعلا في اجتماعات مجموعات العمل أن يظهر شخص يتحرك ويقود ويبدأ ، وقد يسيطر في النهاية على أعمال المجموعة وتصبح قراراتها قراراته الخاصة . أما أعضاء المجموعة الآخرون فقد ينقلبوا الى أعمال لا يمكنهم إلا أن يقولوا نعم ويتبعون ما يؤمرون ويوعز به . وتعتبر هذه النتائج بالطبع مخالفة للغرض من تكوين مجموعات العمل حيث يجب أن يكون تصدها المشاركة والتفاعل وأن يعمل أعضاؤها وهم على مستوى واحد ووزن متساو وعلى الدرجة الربوية نفسها .

وحتى عندما لا يسيطر شخص واحد على أعمال المجموعة فإن بذور الفشل قد تتولد عندما تنقسم مجموعة العمل الى جماعات متنافرة متناحرة يسيطر على كل منها رئيس أو أكثر يتصارعون ويتنافسون لكسب الشعبية وتبرير القرارات والسياسات والخطط التي تلائمهم .

٣ - التسويات السيئة :

عندما توجد اختلافات في وجهات نظر أعضاء المجموعة ، فإن القرارات المتخذة في المجموعة ستكون على أساس التسويات والرضاءات بدلا من أن تكون نتيجة الخبرات والتحليل والعقلانية . فالرغبة في الوصول الى قرارات ترضى عنها جميع الفئات ، يجبر أعضاء المجموعة الى تبني الحلول المقبولة بدلا من الحلول الأفضل .

وقد يحدث أحيانا في كثير من مجموعات العمل أن تحاول الاكثرية تجنب معاداة الاقلية منعا للمشاعر السيئة راضية باتخاذ المواقف الاسوأ والاضعف

والتي ترضى عنها جميع الفئات وذلك على حساب الافضل والهدف العام .

والشخص نفسه ضمن المجموعة يبدأ عادة بتلاؤم افكاره وسلوكه مع افكار وسلوك الآخرين مما يعرضه لان يفكر ويتصرف بأشكال ترضي الآخرين بدلا من التفكير المستقل والتصرف الجيد . وتجدر الاشارة الى اهمية رئيس المجموعة في هذا المجال اذ بإمكانه تشجيع التفكير والتصرف المستقلين الجيدين . ففي إحدى الدراسات ، استخدمت مجموعتي عمل هما (أ) و (ب)، وأكد الرئيس في المجموعة (أ) على ضرورة الاتفاق والاجماع ، بينما أكد رئيس المجموعة (ب) على المناقشة والتحليل الموضوعي للمشاكل المطروحة (٦) . لقد كانت النتيجة ان وجد اتجاه في المجموعة (أ) لترويج الافكار التي تؤكد على الاتفاق والتفاهم مع اهمال للكثير من الحقائق واختيار القرارات دون تمثيل كاف لمختلف وجهات النظر .

٤ - التكاليف المرتفعة :

تكلف المجالس ومجموعات العمل مبالغ كثيرة من المال . فالوقت الذي يقضيه عضو المجموعة في سفره وانتقاله الى مكان الاجتماع واثناء الجلسات في التحدث والاستماع والمناقشة يكون عادة طويلا ومكلفا . وبالإضافة الى تكاليف الانتقال وحضور الجلسات فانه توجد تكاليف العمل الاساسي او الوظيفية الاصلية التي يؤديها الشخص في وحدته التنظيمية . فترك عمل الاداري الاساسي من أجل حضور جلسات مجموعات العمل قد ينطوي على تكاليف عالية هي ما كان له ان ينتجه لو كان في عمله . وكذلك توجد تكاليف الكتبة والطباعة والنسخ وتهيئة الاجتماعات وغيرها من التكاليف المكتبية والورقية التي ينطوي عليها استخدام مجموعات العمل . وتجب موازنة جميع هذه التكاليف لمجموعات العمل مع التكاليف الاقل لمجموعات العمل الصغيرة او حتى للقيادات الفردية .

٥ - العلاقات غير الرسمية :

يحمل اعضاء مجموعات العمل عادة معهم حياتهم الاجتماعية غير الرسمية مما قد يؤثر على فعالية المجموعة في تحقيق اهدافها . واذا كانت العلاقات غير الرسمية سيئة فانها ستعكس بشكل سلبي على أعمال المجموعة ومهامها الاساسية . ولذلك كان ضروريا بناء العلاقات الاجتماعية الجيدة بين اعضاء المجموعة حتى تتحقق فعالية مجموعات العمل بشكل افضل .

ويحضر اعضاء مجموعات العمل معهم ايضا الى الاجتماعات حاجاتهم الشخصية الخاصة واهتماماتهم ووجهات نظرهم التي قد تكون بعيدة عن اهداف المجموعة وفعاليتها . فقد يشعر عضو المجموعة بارتباطه الوثيق مع اقرانه ومروسيه واصدقائه الاخرين مما يجعله ينظر الى المشاكل والقرارات المواجهة من حيث آثارها عليهم بدلا من اعتبار آثارها على الصالح العام والهدف المشترك . وقد يكون لعضو المجموعة مشاكله الخاصة في البيت ومع الزوجة والاولاد مما قد يؤثر على طريقته في النقاش والتعبير عن رايه . وقد يتجاوب عضو المجموعة مع الاشخاص المشتركين بدلا من تجاوبه مع الانكار المعروضة والمواقف المواجهة وذلك بحسب حبه أو كرهه لهم أو بسبب انتمائهم الى مجموعة معينة .

وتنقص فعالية مجموعة العمل كما تقل الحاجة الى استخدامها في كل من هذه الحالات . وعلى الادارة والمسؤولين في المجموعة أن يضعوا جهودهم لسيادة الحياة الاجتماعية المشجعة على العمل والتفاعل والمشاركة حتى تتغلب هذه السلبيات الى ايجابيات تفيد في تحقيق هدف مجموعة العمل والمنظمة التي توجد فيها .

جعل مجموعات العمل فعالة

من البديهي أن لا تحدث الاجتماعات الجيدة لمجموعات العمل بشكل عارض . وتوجد عناصر وخصائص متعددة تجعل من مجموعات العمل أكثر فعالية ونجاحا . ويمكن تمييز هذه العناصر والخصائص في العوامل الأولية التالية :

- ١ - حجم مجموعة العمل
- ٢ - قيادة مجموعة العمل
- ٣ - عضوية مجموعة العمل
- ٤ - ادارة الجلسات

اولا - حجم مجموعة العمل :

تؤكد النظرية التقليدية في الادارة على ضرورة جعل مجموعة العمل صغيرة الحجم . وقد اقترح أحد كتاب الادارة التقليديين أن يكون عدد الاعضاء بما فيهم رئيس المجموعة سبعة أشخاص (٧) . كما تبني آخر رقما يتراوح بين ثلاثة وتسعة أشخاص (٨) . وقد دل البحث العلمي على أن حجم مجموعة العمل الامثل عندما يتبع اعضاؤها بالمهارات والمعارف الكافية هو

خمسـة اعضاء (٩) . فعندما يزداد اعضاء المجموعة الى اكثر من سبعة او تسعة اشخاص فان الاتصالات تصبح مركزية وصعبة ويتعذر ضمنها اتصال العضو المشارك مع غيره مباشرة . كما انه عندما يقل عدد اعضاء المجموعة الى اقل من خمسة اشخاص فان العمل ضمن المجموعة يصبح صعبا لظهور الصراعات والاختلافات بين الاعضاء المشاركين . فقد تبين في احدى الدراسات انه عندما تكون مجموعة العمل مكونة من ثلاثة اعضاء فقط فانه يوجد ميل لتشكيل تحالف بين الاثنين ضد الشخص الثالث وتكون الوحدة مختصة جدا للاختلافات في وجهات النظر (١٠) .

ويمكن قياس الحجم الامثل بمقاييس ومؤشرات تعكس الفعالية والنجاح . بعضها يعتبر داخليا وبعضها الاخر يعتبر خارجيا . فمكبر او صغر مجموعة العمل قد يؤثر على العلاقات الاجتماعية والعاطفية للاعضاء المشتركين او قد يؤثر على كيفية ادائهم وتصرفاتهم في مجموعات متحابية ومتضامنة او مجموعات مشتقة بمعثرة . وقد تمثل بعض المقاييس او المؤشرات الخارجية مدى مساهمة مجموعة العمل المعينة كوحدة تجاه اهداف المنظمة ومحافظةها على النظام الاكبر . ويمكن القول بشكل عام ان الابحاث العلمية قد دلت على ان مجموعات العمل الصغيرة نسبيا افضل من مجموعات العمل الكبيرة لانها تزيد من قدرة عضو المجموعة على المشاركة والومي والمتابعة والحكم على كل عضو من اعضاء المجموعة وبالنسبة للوحدة ككل ، كما تمكنه من تحسين اتصالاته معهم (١١) .

وقد يصعب اصدار الاحكام بشكل حازم ونهائي حول حجم مجموعة العمل الامثل ، ولكن يمكن القول بشكل عام ان مجموعة العمل يجب ان تكون كبيرة الى الحدود التي تمكن من حيائة الخبرات وتشجيع عمليات المحاكاة والموازنة بين المشاركين فيها وزيادة درجات تجاوبهم وتضامنهم والاتصال فيما بينهم . كما يجب ان تكون صغيرة الى الحدود التي تمكن الاعضاء من التعبير بحرية عن مشاعرهم الايجابية والسلبية وان يحترموا مشاعر وحاجات بعضهم وان يتمكنوا بثبات من حل المشاكل المواجهة .

وقد تستدعي الضرورة في بعض الاحيان وجوب تمثيل وجهات نظر عديدة مما يجعل من مجموعات العمل وحدات تنظيمية غير فعالة تحوى على اعضاء غير متجانسين او متلائمين مع بعضهم البعض . ولكن يجب في مثل هذه الحالات وضع جميع الجهود الممكنة من اجل التأكيد على تحسين سير الاتصالات بين الاعضاء المشتركين وللتعبير عن وجهات نظرهم ومشاعرهم . كما قد يصبح ضروريا تجزئة المشكلة المواجهة الى مشاكل

نوعية اصغر وتشكيل مجموعات عمل صغيرة من أجل معالجتها وحلها .

ثانياً - قيادة مجموعات العمل :

يجب ان لا نكون بحاجة الى كتاب ومدرسة واستاذ كي نتعلم ونترك مدى أهمية القائد في نجاح أعمال مجموعة العمل . فكل مجموعة عمل هي بحاجة الى قائد ناجح يوجه أعمالها ويحدد أهدافها ومشاكلها ويرشد تفكيرها ويسيرها ويمكثها من الوصول الى الهدف المقصود بأفضل السبل وأقلها تكلفة . وعلى هذا القائد ان يحوز على الشخصية المؤثرة الفعالة وان يحظى بقبول أعضاء المجموعة له والثقة بقدراته وشخصيته . وهو يحتاج بالإضافة الى المهارات القيادية في التخطيط والتنظيم والتشجيع والرقابة الى قدرات لمقاومة الجدل البيزنطي الطويل ولتأجيل عرض المشاكل التي لا تدخل في صلب الموضوع او تلك التي لا توجد حولها الحقائق الكاملة .

وقد أكدت الأبحاث والدراسات على أهمية قائد المجموعة مما أدى أحد الكتاب لان يقرر ان المشكلة هي ليست في مجموعات العمل في الإدارة بقدر ما هي إدارة مجموعات العمل (١٢) . ويبدو ان نجاح القائد في مجموعات العمل يتحقق بشكل أفضل عندما يمارس دوراً قيادياً . ففي إحدى الدراسات ، تبين ان عضو المجموعة الذي نال نقاطاً أكثر في مقياس الرقابة تم تقويمه بشكل أفضل في مقياس القيادة ومقياس المساهمة في أعمال المجموعة (١٣) .

وللدور الذي يمارسه قائد المجموعة اثر واضح في نجاح أعمال المجموعة . ويمكن تمييز دورين : الدور الاجتماعي او العاطفي او السلوكي والدور الانتاجي او العمل (١٤) . ويتعلق الدور الاجتماعي او العاطفي او السلوكي بتحقيق تضامن ووحدة المجموعة عن طريق التشجيع والانسجام والموازنة وتقليل المشاحنات . اما الدور الانتاجي او العمل فانه يخص كل ما يمكن من تحقيق أغراض المجموعة وأهدافها مثل إيجاد المعلومات ، اتخاذ زمام المبادرة ، إعطاء الآراء او البحث عنها ، تقديم الاقتراحات . . الخ . وقد بين البحث العلمي امكانية وضروية ممارسة هذين الدورين من قبل قائد المجموعة وأنه توجد عوامل مختلفة تؤثر على درجة ممارسته لكل من هذين الدورين مثل هدف المجموعة ، حجم المجموعة ، شخصيات الأعضاء ، طول فترات الاجتماع . كما تدل الدراسات أيضاً على ان القائد الناجح هو الذي يتمتع بالقدرات الفنية والقدرات الانسانية (١٥) .

ثالثا - عضوية مجموعة العمل :

قد يعتقد البعض من الناس أنه بإمكان أي شخص النجاح في الاشتراك في مجموعات العمل وشغل عضويتها ، وبالطبع يعتبر هذا خطأ . فبعض الأشخاص يتعلمون في التحدث أمام عدد من الأشخاص الآخرين أو أمام أشخاص أعلى منهم مرتبة أو نفوذا . وبعض الأشخاص يتأثرون بالأشياء أو الأفكار أو الناس مما يؤثر على نجاحهم في الاشتراك في عضوية مجموعات العمل . فمن المعروف ، مثلا ، أن رجال الإنتاج يتأثرون أكثر من غيرهم من موظفي المشروع بالأشياء والمواد وهم لذلك أقل اندفاعا في علاقاتهم مع الأشخاص الآخرين . وفي اشتراكهم الفعال في مجموعات العمل .

ويمكن القول بشكل عام أن على عضو المجموعة أن يكون مؤهلا وظائفيا وشخصيا حتى ينجح في تحقيق أهداف المجموعة (١٦) . فهو وظائفيا يجب أن يمثل وجهة النظر التخصصية وأن يحوز على المعارف والقدرات والمهارات الفنية لتحقيق أهداف المجموعة . كما أنه شخصيا يجب أن يحوز على مهارات اجتماعية ونفسية كي يمكنه الاتصال مع الآخرين والتجاوب معهم . وبما أن عضو المجموعة يمثل عادة مجموعات ووحدا تواقسام معينة في المشروع ، فعليه أيضا أن يكون قادرا على تحمل اهتماماتهم وحاجاتهم .

ومن الأهمية أن يكون عضو المجموعة متحمسا ومندفعا لتحقيق التضامن والتعاون مع الأشخاص الآخرين في المجموعة . فقد بين البحث العلمي أن أعضاء المجموعة الذين تم تشجيعهم على التعاون أظهروا ردود أفعال ايجابية نحو بعضهم البعض وكانت تصوراتهم جيدة ، كما كانوا أكثر اندماجا في أعمالهم وأكثر رضى عنها (١٧) . كما أوضحت الدراسات أن المجموعات التي يشارك ويتفاعل أعضاؤها في تحقيق الهدف والتصد العالم هم أكثر رضى وانتاجية من المجموعات التي يتنافس أعضاؤها لتحقيق اشباكات شخصية (١٨) .

ويرتبط نجاح عضو مجموعة العمل من حيث تحركه وتفاعله ومشاركته في معالجة المشاكل المعروضة على الطريقة التي تم تعيينه فيها وعلى أسباب قبوله للعضوية . وقد تتحقق العضوية في مجموعات العمل بطرق مختلفة مثل الاختيار من قبل رئيس معين أو من قبل لجنة أو التمييز بطريقة انتخابية أو بشكل ايقائي طوعي . كما قد يقبل الشخص عضوية مجموعة العمل بسبب رغبته في تحسين مركزه القيادي والاجتماعي أو رغبة في حل المشاكل العامة أو من أجل تحقيق زيادة في الاجر والتعويضات

والضمانات أو للسيطرة على شروط العمل . وفي هذا الصدد ، لا بد من الإشارة الى دراسة هامة (١) . ففي هذه الدراسة ، قسمت مجموعات العمل الى نوعين ، نوع متضامن ونوع غير متضامن ، وقد استخدمت ثلاثة اسس أو مقاييس للتضامن :

١ - الجاذبية الشخصية لاعضاء المجموعة

٢ - الشهرة والمركز من العضوية

٣ - تحقيق انجاز للعمل

وقد تبين من الدراسة ان اعضاء المجموعات التي تكونت على اساس الجاذبية الشخصية للاعضاء كانوا يشاركون في محادثات شخصية ممتعة وطويلة وكان كل منهم مقدرا ومتحمسا لآراء الاخرين . اما اعضاء المجموعات التي تكونت بسبب رغبة الاعضاء في الشهرة والمركز فكانوا يتصرفون بعذر ورهبة ويشاركون في مناقشات مقتضبة حريصين على عدم تجريح بعضهم البعض . وفي المجموعات التي تكونت على اساس الرغبة في انجاز العمل كان الاعضاء يهون اعمالهم بفعالية وسرعة مركزين مناقشاتهم واهتماماتهم على المشاكل الواجبة . وفي جميع هذه الانواع الثلاثة من مجموعات العمل المتضامنة كان التفاعل والمشاركة بين اعضاء المجموعات اكثر منه في المجموعات التي اتصلت بعدم التضامن .

رابعا - ادارة الجلسات :

في ادارة جلسات مجموعات العمل يوجد عدد من الاعتبارات أو المبادئ التي يجب مراعاتها واخذها بعين الاعتبار من أجل جعل مجموعات العمل اكثر فعالية ونجاحا . فاولا ، يجب أن تتوضح لاعضاء المجموعة مجال المسؤوليات والاهداف التي تسعى المجموعة لتحقيقها ، وفيما اذا كانوا هم مسؤولين عن اتخاذ القرارات أو تبني التوصيات أو الاقتصاد على المناقشات بقصد اعطاء التصورات لأمثل للاداري المسؤول . ويفيد مثل هذا التوضيح في تحسين اداء المجموعة والسرعة في الوصول الى مواقف وقرارات وفي ازالة اللبس والغموض وسوء الفهم والريبة وفي وضع المؤشرات لتحديد حسن سير المجموعة في الوصول الى اهدافها (١٩) .

كما أنه من الاهمية ثانيا ان تكون المواضيع التي تتعرض لها مجموعات العمل قابلة للعرض امام مجموعة من الاشخاص . ومن المواضيع القابلة للعرض امام مجموعة من الاشخاص ما يتعلق بأعمال التخطيط الشامل والبعيد المدى والاستراتيجيات والسياسات العريضة واعتبار الحالات

والجوانب القانونية في المشاكل وتطبيق الرقابة على أعمال الإداريين المسؤولين عن تنفيذ الخطط والسياسات (٢٠) .

ومن الأهمية ثالثا أن يتم عرض المواضيع على الأعضاء المشاركين بشكل مسبق وبشكل يسهل من عملية تطيل ومناقشة الجوانب المختلفة للمشاكل . وحتى أكثر الأعضاء قدرة ومهارة لن يتمكن من المشاركة الفعالة في أعمال المجموعة ، إلا إذا عرف الأشياء المتوقعة منه بشكل مسبق .

ويجب رابعا تسجيل تفاصيل الاجتماعات وكتابة الأحرف الأولية لما يجري فيها وتوزيعها بين الأعضاء من أجل تصحيحها أو تعديلها ومن ثم المصادقة على النسخة الأخيرة منها . وتعتبر هذه الأعمال ضرورية من أجل الحفاظ على وحدة الفكر حول ما تم الاتفاق حوله وإزالة أسباب اللبس وعدم الثقة بين الأعضاء .

وأخيرا وليس آخرا ، فإنه توجد فائدة من قيام المجموعة بمراجعة أعمالها وأوضاعها وتحديد فعاليتها في تنفيذ مهامها . وقد يمين لهذا الغرض شخص من أجل ملاحظة الاجتماع وتسجيل ما يحدث فيه وتقويم تقارير بملاحظاته خلال فترة التقويم . وقد يتناوب الأعضاء على عملية الملاحظة والتقويم كي تتاح لكل منهم فرصة للنظر إلى الاجتماعات نظرة الخبير من الخارج . ويمكن أن يتضمن تقويم سير الاجتماعات الإجابة على بعض من الأسئلة مثل (٢١) .

— كيف تعتبر الاجتماع بشكل عام ؟ ممتاز ، جيد جدا ، جيد ، وسط ، رديء ؟

— ما هي إيجابيات الاجتماع ؟

— ما هي سلبيات الاجتماع ؟

— كيف تصف تصرفات الرئيس ؟

— هل اعطي الأعضاء فرصة كافية للتعبير عن أفكارهم ؟

القيادات الجماعية والفردية :

عندما تعطى مجموعات العمل حق التقرير وإصدار الأوامر والمحاسبة فإنها تمثل قيادات جماعية . وتشكل القيادات الجماعية نوعا متميزا من القيادة هو عكس القيادة الفردية التي تتميز باعطاء شخص واحد حق إصدار الأوامر والتقرير والمحاسبة . وقد تم نقاش وظائف وسلبيات مجموعات العمل وشروط استخدامها في القيادة الإدارية وظهر لنا بوضوح نسبة هذه المزايا والسلبيات والشروط .

فمن الواضح أن القيادة في القيادات الفردية هي صفة من صفات الأشخاص وتتصف القرارات الصادرة عنها بالسرعة والوضوح وضالة الكلفة والفعالية والالتزام . ويقول أحد المديرين في هذا الصدد أنه لا توجد لدينا مجالس تتخذ قرارات بإمكان الفرد اتخاذها . وحتى بالنسبة لصن قرارات المجموعة والابداع فيها فقد وجد بنتيجة الدراسات أن الفرد يعتبر أكثر ابداعا من المجموعة إذا ما قورن انتاج المجموعة مع انتاج نفس عدد الأشخاص كل يعمل لوحده (٢٢) . ولكن للقيادة الفردية سيئة كبيرة تنتج من خطورة وضع سلطات واسعة بيد فرد ما قد يستغلها طفيلنا وجورا وفائدة ساعيا وراء مصلحته الخاصة ومصالح أولئك المقربين إليه .

وتحقق القيادات الجماعية فوائد هامة تم بحثها مسبقا بالإضافة الى تخفيفها من آثار استخدام السلطات من شخص لا يتمتع بالثقة والمؤهلات اللازمة في قرارات هامة جدا . ولذلك تجد في بعض المؤسسات والوحدات التنظيمية استخدام القيادات الجماعية بشكل واسع بحيث تدار من أصلها الى أدائها بواسطة مجالس جماعية . ففي شركة دويونت (Dupont) « في الولايات المتحدة مثلا تجد بأن القيادة الجماعية العليا تكون من المدير العام وثمانية من نوابه يجتمعون اسبوعيا لاصدار القرارات الهامة للشركة . وفي سورية تجد بأن قانون تنظيم الجامعات يؤكد بشكل واضح على القيادات الجماعية واتخاذ القرارات من قبل مجالس الانقسام والكليات والشؤون العلمية والشؤون الادارية والجامعة والتعليم العالي .

ونظرا للمزايا التي يمكن أن تتحقق ضمن كل من القيادات الفردية والجماعية ، فإن الاتجاه الحالي هو نحو استخدامهما معا بطريقة أو بشكل ما . ففي دوائر الدولة في الولايات المتحدة الامريكية تجد اليوم اتجاها نحو اعطاء أمر ادارة الوحدة الى اداري واحد مع استخدام المجالس التي يمكن أن تسمى بالمجالس الارشادية هدفها نصح وتوجيه وارشاد الاداري المعين تاركة له الحرية والمسؤولية في اتخاذ القرارات المناسبة .

وعلى الرغم من التقصير الكبير في الفكر الاداري والضحالة الواضحة في البحث والدراسة فيما يخص المقارنة بين القيادة الجماعية والقيادة الفردية لارشاد الادريين الممارسين وتوجيه جهودهم ، فانه لا بد من الإشارة الى دراسة هامة قامت بها الرابطة الامريكية للادارة منذ حوالي ربع قرن حول هذا الموضوع (٢٣) . لقد شملت هذه الدراسة على مقابلات للمسؤولين الاداريين في عشرين شركة امريكية هامة وذلك بقصد تحديد النسب المثوية من :

- ١ - المهام التي تنفذ بفعالية من قبل مجموعات العمل .
- ٢ - المهام التي تنفذ من قبل مجموعات العمل ولكن يمكن أن تنفذ بفعالية أكبر من قبل الفرد الواحد .
- ٣ - المهام التي تتطلب المبادرة الفردية والتي يمكن أن تدعم من قبل مجموعات العمل .
- ٤ - المهام التي تنفذ بفعالية من قبل الفرد الواحد .

ويخلص الجدول التالي رقم (٢٣) نتائج هذه الدراسة فيما اعتقده رجال الادارة العليا في شركات ناجحة حول القيادات الفردية والقيادات الجماعية . ويبدو من الجدول بوضوح أن رجال الادارة يفضلون القيادات الجماعية من أجل تسوية المنازعات والمسائل القانونية فقط ، وانهم يفضلون القيادات الفردية على القيادات الجماعية في ادارة المهام الاخرى .

(الجدول رقم ٢)

المهام الادارية بين القيادات الجماعية والقيادات الفردية

المهام او العمليات الادارية	يمكن أن تمارس بفعالية من قبل مجموعات العمل ولكن يمكن أن تمارس بفعالية أكبر من قبل الفرد الواحد	المبادرة الفردية هامة ولكن يمكن أن تدعم من قبل مجموعات العمل	ميل الفرد مهم ومجموعات العمل غير فعالة
التخطيط	٢٠	٢٠	٣٥
الرقابة	٢٥	٢٠	٣٠
وضع الاهداف	٣٥	٣٥	٢٠
التنظيم	٥	٢٥	٥٠
المسائل القانونية	٦٠	١٠	—
القيادة	—	—	٦٠
الادارة	٢٠	٢٥	٣٠
التنفيذ	١٠	١٥	٦٥
التجديد والابتكار	٣٠	٢٠	٣٠
الاتصال	٢٠	١٥	٣٠
النصح والإرشاد	١٥	٢٥	٢٥
اتخاذ القرار	١٠	٣٠	٥٠

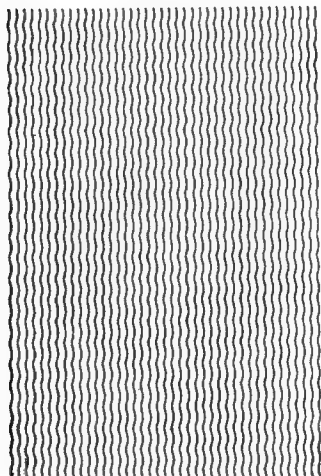
وفي دراسة أخرى شملت ٧٩ اداريا من الادارة العليا حيث سئلوا فيها اذا كان الافراد او مجموعات العمل هم المسؤولون عن اتخاذ القرارات في ثماني مجالات ادارية اساسية (٢٤) ، تبين ان الافراد كانوا يتخذون القرارات فيما يتعلق بسياسات الاسعار ، خطط الاعلان وترويج المبيعات ، حجم الانتاج ، سياسات الافراد ، وتوظيف المدراء . اما المجالس فكانت تتخذ القرارات في مجالات التخطيط طويل الاجل واستثمار رأس المال الكبير ، كما كانت اللجان تتخذ القرارات فيما يتعلق بسياسات تبني البضائع الجديدة .

FOOTNOTES

1. Robert F. Bales, "In Conference", **Harvard Business Review**, March-April, 1954.
2. Harold J. Leavitt, "Small Groups in Large Organizations", **The Journal of Business**, January, 1955.
3. Rensis Likert, "Motivational Approach to Management Development", **Harvard Business Review**, July-August, 1959.
4. Keith Davis, **Human Relations at Work**, New York: McGraw-Hill Book Co., Inc., 1967.
5. **Ibid.**
6. Eugene E. Jennings, "Agreement or Compromise? The Leveling Effect in Group Discussion", **Personnel**, July, 1954.
7. C. J. Berwitz, "The Work Committee: An Administrative Technique", **Harvard Business Review**, January, 1952.
8. R. C. Davis, **Fundamentals of Top Management**, (New York: Harper and Row, 1951).
9. A. C. Filley, "Committee Management: Guidelines From Social Research", **California Management Review**, Fall, 1970.
10. Robert F. Bales, **Op. Cit.**
11. A. P. Hare, **Handbook of Small Group Research**, (New York: The Free Press, 1962).

12. R. Tillman Jr., "Problems in Review: Committees on Trial", **Harvard Business Review**, May-June, 1960.
13. L. Schlasinger, J. M. Jakson, and J. Butman, "Leader-Member Interaction in Management Committees", **Journal of Abnormal and Social Psychology**, Vol. 61, No. 3, 1960.
14. Amitai Etzioni, "Dual Leadership in Complex Organizations", **American Sociological Review**, October, 1965.
15. R. M. Stogdill and A. E. Coons (eds.), **Leader Behavior: Its Description and Measurement** (Memograph, No. 80), Bureau of Business Research, The Ohio State Univ., 1957.
16. A. C. Filley and R. J. House, **Managerial Process and Organizational Behavior**, (New York: Scott, Foresman and Company, 1969).
17. A. P. Hare, **Op. Cit.**
18. A. Zarder and D. Wolf, "Administrative Awards and Coordination Among Committee Members", **Administrative Science Quarterly**, Vol. 9, June, 1964.
19. G. Strauss and L. R. Sayles, **Personnel: The Human Problems of Management**, (New York: Prentice-Hall, Inc., 1967).
20. H. Koontz and C. O'Donnell, **Principles of Management: An Analysis of Management Functions** (New York: McGraw-Hill Book Co., 1972).
21. G. Strauss and L. R. Sayles, **Op. Cit.**
22. E. Dale, "Planning and Developing the Company Organization Structure", **Research Report**, No. 20, (New York: American Management Association, 1952).
23. Robert F. Bales, **Op. Cit.**
24. **Management Review**, "Committees: Their Role in Management Today", Vol. 46, October, 1957.

ندوة لعمرد



سندوة المسرد

في مطلع العام ١٩٧٥ اختطت مجلة العلوم الاجتماعية سياسة ترمي الى تطوير مضمون القضايا التي تطرح على صفحاتها ، وتغيير الاطار العام للمجلة ، بهدف تنمية حقول العلوم الاجتماعية في الوطن العربي .

وقد انتهزت المجلة فرصة انعقاد مؤتمر منظمة تطوير العلوم الاجتماعية في الشرق الاوسط بفندق شاطئء المسيلة بالكويت في الفترة من ٢٢-٢٥ أكتوبر ١٩٧٧ .

للتقتي من خلال الصفحات في حوار مفتوح يتناول ابعاد الهجرة وحررها الدكتور اسحق يعقوب القطب الاستاذ المساعد بقسم الاجتماع في جامعة الكويت . واشترك فيها كل من الدكتور عبد الكريم اليافي ، استاذ الاجتماع بجامعة دمشق . والدكتور عبد القادر زغل ، استاذ الاجتماع بجامعة تونس . والدكتور عبد الهادي الجوهري ، استاذ الاجتماع المساعد بجامعة المنيا .

أبعاد الهجرة الداخلية من الريف والبادية إلى المدن في الوطن العربي

تنظيم وتحرير : د. اسحق القطب *

د . القطب — نرحب بكم ونشكر لكم تفضلكم بالمشاركة في هذه الندوة التي تتناول موضوع الهجرة الداخلية من الريف والبادية الى المدن في الوطن العربي ، وهي من موضوعات الساعة التي اخذت تحتل اهتمام المسؤولين والعلماء في مجالات التنمية . وللحجرة ابعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية ، كما لها اسباب انسانية وبيئية ، بالإضافة الى آثارها في الحراك السكاني وتركيب وبنية المجتمعات المصدرة للمهاجرين والمستقبلية لهم ، ولهذه الاسباب نجتمع في هذا اللقاء .

ربما من المهم أن نبدا بتحديد المفهوم العلمي للهجرة وكيف ينظر علماء الاجتماع للهجرة ، ونبدأ مع الدكتور عبد الكريم الياني :

د . الياني — يقصد بالهجرة الداخلية انتقال الشخص من منطقة إدارية الى منطقة إدارية أخرى بقصد العمل أو الإقامة لمدة تزيد عن سنة ، ويمكن أن تكون من الريف الى المدينة أو من المدينة الى الريف ومن الريف للريف ومن المدينة الى المدينة — أي أن للهجرة أربعة أشكال — وأهمها الهجرة من الريف الى المدينة . وهذه ظاهرة ليست مهمة في البلاد العربية وحدها ، بل على نطاق عالمي لأنها تشكل السبب الرئيسي في نمو المدن العملاقة . وأشكال الهجرة يمكن أن تكون فردية أو جماعية في صورة أسرة واحدة أو عدة أسر ، وأما أن تكون دائمة أو موسمية ، وأما أن تكون اختيارية أو قسرية .

د . القطب — هل للدكتور عبد القادر زغل رأي في مفهوم الهجرة .

د . زغل — موافق على معنى الهجرة المحدد (تدوم على الأقل سنة) فهو موضوعنا لا يبحث موضوع التنقلات العادية المؤقتة بسبب العمل ، أو التجارة أو شبه الترحال . وإذا ما اتفقنا على هذا المفهوم فإن اسباب الهجرة يمكن أن تتضح بسهولة أكثر .

* استاذ الاجتماع بكلية الاداب في جامعة الكويت

د . القطب — وما رأي الدكتور عبد الهادي الجوهري ، هل لديك ما تضيفه الى تعريف الهجرة ومفهومها ؟

د . الجوهري — في تصوري أن قضية الهجرة هي مشكلة تواجه المجتمعات المعاصرة على المستوى المحلي والقومي والدولي . ولسنا وحدنا في الوطن العربي الذين تواجه ما يسمى بتريف المدن (Ruralization of The

Cities) فبدلاً من التحضر Urbanization هناك عملية ترييف ، حيث ينتقل الناس من الريف والبادية بثقافتهم الريفية والبدوية ويتركزون في مستوطنات الصفيح والعشيش والكروتون على ضواحي المدينة وتسمى بالمدن التصديرية كما يحصل في الرباط والقاهرة مثلا .

واعتقد أن من المهم أن نركز على الهجرة الاختيارية ، ويمكن أن تكون في بعض الأحيان اختيارية — جبرية . مثلاً الشخص الذي ينتقل من محافظة الى أخرى بتعليمات من الدولة ، أو جماعات من البادية والريف يضطرون لهجرة الريف والبادي في المناطق التي تنشأ فيها مشروعات الري والتنمية .

د . القطب — طالما حددنا مفهوم الهجرة والاطر المرجعي المتمثل في الهجرة الاختيارية ، ما هي الدوافع والاسباب التي تكمن وراء اتخاذ القرار بالهجرة ؟

د . زغل — ارى أن مشكلة الهجرة ترتبط بصورة مباشرة بتسارم مشكلة الفلاحة وهي جديدة نسبياً وقد بدأت في أوروبا منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . أما قبل القرن الثامن عشر فقد كان الفلاحون يواجهون التزامات موسمية (كل عشر سنوات مثلاً) . أما الازمة الجديدة في القرن التاسع عشر التي ابتدأت في أوروبا وفي القرن العشرين خارج أوروبا فتتلخص في أن الفلاحة أصبحت غير قادرة على سد حاجات الفلاحين جميعها — وهذا شيء جديد في العالم .

د . القطب — هل يمكن بلورة هذه النقطة — هل يرجع ذلك الى الجوانب الديمغرافية وزيادة عدد السكان في الريف ؟ هل السبب في التخلف التكنولوجي ؟ وقد تكون هناك عوامل أكثر أهمية في عجز الفلاحة من تلبية حاجات الريفيين والمجتمع الريفي في الدول العربية .

د . زغل — المهم في عملية الفلاحة قبل القرن التاسع عشر في الدول العربية هو أن الفلاحين كان عندهم امكانية الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، حياتهم ولم ترتبط بالحياة المدنية بقدر ارتباط مجتمع المدينة بالريف خاصة من

الناحية الاقتصادية والغذائية . أي ان انه كان للمجتمعات الريفية والبداوية
عيشة مستقلة وصعبة .

لما أزمة الفلاحة المعاصرة فلها أسباب مختلفة ، منها ديمغرافية ، ملكية
الأرض ، انماط الإنتاج ، أسباب تكنولوجية وغيرها — ومن مجمل هذه
الأسباب أصبحت المجتمعات الريفية عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي .

د . الجوهري — أود أن أركز على العامل الاقتصادي — لقد بقي
مستوى دخل الفلاح منخفضا لأن العائد من الزراعة لم يتساو مع ارتفاع
مستلزمات الحياة الأخرى . هذا بالإضافة إلى أن الزيادة المضطردة في
السكان وعدم زيادة الرقعة المزروعة قد أدى إلى تفتت الممتلكات الزراعية
(مع قوانين الميراث) وانخفاض الإنتاجية والدخل . نمثلا يعيش معظم سكان
مصر في ٤ ٪ من مساحة مصر كلها على امتداد نهر النيل وفي الدلتا .

وهناك التطور الاجتماعي الذي حدث في معظم البلاد العربية وبصورة
خاصة في الزامية وديمقراطية التعليم مما أتاح الفرصة لبناء الفلاحين للوصول
إلى التعليم الثانوي والجامعي المتوافر خارج مجتمع القرية ، وبعد التخرج
لا يعود الشباب الريفي إلى القرية سواء للعيش أو العمل ويفضل التمرکز في
المدينة ويصبح فيما بعد منصرفا معالاً في جذب أفراد الأسرة والأقارب ، كواجب
اجتماعي أو عمل سياسي . وهناك عوامل أخرى تؤثر في اتخاذ القرار للهجرة
من الريف مثل الانتقال مع الوظيفة سواء كانت حكومية أو عسكرية أو في
القطاع التجاري ولا ننسى حالات الكوارث الطبيعية أو الأمراض التي تؤثر في
الهجرة الفردية والجماعية .

د . القطب — ليس هناك عوامل أخرى تؤثر في اتخاذ القرار للهجرة
مثل طبيعة الحياة في المدن الرئيسية أو المجاورة للقرى والبوادي وما يقدمه
مجتمع المدينة من فرص للعمل ومغريات أخرى ؟

د . الجوهري — لا شك أن الصناعات والمؤسسات التحتية تتمركز
بنسبة عالية في المدن الكبرى ، بالإضافة إلى تركز التجارة والمكاتب الرئيسية
للسفارات والمراكز الحكومية ، وكل ذلك يلعب دوراً هاماً في خلق فرص العمل
وتوفير فرص التقدم والحراك الاجتماعي ويسهم في جذب الشباب والقوى
العابلة من الأرياف والبداية وتمرکزهم في المناطق المختلفة Slums في المدن .

د . القطب — لو سمحتم هناك قوى تؤثر في حياة المجتمع البدوي
والريفي — العلاقات الوالدية ، القرابية ، العشائرية ، تؤثر في تمسك الكيان

الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الريفي — وبالتالي تعتبر هذه العلاقات عاملا هاما في اتجاه الهجرة أو ضدها ؟

د . زغلل — قبل أزمة الفلاحة كانت الحياة العائلية مستقرة وثابتة وكانت العائلة (الممتدة) هي التي تنظم الهجرة للمدن فمثلا كانت التجارة في تونس بيد اشخاص من جزر جريته وتمت فيها هجرة منظمة للعائلات التقليدية القوية ، ولكل أسرة منطقة تقوم بالسيطرة على نوع معين من التجارة أما الان مع الازمة الكبرى للفلاحة اصبحت الهجرة غير منتظمة وتفتكت العائلة الممتدة واتخذت الطابع الشخصي وفي اطار العائلة النووية .

د . اليافي — صحيح ان كل شيء يتغير ويتطور والهجرة نفسها تغيرت في اكثر من جانب ، ومع ذلك تبقى العوامل الكبرى واضحة وتدخل كلها تحت عامل الدفع أو الجذب أو كلاهما معا . ان قضية العامل الاقتصادي مهمة ، فالارتباط بالارض والفلاحة وتربية الثروة الحيوانية له علاقة بمفاهيم عديدة منها الامطار والمياه وطبيعة الارض وخصوبتها واساليب الزراعة والجدوى الاقتصادية . . الخ . والشخص المهاجر الى المدينة يجد عملا معروفا وان كان في كثير من الاحيان يعيش في ضنك أمام غلاء المعيشة وغالبا ما يتعرض للبطالة ، ومع ذلك فان الاقبال على الهجرة للمدينة يزداد بشكل يفوق طاقاة المدينة على استيعاب المهاجرين .

ولكن العامل الاقتصادي وكونه مصدر جذب أو طرد لا يعتبر كافيا في حد ذاته ، وهناك العامل الديمغرافي حيث انه من الشائع ان معدلات المواليد في الريف اعلى من معدلات الوفيات وهذا يؤثر في تخفيض الانتاج وتفتت الارض وان كانت بحاجة الى أيدي عاملة . ونجد الشباب الذكور القادرين على العمل هم الذين يهاجرون الى المدينة للعمل ويسهمون في دعم القوى العاملة من الناحية الكمية وليس بالضرورة الناحية النوعية — وهذا شائع في الدول العربية في حين ان الفتيات يهاجرن اكثر من الشباب في السويد .

د . القطب — يعتقد بعض علماء الاقتصاد والاجتماع بان الهجرة تساعد على التوازن في القوى العاملة ولها ايجابيات اجتماعية واقتصادية بالاضافة الى المشكلات التي تنشأ نتيجة الهجرة غير المنظمة ، فما رأي الزملاء ؟

د . اليافي — انا شخصا اعتبر الهجرة ظاهرة طبيعية من حركات الكون ، واذا ما تمت في اطار سياسة مرسومة وتخطيط علمي فانها تؤتي بثمراتها وتحد من مساوئها . واذا استمرت بطريقة عشوائية فقد يتعرض

الكثير من الناس للبطالة والضيق وضنك العيش واليأس وترتفع معدلات الجرائم وجناح الاحداث .

د . زغل - الهجرة مسئولة تاريخية عالمية - وكثيرا ما ينظر الى الهجرة على انها سبب المشاكل التي يواجهها مجتمع المدينة ، ويشعر سكان المدن ان الافواج المتلاحقة من الريفين قد اخذت تغزوا المجتمع الحضري وتزيد من حدة مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية . وقد ينظر البعض الى ان تنظيم الحياة الفلاحية قد يؤدي الى زيادة الهجرة بدلا من خفض معدلاتها . واجد نفسي غير قادر على اعطاء رأي متفائل حول مشكلة الهجرة - فالمشكلة هي مشكلة المجتمع بأسره وعلى نطاق الوطن العربي بأسره ويصعب ان نجد حلا لها في منطقة واحدة من البلاد العربية . وباختصار فان الهجرة هي ظاهرة لمشكلة وتتضمن مشكلة وهي الازمة الفلاحية الكبرى في العالم العربي بكل ما حوته من مظاهر .

د . الجوهري - في تصوري ان الهجرة لا يمكن ان تكون مشكلة بل هي قضية الا اذا كانت غير منظمة . اما في الوطن العربي فالهجرة تعتبر مشكلة هامة خاصة وان الايدي العاملة الشبة في مجالات العمل المختلفة تهجر الريف الى المدينة وتستقر فيها في حين ان اقل الكفاءات الادارية هي التي تتجه نحو الريف وبصورة اجبارية وفق قرارات السلطة والتنظيم الحكومي وسرعان ما يسمى هؤلاء بشتى الوسائل للعودة او الانتقال للمدينة ، الامر الذي يؤدي الى انخفاض مستوى الخدمات الصحية والتربوية والاقتصادية والدينية والاسرية .

د . القطب - نستنتج من الاراء ان حركة الهجرة في الوطن العربي في وضعها الراهن تحد من سرعة تقدم المجتمعات الريفية والبديوية اذا ما قورنت بالتطور السريع الذي تشهده مجتمعات المدن ويحدث آثارا متفاوتة ، فما راىكم ؟

د . اليافي - من آثار الهجرة على المجتمع الريفي والبديوي الفقر وانخفاض كفاءة الايدي العاملة وحجبها وانخفاض معدلات الشباب في سن الزواج والمتعلمين . وتعمل الهجرة على تفريغ الريف من العناصر الحيوية والفتية مسببة تخلخلا سكانيا من ناحية واكتظاظا غير منظم في مجتمع المدينة من ناحية اخرى . هذا وينقل المهاجرون عيوب ومشكلات المجتمع الريفي عند استقرارهم في المدن .

د . الجوهري - هناك جوانب ايجابية للهجرة بالرغم من السلبيات التي تحدث عنها الدكتور اليافي وتمثل في الاتية :

١ - عندما ينتقل احد افراد الاسرة للمدينة مع استمرار العمل الزراعي في الريف من قبل باقي اعضاء الاسرة فان ذلك يساعد على زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة .

ب - في مرحلة التصنيع ، تقوم الدول بأنشاء المصانع التي تعتمد على المحاصيل الزراعية قرب الارياف ، وتجذب هذه المصانع القوى العاملة الريفية وتنشأ في الوقت نفسه المدن الصناعية الصغيرة التي تضم مساكن العمال والخدمات والمرافق اللازمة ، ويستمر العمال في صلتهم مع ذويهم في القرى اقتصاديا واجتماعيا ومعنويا .

ج - انفتاح الفلاح على أوجه الحضارة المدنية الجديدة مما يجعله عنصرا ايجابيا في التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في المجتمع الريفي .

د . القطب - لدي سؤال يهم العلماء والباحثين في العلوم الاجتماعية يتعلق بالدراسات والبحوث العلمية التي تعتبر اساسية في موضوع الهجرة في هذه المرحلة من تطور المجتمعات العربية الريفية من حيث علاقتها بحركة التطور الحضاري المعاصرة ، وما هي في نظركم طبيعة الدراسات اللازمة ؟

د. زغل - لاحظ أن الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الهجرة في الوطن العربي قد ركزت على الجوانب السلبية ، في حين أننا نرى أمس الحاجة لدراسة الجوانب الايجابية لمشكلة الهجرة وكيفية تنظيمها وتخطيطها بحيث تعمل على التوازن الاجتماعي والاقتصادي ليس من حيث علاقة الريف والبادية بالمدن فحسب بل في اطار التنمية الشاملة .

وهناك ملاحظة أخرى في هذا المجال وهي أن بحوث الهجرة قد تناولت بحث حالات ومشكلات الهجرة والمهاجرين في مجتمع المدينة فقط دون تتبع المشكلة من مصدرها ، وبعبارة أخرى فان البحوث يجب أن تشمل ماذا يحدث للريفي أو البدوي عندما يبدأ بالتفكير بالهجرة ، ثم مرحلة اتخاذ القرار ، ثم عملية الشروع بالهجرة ، ثم الوصول للمدينة ، وأخيراً مرحلة الاستقرار - وفي هذه الخطوات جميعها يمكن بحث العوامل المؤثرة والدوافع المسببة والوسائل المتبعة ثم خصائص الهجرة .

د . اليافي - لكل ظاهرة اجتماعية مزايا وعيوب ، والمهم أن نتناول الدراسات كيفية تدعيم الجوانب الايجابية للهجرة بحيث نتخذ دوراً في عملية النمو والتنمية ، والبحث في الوسائل والاستراتيجيات التي تسهم في تخفيف حدة الآثار السلبية لها سواء في المجتمعات المصدرة للمهاجرين أو المجتمعات المستقبلة لها .

ولا بد أن يتم التعاون بين مختلف الهيئات المسؤولة الحكومية والاهلية (وزارات الشؤون الاجتماعية ، الاسكان ، والقوى العاملة والجامعات ومراكز البحوث — المحلية والاقليمية والدولية) في اجراء البحوث والدراسات لمختلف جوانب الهجرة وعلاقتها بالعمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المدى القصير وعلى المدى الطويل .

د . القطب — حتى نتكمن من دراسة التساؤل الذي طرحه الدكتور زغل من حيث العوامل التي تلعب دورا هاما في اتخاذ القرار لهجرة الريف والبادية ، وكذلك الوسائل والطرق المتبعة والاثار المترتبة على الهجرة لا بد من تضامن جهود علماء العلوم الاجتماعية (الاجتماع والانتروبولوجيا والنفس والديمقراطية والاقتصاد والجغرافيا) في دراسة حركة الهجرة ومراحلها واتجاهاتها واعداد خريطة توضح التحرك السكاني من مناطق الجذب والطرده ثم الاثار المترتبة على الاتجاهات والخصائص للهجرة ليس للعواصم والمدن الرئيسية فحسب بل على المستوى القومي .

وربما هناك نقطة أخيرة تتعلق بمواجهة الهجرة الريفية ومعالجتها والاستراتيجيات التي يمكن اتباعها ؟

د . اليافي — ان معالجة مشكلة الهجرة لا تتم عن طريق اتخاذ القرارات والتدابير الحادة والجادة Arbitrary مثل الضغط على المهاجرين لمغادرة الاكواخ الجائفة حول المدينة عن طريق قطع الماء عنهم دون حساب النتائج المترتبة على مثل هذا الاجراء من تفشي الامراض ، ان المعالجة ترتبط بالدراسات العلمية التي اشرنا اليها وفي ضوء الموارد المادية والامكانيات المتوافرة في الدولة وخطط ومشروعات التنمية في المستقبل .

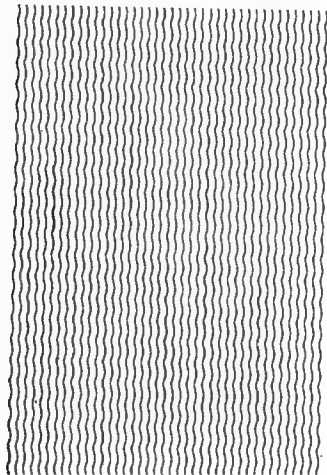
د . زغل — ان الحلول التي تساعد كل دولة في معالجة المشاكل الناجمة عن الهجرة لا يمكن تعميمها على الوطن العربي ككل ، نظرا للتفاوت في المقومات والعوامل الاقتصادية والسياسية السائدة ، وان المعالجة لا تتركز فقط على تقديم الخدمات المتنوعة للمهاجرين بعد ان يصلوا الى المدينة مثل زيادة الخدمات الصحية والتربوية والاسكان والترويح وغيرها ، بل ان العلاج يشمل دراسة الازواضع الفلاحية بشكل شامل ، اي دراسة الخصائص الاقتصادية للريف ونماذج ملكية الاراضي ، والتكنولوجيا حتى يتسنى للمسؤولين اتخاذ السياسات الرشيدة والمواقف السليمة في معالجة المشكلة في مراحلها المتعددة .

د . اليافي — ان الانسانية تواجه العديد من المشكلات ، والمهم هو مناقشة ابعاد المشكلة وخصائصها والعوامل المؤثرة فيها بطريقة علمية .

لذا نشكر القائمين على **مجلة العلوم الاجتماعية** بجامعة الكويت التي اتاحت لنا فرصة مناقشة بعض عناصر المشكلة لأننا عندما ندرس المشكلة نتمكن من السيطرة عليها .

د . **القطب -** في ختام هذا اللقاء لا يسعني الا ان اقدم جزيل الشكر والتقدير على مشاركتكم راجيا أن نكون قد وفقنا في تفتيح الموضوع وإثارة الاهتمام في متابعة الحوار والنقاش بين العلميين والباحثين والمسؤولين ولأجراء مزيد من الدراسات العملية لهذه الظاهرة .

مراجعات بالعربية



مكسيم رودنسون : الاسلام والراسمالية ، ترجمة نزيه الحكيم
(بيروت : الطبعة الثانية ، دار الطليعة ، ١٩٧٤) ، ٢٠٤ صفحات .

د. فريد صقري ★

الفقرة التي اختارها ناشر الطبعة العربية للتعريف بهذا الكتاب تعطي فكرة مغلوبة عن موضوعه ومحتوياته ، فالكتاب ليس « دعوة للمسلمين للاخذ بالاشتراكية » كما يقول الغلاف ، ولو أن هذا ما يتنهاه الكتاب « نسي نهاية المطلق » .

الواقع ان هذا الكتاب هو بحث متم لما بدأه بعض الكتاب المسلمين امثال الافغاني وعبد ورضا وأرسلان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين عندما تساطوا حول أسباب تأخر العرب والمسلمين بالمقارنة مع تقدم الغرب . لقد حاول أولئك الكتاب الاجابة على كتاب أوروبيين امثال « رينان » كانوا قد ادعوا أن الدين الاسلامي وقف حجر عثرة أمام التقدم العلمي والحضاري .

أما مؤلف الكتاب الذي نحن بصددده ، وهو من المستشرقين الفرنسيين اليساريين فيناقش الموضوع ذاته ولكن من منظور آخر اذ أن جدله لا يجري مع كتاب القرن التاسع عشر ولكن مع العالم الاجتماعي الالمانى المعروف « ماكس فيسر » .

كتب فيبر أطروحته المشهورة حول « الاخلاقيات البروتستانتية وروح الراسمالية » في مطلع هذا القرن . ولقد كان كتابه هذا وما يزال موضع مناقشات وبحوث عديدة ومتشعبة بين المنظرين الاجتماعيين . ادعى « فيبر » أن تقدم الغرب مرجعه الى صعود النظام الراسمالي الحديث وأن العنصر الاساسي لتسمية هذا النظام يكمن في الحضارة الغربية « العقلانية » والفريدة من نوعها بين كل حضارات العالم ، وأن « الاخلاقية البروتستانتية » وخاصة الكالفينية التي بشرت بالعمل المتواصل وكأنه واجب مقدس ، حوت بين طياتها بذور الراسمالية الحديثة . وسلكتني هنا بأن اذكر أن هذا العالم وضع

* الاستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة الكويت .

مؤلفات عديدة حول هذا الموضوع درس فيها حضارات العالم الكبرى (ومنها الاسلامية) من الناحية الدينية لكي يثبت أن الرسامالية الحديثة لم تنشأ في هذه الحضارات لأن هذه الأخيرة كان ينقصها « الاخلاقيات البروتستانتية » التي ولدت « روح الرسامالية » والتي انفرد فيها الغرب .

يمكن وصف موقف فيبر هذا بالعنصرية الحضارية ، وهو نفسه اعترف باعتقاده بالتفوق العرقي لكنه لم يدافع عن هذا الاعتقاد بالذات لانه لم يكن لديه الابطانات العلمية الكافية . لذا اقتصر اهتمامه في دراساته على التفوق الحضاري . ولقد أثارت اطروحة فيبر حول « الاخلاق البروتستانتية » سخط كثير من العلماء الغربيين فقام كتاب كاثوليكيون ليثبتوا أن الرسامالية الحديثة نشأت في البداية في المدن الإيطالية الكاثوليكية وقبل أن تولد البروتستانتية . وكتب عالم ومؤرخ إنكليزي « تاوني » كتابا يشرح فيه مطولا كيف أن المعتقدات البروتستانتية تطورت مع تطور الرسامالية نفسها وكانت تتغير بتغيرها وتنعكس علاقات الانتاج الجديدة فيها وكتب كاتب يهودي (سومبارت) كتابا ادعى فيه أن نشوء الرسامالية يرجع الى « العبقرية اليهودية » وليس لاي شعب آخر ، ولقد وجد « سومبارت » روح الرسامالية في الدين ايضا ، ولكن في الدين اليهودي هذه المرة ، وفسر بداية نشوء الرسامالية في هولنده كنتيجة لدخول بعض المهاجرين اليهود الاسبانيين الى هناك وليس دخول البروتستانتية .

وهنا يدخل كاتبنا « رودنسون » ميدان المناقشة ليس لكي يثبت أن الاسلام اخترع الرسامالية ، ولكن ليبين ، خلافا لما قاله « فيبر » وغيره ، انه لم يكن هناك اي شيء في التعاليم الاسلامية يقف حاجزا ضد تطور الرسامالية ، ولانه وقد حدث تأخر في البلدان الاسلامية بالمقارنة مع الغرب فإن اقل ما يقال هو أن هذا التأخر لا يرجع الى الدين الاسلامي .

يصف الكاتب ما اسماء « بالقطاع الرسامالوي » وهو النظام الاقتصادي السابق للرسامالية الحديثة والذي هو شرط لازم لنمو هذه الأخيرة مع أنه ليس من الضروري أن يؤدي دائما اليها . أن هذا القطاع يرتكز عادة على المبادلة التجارية ويعتمد على الراسمال النقدي ، وهو يختلف عن الرسامالية الحديثة بأنه لم يستعمل المائض النقدي في المشاريع الصناعية الكبرى مستخدما العدد الكبير من « العمال الاحرار » . يؤكد « رودنسون » أن هذا القطاع كان موجودا في الاسلام كما أنه وجد في كل بلدان العالم المتقدمة القديمة .

وعلى صعيد آخر يستشهد الكاتب بالكثير من الايات القرآنية والحديث ليثبت أن تعاليم الاسلام كانت واقعية وعقلانية من الناحية الاقتصادية . فهذه التعاليم مثلا ، لم تقف ضد ملكية الارض ، ولا ضد التمايز الطبقي ، ولا ضد العمل المجبور ، لا بل انتهتجعت التجارة ومجدت التجار ولم تقف امام الاستفادة المادية والريح حتى في موسم الحج مستنكرة فقط أساليب الغش والخداع ، صلبة جام غضبها على ما اعتاده المرفون من كفر بالنعمة ، مغذرة أن ثروتهم لن تغني عنهم يوم الحساب (ص.ص. ٢٩ - ٤٢) . وباختصار : من الاسلام قواعد اخلاقية عديدة حول المعاملات التجارية والعمل وفرض الزكاة ، الخ . لكن كل هذه القواعد لم يكن المقصود منها ، بأي شكل من الاشكال ، انتهاء نظم المعاملات والمبادلات والتوزيعات القائمة بل تعديلها لتصبح أكثر رحمة وانسانية .

يخصص « رودنسون » جزءا كبيرا من بحثه لمسألة الربا حيث يعتبر البعض أن تحريم الربا قد يجعل تطور الرأسمالية أكثر صعوبة باعتبار الفائدة أحد أركان التمويل والاستثمار والتبادل النقدي في هذا النظام ويقول الكاتب ان القرآن الكريم يحوي بضع ايات كثيرا ما استخدمت في تحريم ممارسة الربا . لكن معنى الكلمة يمكن أن يفسر بطرق عديدة ولا يبدو أن القصد من هذا التحريم هو الفائدة البسيطة في سبيل القروض للاستثمار ، ولكنه كان على الأرجح موجها ضد مضاعفة القرض اذا عجز الدين عن الوفاء به في اجله (ص. ٣٢) وعلى أية حال ، مهما كان تفسر العلماء لهذه الايات ، يؤكد الكاتب ممارسة الربا في الدولة التي اعقبت انتشار الاسلام ويشير الى ان فقهاء الشريعة بذلوا جهدا كبيرا لاكتشاف اساليب يتجنبون بها التحريم النظري وهي اساليب عرفت باسم « الحيل » بين المسلمين حتى وصلت الى أوروبيني العصر الوسيط الذين ابتدأوا هم أيضا باستعمالها ذلك أن الكنيسة انسيحية كانت أيضا قد حرمت الربا (ص. ٥٠ ، ١٣٠) وهذه « الحيل » تعني بإيجاز أن صاحب المال يحصل على الفائدة المطلوبة بشكل من الاشكال ولكن دون أن يسميها ربا .

وفي مجال آخر ، ينتقد الكاتب فرضية « غير » الخاصة بأن القيم ، وبخاصة القيم الدينية ، تسير حركة التاريخ ، معطيا الامثلة العديدة ، عدا قضية الربا ليرهن أن احكام الدين (أي دين على الاطلاق) ليس لها واقعا سلطان كبير على السلوك الاقتصادي أو مكارم الاخلاق الاقتصادية (مثلا ، ص ٥٥ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٩٢) وان الايديولوجية تكشف عن انها أضعف بكثير من مقتضيات الوضع الاجتماعي (ص. ١٤٤) . إذن فان تلك الايات التي يمكن تفسيرها كتحريم للفائدة لم تقف حاجزا امام التعامل

بواسطة الفائدة وتطور القطاع الرأسمالي تماما مثلما كان التسليف المصرفي موجودا ولم يكن ثمة افتقار الى المصارف على ما يظهر الا في المناطق الفقيرة ذات الاقتصاد البدائي (ص ٦١) . وبإيجاز : يمكن القول أن المجتمع الاسلامي لم يمارس الرأسمالية فحسب ، لكنه بلغ فيها مستوى متطورا لم تبلغه مدن أخرى قبله أو في زمانه الى درجة أنه شكل سوقا عالمية ذات اختصاصات اقليمية في الصناعة كما في الزراعة وكانت تجري المبادلات فيها بين مراكز بعيدة جدا بعضها عن بعض ولم يظهر سوق ناضج وواسع لهذه الدرجة قبل ان تظهر السوق العالمية التي خلقتها البورجوازية الأوروبية ابتداء من القرن السادس عشر (ص ٦٦) .

يستعمل « رودنسون » الفخيرة « ذاتها اي » ذخيرة « النصوص التي استعملها » فيبر « و » سومبارت « ليثبت عكس ما اثبتاه . وبالنسبة اليه يتضمن الدين الاسلامي عقلانية أكثر من الدين اليهودي والدين المسيحي . وحتى الايمان في الاسلام ، يقول الكاتب ، يتطلب شيئا من الاقتناع العقلي ، ولن تجد في كل القرآن أي حديث عن ايمان يأتي عفوا باثراف حدسي لا عقل فيه ، وتشدد الايات القرآنية على العقل والتعقل واستعمال الفكر . ويتكرر ، مثلا ، السؤال التالي الاستكاري في القرآن الكريم ثلاث عشر مرة ، وكأنه لازمه : « انلا يعقلون ؟ » وهناك آيات عديدة تثبت أهمية وظيفة العقل في الايمان والسلوك (ص ٨٦) . أما في اليهودية ، يقول المؤلف ، فنحن هنا في مرحلة ما قبل النقد أو الاقتناعات العقلية . فالايان والسلوك هنا ، عكس الاسلام ، يجب أن يعتمد على الطاعة العمياء . وهنا نجد العهد القديم أكثر الحاحا من القرآن على ما للحكمة الربانية من خصائص خفية تمتنع على الادراك . وما على الانسان سوى الثقة والتسليم دون أي تساؤل . أنه ثقة إبراهيم الذي يطلب اليه « يهوه » أن يضحى بابنه فنتطرح هذه الثقة مثلا وقدوة (٩١) وهذا الايمان الخالي من التساؤل العقلي موجود ايضا في المسيحية فالسيد المسيح يقول ، مثلا ، لتوما بعد قيامه : « لانتك رايتني يا توما آمنت . طوبى للذين آمنوا ولم يروا » (ص ٩٢ ، ٩٣) كما ويستشهد الكاتب أيضا بعدة مواضع من العهد القديم والعهد الجديد ليثبت أنه كان هنالك تكرار لاحتقار الحكمة والتعقل . فوفقا لما ذكره النبي اشعيا يقول الاله « يهوه » : ها انذا اصنع بهذا الشعب عجبا وعجيبا فتبدي حكمة حكمائه ويختفي نهائته (ص ٩١) . وفي العهد الجديد ، نجد أيضا تنديدا قويا ضد حكمة الحكماء خاصة على لسان بولس الرسول (ص ٩٣) .

ثم تجري المناقشة حول موضوع السحر مع فيبر ذلك أن هذا الاخير اعتبر الايمان بالقوى السحرية حاجزا قويا ضد العقلانية التي تؤدي الى

التطور الراسمالي ، كما وأنه ادعى أن السحر لم يحاربه من بين الأديان العالمية سوى اليهودية والمسيحية . وفي هذا الصدد ، يقول « رودنسون » أن « غير » نسي ذكر الإسلام الذي حارب السحر أيضا معتبرا إياه من عمل الشيطان ويوافق الكاتب مع مقولة غير الخاصة بأن السحر قد يقف أمام السلوك العقلاني ، وأن الأديان السماوية كانت خطوة تقدمية حيث يستطيع البشر أن يتوجهوا إلى الله القوي القدير عساه يطل مكايد السحر (ص ٩٩-١٠٠) لكن الكاتب يعجز ، كما عجز غير من قبله عن أن يعطينا أية حجج مقنعة حول الكيفية التي يعمق بها الإيمان بوجود السحر ممارسة تجبيح الراسمال واتباع الطرق العقلانية في الحسابات المالية أو كيف استطاع العالم الإسلامي أو الغربي أو أي شعب آخر بلغ درجة عالية من المدنية إنجاز ما أنجزه بالرغم من الإيمان بوجود القوى السحرية . كل ما يستطيع الكاتب إثباته هو أن ممارسة السحر كانت موجودة في أوروبا قبل ظهور الراسمالية بقدر ما كانت موجودة في العالم الإسلامي في العصور الوسطى أن لم تكن أكثر . ولكنه — ربما لأنه يوافق غير ولو جزئيا على أهمية محاربة الأديان للممارسات السحرية يهمل الجواب على السؤال الأساسي حول هذا الموضوع : طالما أن الأديان السماوية حاربت السحر ابتداء من اليهودية وطالما أنه كان لتلك المحاربة أهمية في تطور الراسمالية لماذا إذن احتاجت الإنسانية بعد ذلك إلى آلاف السنين لتصل للرأسمالية الحديثة ؟ وفوق هذا كيف كان بالإمكان استمرار الإيمان بوجود السحر في أوروبا مئات السنين بعد تطور الراسمالية الحديثة والعلوم على أنواعها وحتى عصرنا هذا ؟ ألا يدل كل تاريخ إنسانية على أن الأفراد والجماعات يمكنها أن تكون عقلانية في أمور غير عقلانية في أمور أخرى ؟ كذلك يدافع الكاتب عن التعاليم الإسلامية من ناحية الجبرية والاعتماد على القضاء والقدر وهنا أيضا يبين أن الإسلام لم يختلف عن المسيحية واليهودية . وحسب رأيه نجد في القرآن الكريم ازدواجية من هذه الناحية إذ هنالك آيات تتحدث عن القضاء والقدر وآيات أخرى تحث الإنسان على العمل وتلح على حريته (ص ٩٦) ولا يجد الكاتب صعوبة في الاستشهاد بعدة نصوص من الكتب المقدسة اليهودية والمسيحية ليحاول إثبات أن النزوع إلى الجبرية واللاعول في هاتين الديانتين تساوئ أن لم تقم مثلتها في الإسلام (ص ٩٨ ، ٩٩) وعليه يمكن إذن الوصول إلى استخلاص مؤداه أن ما نجده من سمات جبرية ظاهرة في بعض المجتمعات الإسلامية كان تعبيرا عن الحياة الاجتماعية فيها وليس للإسلام كدين أي شأن في ذلك (ص ١٠٣ ، ١٠٤) .

لا بد لي هنا من إبداء بعض التساؤلات والشكوك حول معركة النصوص

هذه وصلاحيه هذه الطريقة التحليلية في سبيل تفسر تطور نظام اقتصادي معين في منطقة معينة بدلا من منطقة أخرى وفيما يلي صورة الخلاصة التي استنتجها من هذه المحاولة : يأتي العالم الاول « غير » ويقول : يوجد علاقة بين تطور الرأسمالية الحديثة والمذهب الكالفيني البروتستانتية ذلك انني في دراسة لاهوتية هذا المذهب وجدت ارتباطا نسبيا بين هذين المتغيرين مما ثبتت تلك العلاقة . ويأتي العالم الثاني (رودنسون) ويقول : ان هذا المنهج العلمي لا يمكن قبوله لانه مثالي يفترض ان البشر يتبعون معتقداتهم الدينية في معاملاتهم الاقتصادية وذلك امر غير صحيح وهنسا سابين — يتابع « رودنسون » قائلا — مستعملا المنهج نفسه الذي استعملته انت يا غير كيف انه بالرغم من تشجيع الدين الاسلامي لفكرة العمل والكسب والتجارة ، واستعماله لما تسميه انت عقلانية في التفكير والسلوك والتشريع الخ ، فان الرأسمالية الحديثة لم تتطور في المجتمعات المعتمدة لهذا الدين .

ومع ذلك ، فاقني اعتقد ان « رودنسون » وقع في شرك طريقة « غير » التي ينتقدها ، فبدلا من ان يثبت نقطته الاساسية بواسطة الوقائع التاريخية وكيف أثرت على تفسير بعض التعاليم الدينية كما فعل مثلا « تاووني » وكما فعل هو في حالة معاطاة الربا ، او كما كان يمكنه ان يفعل لو انه استشهد بالسلوك الواقعي العقلاني في عهد الرسول وما بعده ، نجد انه اغرق نفسه بالاستشهاد بالنصوص الاصلية التي توافق ما يريد ان يقوله والكثير منها لا علاقة لها بالسلوك الاقتصادي على الاطلاق . واذا لم يكن علاقة مباشرة بين العقلانية الدينية والعقلانية الاقتصادية كما يود ان يثبت هو نفسه — اذن ما الهدف من الاستشهاد بهذا العدد الهائل من النصوص المقدسة ؟ ويتوضح عدم جدوى هذه المحاولة عندما نذكر ان « غير » لم يستعن بنصوص العهد القديم والعهد الجديد قدر استعانت به بالتعاليم التي أصدرها مؤسس البروتستانتية وقادتها ابتداء من القرن السادس عشر .

ينجح الكاتب باقناعنا ان الدين الاسلامي برىء من الاتهامات الموجهة له والخاصة بانه يقف حجر عثرة في سبيل التقدم . وهذا امر يشكر عليه الكاتب ، مع انه بذلك لا يزيد كثيرا عما بينه كتاب المسلمين انفسهم في عصر النهضة كما ذكرنا . كما انه يعجز كما عجز هؤلاء في أن يعطي الجواب المقتنع على السؤال الاساسي : اذا لم يكن الدين هو السبب ، اذن ما هو السبب ؟ هنا يجيب الكاتب بمبارات مبهمة من هذا النوع : « فاذا كانت الشعوب غير الاوربية لم تصل الى وضع اقتصادي اجتماعي رأسمالي فانما هي عوامل اجتماعية وتاريخية عميقة سادت في هذا الاتجاه دون ان يكون للبشر كبير سلطان عليها دعما ولا منعا . » (ص ١٢٦ ، ١٢٧) .

وعندما يعطي بعض الكتاب الماركسيين (وروندسون يعتبر نفسه ماركسيا أيضا) بعض الاسباب المادية لعدم تطور المشاريع الرأسمالية في البلدان الاسلامية بالقول بأن هذه البلدان كانت على وشك أن تبلغ مستوى هذا التطور لولا أن داهمها الضغط الاوروبي ، يعترض « روندسون » على هذا التفسير وينكر أن هذه البلدان كانت بصورة أو بأخرى « حبلى بالرأسمالية » . ومع أن وجود صناعات « المائيفاتوره » مثلا بالنسبة له ، ونمو المدن ، وتطور الريع العقاري ، ونمو الملكية العقارية الخاصة وغيرها شروط ضرورية للانتقال الى الرأسمالية فهي غير كافية بحد ذاتها (ص ١٢٧) . لكن الكتاب يعجز مرة أخرى عن اعطائنا تفسيراً علمياً لماذا لم يحدث ذلك الانتقال .

لا يجد الكتاب الاثباتات الكافية لدعم مقولة أن الغزو الاقتصادي والسياسي للبلدان الاسلامية كان مسؤولاً ولو جزئياً عن عدم تطور الرأسمالية الحديثة في تلك البلدان مع أنه هو نفسه يشرح كيف انخفضت الصناعات المحلية في الدولة العثمانية بعد معاهدتها التجارية مع الدول الاوروبية والتي اعطت هذه الدول امتيازات خاصة واعفاءات من الضرائب الخ (ص ١١٩) ، ١٢٠) وكيف تم اجبار محمد علي تحت تهديد الاسطول البريطاني في سنة ١٨٤٠ على فتح اسواق مصر للرأسمال الاجنبي مما عاد واضعف الصناعات المصرية التي كان أسسها محمد علي (ص ١١٩) ويعطي المؤلف امثلة ساطعة كثيرة حول كيفية حدوث الغزو الاقتصادي الاوروبي في بلدان اسلامية عديدة منها ايران وتركيا وسوريا ولبنان الخ وكيف أمكن محاصرة الصناعات الناشئة هناك وجعلها تحت سيطرة الرأسمال الاجنبي . ولكنه ، بالرغم من كل هذا ، يستخلص أنه ليس لدينا الادلة الكافية على أن تلك المجتمعات كانت ستصل الى مرحلة الرأسمالية لولا الغزو الاوروبي (ص ١٢٨) والاغرب من هذا ادعاء الكاتب بأن المحاولات نحو التصنيع التي قامت بها بعض الدول الاسلامية مثل ايران وتركيا في بداية هذا القرن لم تكن سوى تقليدا للغرب (ص ١٢٣) بمعنى أن هذه المحاولات لم تحدث عن طريق المبادرة الحرة وبدون تدخل الدولة بعد تأثرها بالتقدم الغربي . ولكن بعد أن حدث هذا التطور في الغرب وبعد أن أصبح الرأسمال الغربي مسيطراً سيطرة عالمية على الصناعة والاسواق في البلدان الاسلامية كيف يمكن لهذه البلدان أن تبني صناعاتها بصورة تلقائية مستقلة من قبل الافراد ودون تدخل الدولة ؟ فكان الكاتب هنا تأثر تأثراً كبيراً بأفكار من يحاول هو نفسه انتقاده (فيسر) عندما يفتش عن ولادة « عقلية الرأسمالية الحديثة » ولادة وطنية (ص ١٢٣) فالكتاب يعلم جيداً أن « العقلية » لا تتكون هكذا في الفراغ ودون أن تكون قد توفرت لها شروط عديدة . وحتى لو وجدت الشروط لتكوينها فانها تبقى فكرة

مجردة غير مثمرة اذا لم توجد الارض الخصبة لتجسيدها . مثلا ماذا تقيد « عقلية الرأسمالية الحديثة » اذا كان استثمار الاموال في الصناعة لا يؤدي بصاحبها الا للخراب ؟ اليس عدم استثماره هذا هو العقلانية بعينها في ظل مثل هذه الظروف ؟ والخلاصة التي وصل اليها الكاتب بهذا الخصوص تدل على الكيفية التي خلقت بها الظروف الموضوعية في هذه البلدان والتي جعلت استثمار الاموال في الزراعة اكثر كسبا واقل خطورة من استثمارها في الصناعة . (ص ١٣١ - ١٣٢) وهنا ليس من المعقول ان نعترف ان الغزو الاقتصادي الاوروبي لعب دورا هاما وان لم يكن كاملا في خلق وضع معين اوقف النمو الذاتي للتصنيع ضمن هذه المجتمعات ؟ قد يكون الخطا الاساسي في منهج « فيبر » (والذي يقبل « رودنسون » بعض فرضياته) هو التركيز الاساسي على العلاقات الرأسمالية بدلا من التركيز على تطور العلم التقريبي والتكنولوجيا والسيطرة على طاقات طبيعية جديدة مما جعل بالامكان زيادة قوة الانتاج وتطور القوى البشرية العاملة وغيرها من التغييرات . . وان ما سبق ذكره (اي قوى الانتاج) هو الذي يميز الرأسمالية الحديثة عن القديمة وليست العلاقات الانتاجية نفسها التي هي موجودة ولو بشكل مختلف منذ اقدم الحدييات . ان الانجاز الهام للانسانية (وليس فقط للغرب) ان لم يكن اختراع النظام الرأسمالي ولكن اختراع وسائل الانتاج المتطورة التي ادت الى تغيير طبيعة ذلك النظام . والمهم في انجاح هذا النظام ليس تكوين عقلية خاصة او بريق عقريه افراد متفوقين مستعدين ان يخاطروا باموالهم في الصناعة بدلا من الزراعة او التجارة وانما وجود الظروف الملائمة له . ان الضعف في هذا الكتاب هو ان « رودنسون » جرب ان يدحض مقولة « فيبر » بعقلية « فيبر » وذلك بالرغم من زعمه بأنه يعتمد في تحليله منهج النظرية المادية الماركسية .

تتضح النزعة المثالية عند رودنسون في الفصل الاخير حيث يستخلص انه لا بد للعالم الاسلامي اذا اراد التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية ان يضمن تصنيع مجتمعاته . وفي هذا المجال ، هنالك خياران سياسيان لا ثالث لهما : الطريق الرأسمالي والطريق الاشتراكي . فلما ان يتم التصنيع عن طريق الرأسماليين واما عن طريق الدولة (ص ١٩٠) وليس هذا بالرأي الخاطئ — ولو ان الكاتب يتناسى هنا امكان خلط الطريقتين بنسب مختلفة عديدة . ولكنه بدلا من ان يبحث عن الوسائل التي بواسطتها تستطيع هذه المجتمعات الاتجاه نحو التصنيع تحت ظروفها المادية الحاضرة ، يركز على نوع الايديولوجية الصحيحة التي يجب ان تتبع لتسهيل عملية الانتقال . فالخيار الاشتراكي ، يقرر الكاتب ، انه يتطلب ايديولوجية تمثية بينما الخيار

الراسمالي الذي يعتمد على الربح المادي لعدد قليل من الأفراد لا يحتاج الى ذلك . هذا وأن رودنسون يرى أن بعض البلدان الاسلامية (مثل مصر عبد الناصر ، سوريا ، الجزائر ، الخ) قد اختارت الاشتراكية ولم يحل الدين الاسلامي دون ذلك . كما انه يرى انها باختيارها ذاك انها كانت مدفوعة بقوة الظروف الموضوعية دون الارتكاز في ذلك على الذهنية أو العقلية الخاصة بالشعب (ص ٩٤) . ومن هنا يأخذ الكاتب على عاتقه أن ينصح قيادات هذه البلدان بأنهم يحتاجون الى ايدولوجية صراع طبقي وطنية . ويضيف الى هذا قائلاً أن الدين لا يصلح أن يكون ايدولوجية تعبئة جماهيرية نسي سبيل بناء الاشتراكية . لا ننكر أن الايدولوجية تلعب دوراً كبيراً في سبيل تحريك المجتمعات نحو أهداف معينة ولكن ليست هذه محاولة من جهة الكاتب أن يفرض افكاراً مسبقة من الخارج ؟ ليس هذا الموقف غريباً بالنسبة لكاتب كان قد كتب : « انه لا مبالغة في الاهمية أن ندرك وأن نعلن قبل كل شيء أننا لا نستطيع تغيير المجتمعات بالعمل فقط على تغيير وعيها . . . ولكن تغيير المجتمعات يجب أن تؤثر على القوى الاجتماعية الكامنة فيها ويجب أن نخلق المؤسسات التي تعطي بعض هذه القوى القدرة على التأثير . . . اما الباقي فهو لفسو وثرثرة ، وفي أفضل أحواله ادب جميل . (ص ١٧١ ، ١٧٢) ولكن ليس هذا ما يحاول أن يفعله هو في النهاية ، الا يأخذ على عاتقه أن يتسول لهذه المجتمعات اية ايدولوجية يجب عليهم أن يتبعوها ؟

قد يكون أساس الخطأ هنا أن الكاتب يفترض بتفاوت غير واقعي أن بعض المجتمعات الاسلامية اتبعت الطريق الذي هو يفضلها لها وأن نمط الانتاج بالتالي قد ابتدأ يتغير على نحو جعل ادخال ايدولوجية عقلانية مرسومة أمراً ممكناً . ولو نحن افترضنا أن ما يتخيل الكاتب حدوثه قد حدث فعلاً ، فإني أعتقد أن عملية فرض ايدولوجية لا تتسجم مع طبيعة المجتمع نفسه ومع معتقداته الراسخة حتى ولو انبثقت من القادة الوطنيين أنفسهم ستكون ذات نتائج معاكسة لما هو منظر منها . ولعل الكاتب يتسرع في تركيزه على طبيعة الايدولوجية التي تساعد على تغيير هذه المجتمعات وكان من الأجدر به أن يوجه اهتمامه الى كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية قبل أي شيء آخر على أن يترك الايدولوجية تنمو نهوا تدريجياً طبيعياً بتفاعلها مع النمو المادي داخل أرضها وبخاصة وأنه هو الذي اعلنا أن المعتقدات الدينية الاسلامية لا تقف حاجزاً امام هذا النمو .

وختاما فانني بالرغم من بعض التناقضات التي اجدها في هذا الكتاب ،
وبالرغم من بعض التحفظات التي ذكرتها او لم اذكرها ، فانه لا يسعني الا
ان اعتبره دراسة ذات اهمية كبرى وبخاصة للقارئ العربي الذي يهتم
بمستقبل بلاده والذي يبحث عن دراسة اجتماعية سياسية ذات تفكير
وتحليل عميقين .

جون جالبريث ، علم الاقتصاد والهدف العام (بوسطن : شركة هاوتون
مفلن ، ١٩٧٣) ، عدد الصفحات ٣٣٤ .

John K. Galbraith, *Economics and the Public Purpose*, (Boston: Houghton
mifflin Co., 1973), pp. 334.

د. فيصل فخري مرار *

يعمل جون جالبرث استاذاً للاقتصاد في جامعة هارفارد بعد ان عمل
مدة طويلة في السياسة العامة والشؤون الخارجية بالاضافة الى شغل
منصب رئيس جمعية الاقتصاديين الامريكية ، وهو صاحب اكثر من مؤلف
جعلته من كبار الاقتصاديين العالميين والذين ساهموا في تطوير الفكر الاقتصادي
ومن مؤلفاته :

American Capitalism
A Theory of Price Control
Economics and The Art of Controversy
The Great Crash, 1929.
The Affluent Society
The Liberal Hour
Economic Development
The New Industrial State
Economics, Pence and Laughter
A China Passage.

ويعطي الاهمية الكبيرة لمؤلفين رئيسيين من مؤلفاته السابقة هما :

The Affluent Society مجتمع الرخاء

The New Industrial State والدولة الصناعية الحديثة

وهذا الكتاب الذي نحن في صدد مراجعته ينحدر من هذين المؤلفين
وفيه بعض مما في « الرأسمالية الامريكية » "American Capitalism"

وفي حين تناولت هذه الكتب جزءا من النظام الاقتصادي الامريكي فان
ميزة هذا الكتاب انه يضع جميع هذه الاجزاء مع بعض ويناقشها ككل كامل

* استاذ الادارة بكلية التجارة في الجامعة الاردنية .

بل ويعتدها بأن يضع اللبّات الاولى لما يمكن أن يسمى النظام الاقتصادي الدولي .

ويسيطر على هذا المؤلف موضوعين هامين : النمو غير المتساوي وعدم العدالة في توزيع الدخل ، ولا يرتبط الاول بالحاجات ولا يرتبط الثاني بالانتاجية او الفاعلية ولكنهما نتيجة الاستخدام غير المتكافئ للقدرة . وبالمقارنة بالمؤلفات الاولى يجادل جالبرث بأن حياة الافراد ستتأثر من التركيز المسيطر على انتاج السلع المستهلكة وجعلها هدفا اجتماعيا ، وبأن الاهتمام بالبيئة ضئيل ، وبأن الجمهور سيعاني من النمو المتفاوت في الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص والقطاع العام ، وتفاقم المشكلات الناجمة من تزايد قوة البيروقراطيات العامة والخاصة واستغلال تلك القدرة وسيطرتها في مجالات التسليح والنمو التقني — لصالحها الشخصي . ويقرر بأن القوة البيروقراطية غير المرتبطة بهيمنة المستهلك أصبحت الآن القوة الفصل في الحياة الاقتصادية والسياسية .

ويقع المؤلف في خمسة فصول تحت عناوين :

الغاية

نظام السوق

نظام التخطيط

النظامين

نحو نظرية عامة

ويتناول جالبرث مجالات استخدام النظام الاقتصادي والاقتصاد بشكل عام ويناقش النموذج النيوكلاسيكي ويجزؤه الى جزئين يربط احدهما بالدولة ، ثم يتعرض للاستهلاك ومفهوم ربات المنازل ثم يناقش النظرية العامة للتنمية المتقدمة .

ويستنتج جالبرث بأن النظام الاقتصادي لا يمكن معالجته كوحدة منفصلة وبأن الخطوة الاولى نحو الفهم الاقتصادي تكمن في تصنيف المؤسسات الاقتصادية ، وهكذا يصنفها الى صنفين تلك التي تملك السيطرة على الاسعار والتكاليف والمزودين والمستهلكين والمجتمع والحكومة ، وتلك التي لا تملك القدرة . وبشكل عام ، فالاغراض التي تتم خدمتها هي اغراض المؤسسات الكبيرة وليست الاغراض العامة .

ويركز جالبرث في هذا المؤلف على كون الاقتصاد فرع من علم السياسة ، وبأن الاقتصاد ليس الا دراسة لعلاقات القدرة ، اذ يقول في

مقدمة الكتاب « ان القوى الاقتصادية اذا ما تركت حرة فانها لا تعمل نحو الافضل سوى لمن يمتلكون القدرة » .. وفي حديثه عن القطاعين الرئيسيين في الاقتصاد الرأسمالي « قطاع الشركات الكبرى وقطاع المستهلكين وصغار التجار » فان الشركات الكبرى تطور وتحقق اغراضها الخاصة وتقرضها على بقية المؤسسات الاخرى في المجتمع ، اذ ان الحاجات تخلق بالقدر الذي يتم فيه اشباع تلك الحاجات .

وحينما يسلط جالبرث مرة اخرى تركيزه على المؤسسات الكبرى فانه يحاول أن يدعو المؤسسات الصغرى لاعادة تنظيم نفسها — وهي تشمل — صغار التجار ، والفنانين وربات البيوت لكي تقاوم القوة المسيطرة — ومضاعفتها — التي تمارسها المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى .

وبدلا من معالجة الكتاب فصلا فصلا نرى عرض بعض الاجزاء الرئيسية — اي محاولة تجميع للفصول الستة — تحت بضعة بنود اهتم بها المؤلف ، حيث نركز على بعض الافكار والمسائل التي تثير الجدل من الناقدين والمعارضين لجالبرث .

اما القسم الاول فيقع ضمن اطار المقارنة بين نظام التخطيط ونظام السوق في الاقتصاد الرأسمالي ، ويبدأ جالبرث بهجوم واسع على مساوئ الاقتصاد التقليدي والكلاسيكي والاقتصاد المحدث ويخرج بنتيجة مفادها بأن النظام الاقتصادي لا يمكن التعامل معه كوحدة واحدة . ولذا ينبغي وجود نوع من المسار المتصل يبدأ في المزرعة العائلية البسيطة الى المؤسسات الضخمة مثل جنرال موتورز .

ويجب التمييز بين مؤسسة يملكها بمفرده ويمرّى نجاحها الى هذا التملك وبين شركة لا يمكن أن تبقى بدون تنظيم جيد . هذا التمييز يمكن أن يوضح لنا وجود ١٢ مليون شركة صغيرة بجانب ألف مؤسسة ضخمة الاولى تمثل نظام السوق والثانية تمثل النظام المخطط .

ويتناول القسم الثاني المقارنة بين المستهلك ومركبات الهيكل النفسي للنظام الاقتصادي والرأسمالي . ويبين جالبرث بأن المؤسسات الضخمة لا تلتزم بمتطلبات السوق ولا تخضع لسيطرته أي أنها تتعدى نطاق السوق وانها تستخدم السوق كوسيلة أو آلة لتنفيذ اغراضها وتحقيق اهدافها ، اما هيمنة المستهلك فتكاد تكون مفقودة في مثل هذا النظام الاقتصادي المزدوج ، ويشير جالبرث الى البناء الفني في النظام الاقتصادي فيعرفه بأنه غير شخصي وغير حضاري ويتمتع بقدرة — هيبة — والهيكل النفسي عبارة عن مجموعة رسمية « مجموعة معقدة » ، من العلماء والمهندسين

والفنيين والبائعين والعاملين في مجال الاعلان والتسويق وخبراء العلاقات العامة وأصحاب اللوبي « الضغوط » والمحاميين ورجال ذو معارف متخصصة يتبعون للبروقراطية الفدرالية ويمارسون عمليات الاستغلال والابتزاز ومجموعات من المنسقين والمديرين والمنفذين . ان هذه المجموعات تشكل ما يسميه جالبرت « بالنخبة ذات السلطة والقدرة » . وتسيطر هذه المجموعات على النظام المخطط ضمن النظام الاقتصادي الرأسمالي .

وفي القسم الثالث يعالج جالبرت المشكلات التي يعاني منها مثل هذا الاقتصاد المزدوج فيعرض لمشكلات الاسعار والاجور لان كليهما يرتبط بمشكلات البطالة والتضخم . هاتين المشكلتين اللتان عانى منهما النظام الرأسمالي في السبعين سنة الاخيرة .

فيعرض جالبرت لمحاولات تسيير « ادارة » النظام الاقتصادي الرأسمالي من خلال الوسائل التقليدية والاساليب التي اقترحها كينز واتباعه ، ويقرر بأن تلك الوسائل لم تكن ناجعة وانه ينقصها الكثير من التعديل والشحذ ، ثم يناقش تأثير تلك المعالجات على النظامين - النظام المخطط ونظام السوق - فيعتقد بأن النظام المخطط - بسبب حجمه وموارده الاقتصادية وقدرته لا يعاني (محميا) من نتائج وآثار السياسات النقدية ، بينما يعاني نظام السوق من عبء آثار هذه الوسائل .

وحين يوجه جالبريث النقد الى علم الاقتصاد التقليدي فانه يركز اهتمامه على نقد السياسات المالية والنقدية التي اتبعت في النظام الرأسمالي في العقدين الاخيرين ، ويعتقد ان هذه السياسات عانت من عدة أخطاء رئيسية كلها تتعلق بمحاياتها للنظام المخطط فلما منها ان ما هو نافع لهذا النظام فهو نافع للصالح العام . ويلخص هذه الاخطاء كما يلي :

(١) اعتبر الانفاق الحكومي والضرائب وسيلتان هامتان لمعالجة التضخم أو الانكماش الا ان الانفاق الحكومي تركز في القطاع المخطط مما أدى الى تشويبه عملية التنمية وعدم العدالة في توزيع الدخل وحرمان القطاعات الاخرى من الرأسمال اللازم .

(٢) اما نظام الضرائب فقد اعتمد بشكل يراعى فيه مصلحة النظام المخطط ، فاعطى الافضلية لاصحاب الدخل المرتفعة في النظام الهيكلي الفني ، وهكذا أصبح أقل تصاعدا في العبء وأقل استجابة للزيادة أو النقصان في الدخل وأقل كفاءة لاستقرار الدخل والانفاق .

(٣) لما كانت زيادة الطلب احدي وسائل تنشيط الاقتصاد فقد اعتمدت وسيلة تخفيض الضرائب لهذا الغرض بدلا من زيادة الانفاق ، الا ان هذا التخفيض كان في مصلحة الدخول العالية في الهيكل الفني المخطط .
وادى هذا التخفيض الى تفاقم سوء العدالة في التوزيع ورمع الدخول الحقيقية لدى الموسرين حيث تم ادخار الاموال بدلا من استخدامها لزيادة الطلب .

ولما كان جالبريث يحس بميل النخبة القادرة نحو مرض منتوجات وسلع وخدمات غير ضرورية على الجمهور ، ولانه يرى في هذه النخبة محاولة ورغبة في تحقيق مكافآت ضخمة للذين يديرون مؤسساتها ، ولانه يرى الفجوة تتسع بين الاغنياء الموسرين والفقراء المعدمين فان جالبريث يعتقد بان علاج هذه المشكلات يكمن في استمرار الانفاق العام المتعلق بالاغراض العامة وليس لتحقيق اهداف النظام المخطط فقط ، وكذلك اعادة توزيع الدخل بواسطة هيكل تصاعدي للضرائب ، ذلك الهيكل الذي يعكس الصالح العام وليس افراض النظام المخطط فقط .

اما الخطوة الثانية للاصلاح فترتبط بقلة الاعتماد على السياسة النقدية اذ ان تلك السياسة تنحاز الى القطاع الاكثر تطورا والقطاع الاقوى - القطاع المخطط - بينما تقف ضد القطاع الاضعف والمتخلف .

ويؤيد جالبريث بحزم اجراءات الرقابة على الدخل والاسعار والاجور التي اعتمدت سنة ١٩٧١ من اجل معالجة البطالة والتضخم . ويدعو الى فرض تلك الرقابة في القطاع المخطط وذلك لان السياسة المالية كفيلة بمعالجة مشكلات قطاع السوق ، اي ان الرقابة على الاجور والاسعار هي رديف للسياسة المالية وليست بديلا عنها . ويرى في التدخل الحكومي لفرض تلك الرقابة امرا حتميا لا بد منه وانها لا تشكل خطوات منطقية لحل مشكلات التضخم والبطالة ولكنها ضرورة تملحها ظروف المجتمع الرأسمالي واتجاهات تطوره . ويرى جالبريث في اجراءات مراقبة الاسعار والاجور اسلوبا للرد على هيمنة النظام المخطط . ويعتمد ذلك على رئيس قادر على العمل من اجل الصالح العام وسلطة تشريعية يدفعها الصالح العام لفرض تلك الرقابة .

وفي الجزء الاخير من كتابه يدعو جالبريث الى نوع جديد من الاشتراكية تختلف عن الاشتراكية المنيعنة من الايديولوجية ولكنها اشتراكية حتمية وليدة واقع معين يعيشه النظام الرأسمالي . ويعتقد ان

هذه الاشتراكية حتمية لانها لا تسمح ببديل اخر الا على حساب الفوضى
والمعاناة الاجتماعية والضرر بالصحة والرفاه الاجتماعى .

اما الظروف التي تهلى هذه الاشتراكية فتعود الى التطور المتخلف
لنظام السوق بالقياس لنظام التخطيط ضمن النظام الرأسمالي (ص ٢٧٧)
ولعدم قدرة الثاني على مواكبة التطورات التي أنجزها الاول ، لذا يصبح
التدخل الحكومي ضروريا .

وتتضمن دعوة جالبرث الى الاشتراكية الواقعية اخضاع بعض
الصناعات التي نشأت في نظام السوق ولكنها بقيت عاجزة عن ملاحقة
مثيلاتها في النظام المخطط الى الملكية العامة ومن هذه الصناعات المؤسسات
الصحية والنقل والاسكان والفن والمسرح والرسم والزراعة ، وشركات
انتاج الاسلحة .

وبقدر ما يدعو جالبرث الى تطبيق الاشتراكية الواقعية على القطاع
الضعيف المتخلف يدعو كذلك الى تطبيقها على القطاع القوي المتقدم
(القطاع المخطط) ويمثل جالبرث لذلك شركات انتاج السلاح مثل
لوكهيد التي يعتمد معظم انتاجها على الموازنة الحكومية ، حيث تمتلك الدولة
كثيرا من معداتها وموجوداتها وتستوعب خسارتها وتقوم باتقاذها في حالة
الفشل ، كما ان معظم موظفيها الكبار ينتقلون اليها من وزارة الدفاع - أي
ان هذه الشركات اشتراكية بالفعل وليس بالاسم .

وفي ختام كتابه يعود جالبرث الى مسألة التنسيق بين النظام المخطط
ونظام السوق حيث يقترح نظاما للتخطيط الاشمل وهو في اعتباره افضل
الطول البديلة للمشكلات المطروحة . فيقول بان الحل يكمن في الاعتراف
بمنطق التخطيط مع فاعلية ذلك من ضرورة التنسيق ، ويوصي جالبرث
بانشاء سلطة للتخطيط العام ، وهذه يجب ان تكون تحت اشراف السلطة
التشريعية المباشر حيث هنا سيتم مجابهة اصعب مشكلة على الصعيد
العام وهو كيف يؤسس نظام للتخطيط لا يعكس اهداف النظام المخطط ولكن
يعكس الفرض العام ، ولا يكتفي جالبرث باعطاء الاهمية لنظام عام للتخطيط
على المستوى القومي ولكنه يرى في ذلك ضرورة على المستوى العالمي ، فانظمة
التخطيط القومية التي تتعامل مع بعضها على المستوى الدولي تحتاج هي
الاخرى الى نظام دولي للتخطيط (ص ٣٢٢) .

واخيرا يطرح جالبرث بعض الحلول لمشكلات الاقتصاد الرأسمالي
بنظاميه - النظام المخطط ونظام السوق ، ويلخص هذه الحلول في ستة : -

الاول : اعفاء أصحاب الشركات الصغيرة من جميع المنوعات الواردة في قوانين الترسر التي تنص على التجمع لغرض استقرار الاسعار والانتاج . وفي حالة نشوء أية مخالفة يجب أن تعالج عن طريق الانظمة وليس بمجهودات جديدة للعودة لنظام المنافسة (ص ٢٣٦) .

الثاني : التدخل الحكومي المباشر لتنظيم وتحديد الاسعار والانتاج في نظام السوق .

الثالث : التشجيع القوي والفعال لاتحادات نقابات العمال في نظام السوق لمساعدة العمال الذين لا قدرة لهم في الشركات العاملة في نظام السوق .

الرابع : زيادة ملحوظة في المستوى الأدنى للاجور (من أجل تخفيض الفارق في الاجور بين نظام السوق والنظام المخطط ويسرى ذلك على جميع الشركات دون استثناء) .

الخامس : مراجعة لنظام تنظيم تجارة السلع الدولية ومراجعة متحفظة للحماية الجمركية في نظام السوق « ص ٢٥٩ » .

السادس : الدعم الحكومي للوفاء بالحاجات التعليمية والراسمالية والتكنولوجية لنظام السوق (ص ٢٦٠) .
وفي تقييمنا لهذا المؤلف لا بد من ذكر الاعتبارات التالية : —

١ — ان المؤلف بقدر ما يوجه افكاره الى القارئ العادي الا انه يهدف الى توجيه طلاب الاقتصاد وتحذيرهم من متاعب الكتب المقررة والتسي تغفل التصعيد المتزايد للنقد الموجه للنماذج الاقتصادية والسياسية التقليدية والمستحدثة .

٢ — في محاولاته لوضع علاج لمشكلات المجتمع الراسمالي يعترف جالبرث بأنه مصلح وليس ثوري ولذا تبقى معالجاته ضمن اطار المحافظة على النظام الراسمالي مع انه يركز على مبادئ العدالة والمساواة وعدم الاستغلال وينتقد تسلط القطاع الخاص .

٣ — يشترك جالبرث مع بعض الاقتصاديين الغربيين القلائل مثل (ميردال) بالدفاع عن القطاع العام وهم في ذلك يخطون خطوة جريئة لنقدهم لما يسمى بالطريقة التقليدية ، والتي دأب عليها كثير من الاقتصاديين الراسماليين .

٤ — ان كتاب جالبرث جاء مقدمة لبعث دعوة قديمة نحو اعتماد نظام للتخطيط على المستوى القومى في الولايات المتحدة بسبب ما يعانيه نظامها الاقتصادى من مشكلات الندرة (ندرة الموارد) ، والطاقة والبطالة والتضخم وارتفاع مستوى الجريمة والتفكك والانحلال الاجتماعى والتلوث البيئى .

ولما كان من الصعب تناول معظم الافكار والاراء التي يطرحها جالبرث في هذا المؤلف فاننا اردنا بهذه المراجعة لتكون مقدمة وحافزا للقارئ العربي الذي تهمة بعض الكتابات التي تتناول المجتمع الصناعى المتقدم بالنقد والتشريح علنا في الدول النامية — نستفيد من تجارب تلك الدول ونحن في بداية بحثنا عن نموذج ذاتي بديل .

توفيق ابو بكر ، فلسطين والعالم في عصر الثورة الفلسطينية المعاصرة
(الكويت : شركة كاظمة ، ١٩٧٧) جزءان :

د. أمين محمود *

الكتاب محاولة لاستقصاء التطورات التي طرأت على مواقف دول العالم تجاه قضية فلسطين على ضوء تصاعد الكفاح الفلسطيني المسلح في اعقاب حرب حزيران عام ١٩٦٧ . ويتضمن الكتاب في جزئه الاول مواقف دول افريقيا وآسيا وأوروبا بينما ينتقل الجزء الثاني لطرح مواقف الدول الامريكية والدول الاشتراكية بالاضافة الى منظمة الامم المتحدة .

في مستهل حديثه عن الموقف الامريكي يقدم الكاتب لمحة عن علاقة اسرائيل بافريقيا قبل عام ١٩٦٧ ويشير الى أن الهدف الذي كانت تسعى اليه اسرائيل من وراء تطوير علاقاتها بافريقيا هو كسر طوق الحصار العربي المفروض عليها والخروج بالتالي من نطاق عزلتها الاقتصادية والسياسية ، اذ أن نجاح اسرائيل في الحصول على اعتراف وتأييد جيران العرب من الامارة يهدد السبيل فيما بعد لدفع العرب نحو الاعتراف بالاسرائيل .

ويعزو الكاتب اسباب نجاح اسرائيل في التغلغل بافريقيا الى المساندة الكبيرة التي تقدمتها لها دول الغرب الكبرى (بريطانيا ، فرنسا ، الولايات المتحدة) متخذة اياها ستارا تتصل من خلاله الى الدول الافريقية خاصة تلك التي نالت استقلالها حديثا ، بحيث اصبحت اسرائيل من أهم الدعائم التي يستند عليها الغرب في تثبيت مواقفه السياسية والاقتصادية في افريقيا . كما ساهمت صورة اسرائيل التي روجها الاعلام الصهيوني الموجه الى افريقيا في مزيد من النجاح للتغلغل الاسرائيلي في القارة السوداء . فبعد صورت اسرائيل دولة ديموقراطية اشتراكية مسالمة ترغب في مساعدة الدول الافريقية دون أية مآرب في ربح أو استغلال ، بما يتوفر لديها من خبرات وامكانيات في المجالات الاقتصادية والعمرائية والعسكرية . ويركز الكاتب على المساعدات العسكرية التي تقدمتها اسرائيل للانظمة الرجعية في افريقيا من أجل قمع الحركات التحررية والقضاء عليها . كما أن غياب الحركة النضالية الفلسطينية قبل عام ١٩٦٧ ساهم في تسهيل مهمة التغلغل الاسرائيلي في افريقيا .

غير أن نشوب حرب حزيران عام ١٩٦٧ وما تمخض عنها من نتائج أدى الى ظهور مواقف جديدة للدول الافريقية معارضة للسياسة الاسرائيلية . فقد اتضحت للكثير من هذه الدول حقيقة النوايا العدوانية التوسعية لاسرائيل وكشف النقاب عن طبيعة الدور الذي تقوم به اسرائيل في افريقيا الى جانب الدول العنصرية في التصدي للشعوب الافريقية المطالبة بحق تقرير المصير . بالإضافة الى رفضها الموافقة على حظر وتجريد افريقيا من الاسلحة النووية .

وقد بدأت مظاهر التغير في مواقف الدول الافريقية تتضح من خلال المنظمات الافريقية الاقليمية منها والدولية رسمية كانت أم شعبية ، ومن خلال مؤتمرات القمة الافريقية ومؤتمرات دول عدم الانحياز والمؤتمرات الاسلامية . وقد تعمقت هذه المظاهر من خلال نشاط الاتصالات العربية والافريقية وظهور عدد من الدول التقدمية في القارة الافريقية ممن التزمت بخط معاد للحركات الامبريالية ودولها المعيلة .

وفي اعقاب حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ ترايد موقف الدول الافريقية حدة في معارضتها لاسرائيل حيث قطعت تسع وعشرون دولة علاقاتها مع اسرائيل بالإضافة الى تسع دول أخرى لم يكن لها علاقات معها أصلا . ولم يبق لاسرائيل علاقات سوى مع الدول العنصرية والدائرة في فلكها وهي : جنوب افريقيا ، ملاوى ، ليسوتو ، موريشيوس وسوازيلاند . وقد امتزجت غالبية الدول الافريقية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني .

وينهي الكاتب حديثه عن موقف افريقيا بتحديد أهم العوامل التي ساعدت على التحول الواسع في موقف غالبية دولها لمصلحة الشعب الفلسطيني ونضاله . وتتلخص هذه العوامل في دعم اسرائيل المستمر للحركات الانفصالية والرجعية في القارة ووقوفها ضد حركات التحرر في انغولا وموزمبيق وغينيا بيساو ، بالإضافة الى التخوف من التغلغل الاسرائيلي في قوات الدول الافريقية المسلحة ومخبراتها ، وفشل عدد من مشاريعها الاقتصادية نظرا لنقص التمويل الاسرائيلي المشرب في غالبيته الى النواحي العسكرية . ويشير الكاتب الى عوامل أخرى سبق ذكرها كمعارضتها حق تقرير مصير الشعوب وتحالفها مع الاتجاهات العنصرية ، هذا في الوقت الذي بدأت تظهر فيه دول افريقية تقدمية ذات علاقات وثيقة مع الدول العربية وشعوبها وخاصة الشعب العربي الفلسطيني .

ويلاحظ في هذا الجزء من الكتاب ان الباحث لم يتناول الحركات الشعبية التحررية في افريقيا بشكل اكثر توسعا بحيث يبين مدى تأثير هذه الحركات على الراي العام الامريقي في معارضته للتطفل الاسرائيلي في القارة الافريقية . ان مجرد الاكتفاء ببعض البيانات المقتضبة الصادرة من هذه الحركات لم يكن مونا للكتاب في التوصل الى تحديد مستقبل النفوذ الاسرائيلي في افريقيا .

ينتقل الكاتب بعد ذلك ليتحدث عن علاقات فلسطين بدول اوربا الشمالية حيث يعالجها بطريقة تختلف عن معالجته للعلاقات الفلسطينية الافريقية ، فيتناولها كل دولة على حده بطريقة مبسطة افترقت احيانا كثيرة الى المقدرة على تحليل القوى والعوامل التي تسير سياسة تلك الدول تجاه القضية الفلسطينية . وقد ادت هذه الطريقة ايضا الى تكرار كثير من التعميمات والمفاهيم ، ولعله كان من الافضل لو اكتفى الكاتب بتناول الدول الاوروبية الكبرى على حدة وتناول باقي الدول الاوروبية كمجموعة متكاملة على النحو الذي عالج به الدول الافريقية .

في حديثه عن بريطانيا يصف الكاتب موقفها « بالغموض المتعمد » بالنسبة للفلسطينيين ، في حين يتضح موقفها بالنسبة لاسرائيل حيث تقدم لها الدعم الواسع والتأييد المطلق . ويعود هذا الدعم البريطاني لاسرائيل الى النفوذ الصهيوني في المؤسسات البريطانية السياسية والحزبية وسيطرتها على وسائل اعلام متعددة بالإضافة الى مدائها التقليدي للعرب وعطف جماهيرها على اليهود لما عانوه من ويلات على يد النازية . وبالرغم من نشاط بريطانيا المتزايد في الفترة ما بين حزيران ١٩٦٧ وكتوبر ١٩٧٣ في تقديم المشاريع والمقترحات لحل القضية الفلسطينية والتي كان اهمها قرار ٢٤٢ الشهير ، الا ان سياستها استمرت في معالجة مشكلة الفلسطينيين على اساس انها مشكلة لاجئين يحتاجون الى توطين . غير ان موقف بريطانيا أخذ يتغير تدريجيا في أعقاب حرب أكتوبر نتيجة تزايد اعتمادها الاقتصادي على العالم العربي وتزايد الاعتراف الدولي بالوجود الفلسطيني ، وكان ان اعترفت بريطانيا بوجود شعب فلسطيني يتحتم على الاسرة الدولية ايجاد صيغة تمكنه من الاعراب عن شخصيته وممارسة حقوقه الوطنية شريطة الا يمس ذلك حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها . غير ان النشاط البريطاني بدأ يتقلص مؤخرا تاركا المجال للولايات المتحدة لتقوم بالدور الرئيسي .

اما بالنسبة لواتف القوى والاحزاب والصحافة البريطانية من القضية الفلسطينية فان الكاتب يشير ايضا الى التخفير الذي طرأ على مواقفها مجللا

على ذلك ببعض التصريحات والمقالات التي وجدت لها مجالا في الصحف والمجلات البريطانية . ولعله كان مناسبا أكثر لو تعمقت الدراسة بشكل أفضل في تبين حجم التغيرات العملية التي طرأت على مواقف المؤسسات النقابية والمهنية التي تعكس رأي غالبية الشعب البريطاني عادة .

ينتقل الكاتب بعد ذلك الى الحديث عن فرنسا التي التزمت بموقف واضح منذ حرب حزيران ينادي بانسحاب اسرائيل الى حدود ما قبل الحرب وإدانة العدوان الاسرائيلي ضد الدول العربية ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني اما في عودته الى وطنه او حصوله على التعويض . ويمزج الكاتب هذا الموقف الى نمو المصالح الفرنسية في المنطقة العربية ورغبة فرنسا في اتباع سياسة مستقلة عن امريكا وذلك عن طريق تزم كتلة اوروبية تكسر بها احتكار امريكا للشرق الاوسط ، بالإضافة الى تصاعد الثورة الفلسطينية التي تركت أثارا ايجابية واضحة لدى القوى السياسية الفرنسية . وفي أعقاب حرب اكتوبر اعترفت فرنسا بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وطالبت بضرورة تأسيس وطن قومي للفلسطينيين يقيمون فيه سلطة وطنية مستقلة بهم .

ويتحدث الكاتب ايضا عن مواقف الحركات النقابية والمهنية ويستعرضها بشكل اوسع وأعمق من استعراضه لمواقف هذه الحركات في بريطانيا . ويتوصل في استعراضه هذا الى ان الثورة الفلسطينية استطاعت أن تؤثر بشكل ملحوظ وفعال على مختلف التنظيمات ووسائل الاعلام الفرنسية سواء اليسارية او الليبرالية او حتى اليمينية .

اما بالنسبة لالمانيا الغربية فان الكاتب يصفها بالتذبذب بين التبعية الكاملة للموقف السياسي الأمريكي وبين الالتحاق بموقف دول السوق الأوروبية المشتركة ، اي بين التأييد المطلق لاسرائيل والتأييد المتحفظ لها . ويعود هذا الموقف المؤيد لاسرائيل الى عقدة الذنب القوية في ألمانيا بالذات بالإضافة الى مشاعر العداء للعرب والتبعية المطلقة للولايات المتحدة والخوف من الخطر السوفييتي .

اما عن الموقف الشعبي والحزبي فان الكاتب يقدم لنا صورة مقتضبة مستقاة في غالبيتها مما ورد في احدى الصحف أو أحد البرامج التلفزيونية . وحينما يتعرض ليسار الالماني فان حديث الكاتب يتخذ اسلوب السرد الموجز الذي ينتقل الى أي نوع من انواع التحليل الذي استعمله الكاتب واجاد فيه بشكل ملحوظ في مواضيع أخرى من الكتاب .

ويقدم لنا الكاتب بعد ذلك استعراضا سريعا لمواقف الدول الأوروبية الأخرى إزاء القضية الفلسطينية ، ويبين أن هذه المواقف — باستثناء موقف إسبانيا — كانت تتراوح بين التأييد المطلق والتأييد المتحفظ لإسرائيل . ونظرا لحاجة هذه الدول إلى نفط العالم العربي وأسواقه فأنها لجأت إلى إصدار بيانات تطالب فيها بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ والاعتراف بحقوق الفلسطينيين مقبل اعتراف العرب كاملا بإسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها . ويشير الكاتب إلى موقف اليسار في هذه الدول وتبنيه الموقف الفلسطيني نتيجة تصاعد ونمو الكفاح الفلسطيني المسلح .

لما بالنسبة لإسبانيا فإن موقفها المؤيد للعرب كان ينبع أصلا من كراهيتها لليهود ، غير أن تولى الليبراليين الحكم أثر وفاة فرانكو أدى إلى مزيد من التأييد للقضية الفلسطينية وصلت حد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

ويتحدث الكاتب بإيجاز شديد عن موقف « المسيحية العالمية » وذلك من خلال البيانات الصادرة عن الندوتين العالميتين للمسيحية اللتين عقدتا عام ١٩٧٢ في بيروت ولندن . ويتضح من هذه البيانات أن الموقف المسيحي مؤيد كل التأييد للنضال العربي الفلسطيني في سبيل استعادة حقوقه وأرضه .

وفي نهاية الجزء الأول من الكتاب ، يتعرض الباحث للعلاقات الفلسطينية الاسيوية . وفي مستهل حديثه عن هذه العلاقات يشير إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي حالت بين إسرائيل وبين اختراق أبواب قارة آسيا نظرا لكون معظم دولها دولا إسلامية متعاطفة مع قضايا العرب المسلمين ، وكونها كثيفة السكان حيث أن المساعدات الاقتصادية التي أغرت إسرائيل بها دولا أفريقية عديدة لم تكن ذات تأثير لدى هذه الدول المحتاجة إلى مساعدات هائلة . ويورد الكاتب أيضا عوامل أخرى تتعلق بصعوبة التعامل الاقتصادي بين إسرائيل وآسيا نظرا لكونه مكلفا لبعد المسافة وغلاء أجور الشحن ، ولأن كثيرا من هذه الدول لها مشاكل مطروحة أمام الأمم المتحدة وبحاجة إلى دعم الدول العربية بالإضافة إلى أن البعض منها حساس في تعامله مع أية دولة قائمة على أساس ديني لما يمكن أن يثيره ذلك من حساسيات لدى الأقليات في أوطانها .

بالنسبة للهند فأنها تتخذ موقفا مؤيدا للشعب الفلسطيني وتعترف رسميا بمنظمة التحرير الفلسطينية . ويعود هذا الموقف إلى كون الهند دولة رائدة في مجموعة دول عدم الانحياز ومرتبطة ارتباطا اقتصاديا وثيقا بالعالم العربي ومحتاجة باستمرار للدعم العربي لمشاكلها المطروحة أمام الأمم المتحدة . وبالإضافة إلى ذلك فإن ارتباط إسرائيل بالامبريالية العالمية

وتعتنقها في الانسحاب من الاراضي العربية وتمييزها ضد الهنود في اسرائيل
ساهم ايضا في تشدد الهند في معارضتها لاسرائيل ودعمها للنضال العربي
الفلسطيني . ويشير الكاتب الى وجود بعض الاحزاب والصحف الهندية المؤيدة
لاسرائيل ولكنها لا ترقى الى الحد الذي يمكن أن تؤثر فيه على الخط العام
للسياسة الهندية .

اما باكستان فانها تؤيد الموقف الفلسطيني تأييدا كاملا نظرا لكونها دولة
اسلامية مرتبطة مع الدول العربية بروابط سياسية واقتصادية وثقافية
عميقة . وتعترف الباكستان بمنظمة التحرير الفلسطينية اعترافا دبلوماسيا
كاملا .

وفي حديثه عن ايران يشير الكاتب الى ان الموقف الايراني الرسمي
العلني مؤيد للشعب الفلسطيني . غير ان الدراسة تعرض لبعض الحقائق
التي تبين ان هنالك علاقات اقتصادية وعسكرية وثيقة بين ايران واسرائيل .
اما بالنسبة للصين الشعبية فانها تتخذ موقفا مبدئيا واضحا . فهي
تعترف بالحقائق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه الكامل في استعادة
وطنه بالكفاح المسلح . وقد اعترفت الصين بمنظمة التحرير الفلسطينية
اعترافا دبلوماسيا كاملا ، غير ان موقف الصين بدأت تتحكم فيه بعض
العوامل الناتجة عن سوء علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي ونظرا لنمو
العلاقات الفلسطينية السوفييتية مما جعلها تنظر بحذر الى هذا النمو
المساعد في هذه العلاقات . ويشير الباحث الى انه بالرغم من أن الصين
تتعامل مع مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية الا انها تؤمن ان فتح هي
المحور الاساسي الذي يجب على جميع الفصائل الالتحام حوله .

اما موقف اليابان فقد بقي حتى حرب اكتوبر مؤيدا لاسرائيل ، ولكنه
في اعقاب تلك الحرب بدأ في التغير البطيء لصالح الحق الفلسطيني ، وذلك
لاعتقاد اليابان على النقط العربي الذي يهدد توقفه حركة الصناعة اليابانية ،
بالاضافة الى الاستثمارات اليابانية الواسعة في العالم العربي . وقد حددت
اليابان موقفها بالدعوة لانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة عام
١٩٦٧ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، وفي الوقت نفسه دعت الى
احترام امن جميع الدول في المنطقة بما فيها اسرائيل . الا انه يوجد هناك
ضغوط يمينية يقودها بعض التجار المرتبطين باليهود للعودة بالموقف الياباني
الى ما قبل حرب اكتوبر ، ولكن هذه الضغوط لم تؤثر على الموقف الرسمي
 لليابان نظرا لان المصلحة اليابانية الاجمالية تقتضي الاستمرار بهذا الموقف
الجديد ونظرا لوجود قوى يسارية ضاغطة على الحكومة لاتخاذ موقف
مؤيد للعرب .

وتلقى القضية الفلسطينية تأييدا مطلقا في كل من اندونيسيا وبنغلادش وبنغلادش ، حيث اعترفت هذه الدول بمنظمة التحرير الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في استرجاع ارضه . واتخذت مواقف مؤيدة للحق الفلسطيني في جميع المحافل الدولية . وشبهه بموقف هذه الدول موقف سريلانا في اعقاب عام ١٩٧٠ حيث جمعت علاقاتها مع اسرائيل فأخذت تؤيد الموقف العربي تأييدا كاملا ، وكذلك الحال بالنسبة لنيبال التي بدأت في مطلع السبعينات تتخذ موقفا متعاطفا مع العرب وصوتت الى جانب العرب في الامم المتحدة معترفة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

اما بالنسبة لموقف تركيا فقد بدأ يتغير بالتدريج لصالح العرب اثر حرب حزيران . وبدأت تركيا تنقف الى جانب العرب في المحافل الدولية بعد ان جمعت علاقاتها مع اسرائيل . ويعزو الكاتب هذا التغير الى حاجة تركيا لتأييد العرب في صراعها مع اليونان حول قبرص والى تزايد مصالحها الاقتصادية في الوطن العربي . وقد اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية وأخذت تطالب بالحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني ووافقت على قرار ادانة الصهيونية كحركة عنصرية . اما ماليزيا فبالرغم من كونها تضم اقلية مسلمة وتتخذ حكومتها مواقف علنية مؤيدة لفلسطين ، الا انها ما زالت تحتفظ بعلاقات اقتصادية قوية مع اسرائيل ، وهذه الصورة نفسها تتكرر بالنسبة لموقف كل من قبرص ومالطة ازاء فلسطين .

وبالنسبة لمواقف كل من كمبوديا وفيتنام وكوريا الشمالية ، فان الكاتب يبين انسجام مواقفها في معارضتها للسياسة الاسرائيلية وتأييدها المطلق لكفاح الفلسطينيين المسلح من اجل تحرير ارضهم والعودة اليها . ويشير الكاتب الى التغير البطيء الذي بدأ يلاحظ في موقف كل من بورما والفلبين في اعقاب حرب حزيران . فقد اخذت هاتان الدولتان تطالبان بتطبيق قرارات الامم المتحدة الداعية الى انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . اما بالنسبة لاسرائيل وتايوان فان مواقفها مواقف الدول التابعة للولايات المتحدة . فبالرغم من ملاحظة بعض الاعتدال في مواقفها المطلقة ، الا ان مواقفها العملية تعكس تأييدا قويا لاسرائيل .

في مستهل الجزء الثاني من كتابه ، يتحدث الكاتب عن موقف الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية ، ويبين ان التدخل الامريكي بدأ منذ نهاية ثورة عام ١٩٣٦ حين اخذت بريطانيا تتراجع تدريجيا تاركة المجال لنمو تحالف جديد بين الحركة الصهيونية والامبريالية الامريكية ارسيت دعائمه عام ١٩٤٢ بصور برنامج بلثور الذي حدد بوضوح هدف الصهيونية في العمل نحو خلق دولة يهودية في فلسطين معتمدة في ذلك بشكل رئيسي على امريكا .

ويعد أن يشير الكاتب اشارات عبارة الى الدور الامريكي في الاربعينات والخمسينات ، ينتقل الى تحديد ابعاد هذا الدور في اعقاب حرب عام ١٩٦٧ . ففي هذه الفترة تدعمت علاقة الشراكة بين اسرائيل وامريكا حيث تحصل الاولى على مساعدات عسكرية واقتصادية امريكية ضخمة مقابل قيامها بدور الدولة الحارسة للمصالح الامبريالية في المنطقة .

وقد كانت أمريكا في عهد الرئيس جونسون تتفادى الحديث عن وجود شعب فلسطيني وتستعمل بدلا من ذلك تعبير اللاجئين العرب الذين يجب العمل على توطئتهم في البلاد العربية . وقد اعلنت أمريكا في هذه الفترة ضرورة حل مشكلة النزاع العربي الاسرائيلي عن طريق المفاوضات المباشرة بحيث يعترف العرب باسرائيل ويقيمون معها علاقات طبيعية .

وقد بلغ تأييد امريكا لاسرائيل خلال حرب اكتوبر ان هددت بالتدخل العسكري المباشر الى جانبها فيما لو ازدادت حالتها سوءا ، وقد تم اقامة جسور بينها وبين اسرائيل زودتها عن طريقه بمختلف انواع السلاح الذي لم يستعمل بعضه الامريكيون انفسهم .

وفي الوقت الذي بلغ فيه التحالف الامريكي الاسرائيلي ذروته ، اخذت السياسة الامريكية تتظاهر بالتقرب من العرب وتبدي استعدادها للمساهمة في ايجاد حل عادل ودائم لما تسببه مشكلة الشرق الاوسط . وقد نجح هذا الموقف الامريكي المخادع في كسب ثقة بعض الدول العربية التي سارعت بالتخلي عن صلاتها بالاتحاد السوفيتي واخذت تقدم تنازلات اساسية مقابل مكاسب لم تتجاوز في غالبيتها مجرد بضعة تصريحات معسولة وتلاعب في الانماط الهدف من ورائها ضرب الحركة الفلسطينية الثورية وبالتالي تقوية اسرائيل .

اما بالنسبة للموقف الشعبي في أمريكا تجاه القضية الفلسطينية ، فهو موقف في مجمله لا يزال مؤيدا لاسرائيل نتيجة تاثره بوسائل الاعلام التي يسيطر عليها التحالف الراسمالي الصهيوني في أمريكا ، بالاضافة الى كراهيته للعرب من منطلق ثقافي ديني . ويثير الكاتب نقطة غالية في الامة وهي ان الشعب الامريكي ان يتفهم الموقف العربي على حقيقته الا اذا كان له تاثير مباشر على حياته واقتصاده كما اثبت الفيتناميون بمحنتهم البطولية .

واذا بدا ان هنالك اصواتا ليبرالية مؤيدة للعرب فهي في نفس الوقت مؤيدة لاسرائيل واستمرار وجودها ضمن حدود آمنة معترف بها وتتمتع بعلاقات طبيعية مع جميع جيرانها . اما اليسار الامريكي فانه اتخذ بشكل عام موقفا مؤيدا للنضال الفلسطيني ، ولكن قوة التجمعات اليسارية سرعان

ما بدأت تضعف شيئا فشيئا في أعقاب هزيمة أمريكا وانسحابها من فيتنام .
وقد أخذت كبريات الصحف والمجلات الأمريكية تنرد أحيانا كثيرة
مقالات فيها بعض الاعتدال بعد أن كانت متخذة خطأ معاديا للعرب بشكل
واضح ، ويعزو الكاتب هذا الاعتدال النسبي الى بروز الشخصية الفلسطينية
المكافحة وحرب أكتوبر والتعنت الاسرائيلي بالاضافة الى تزايد أهمية
المصالح الأمريكية في العالم العربي .

يتعرض الكاتب بعد ذلك بإيجاز الى مواقف دول أمريكا اللاتينية حيث
تتخذ جميعها باستثناء كوبا والتشيلي (قبل الانقلاب الاخير) مواقف مؤيدة
لاسرائيل بحكم تبعيتها للولايات المتحدة ووجود نشاط صهيوني واسع فيها ،
بالاضافة الى العقدة الكلاسيكية المساة بعقدة الذنب المسيطرة على غالبية
الشعوب المسيحية الغربية لما لاقاه اليهود من اضطهاد على يد النازية ، ويشير
الكاتب الى أنه ظهر مؤخرا خط معتدل بين بعض دول أمريكا اللاتينية (بيرو ،
الاوروغواي والمكسيك) يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وضرورة
انسحاب إسرائيل الى حدود ما قبل حزيران عام ١٩٦٧ .

وتوضح الدراسة أيضا موقف العداء الذي كانت تتخذه كندا من قضية
الشعب الفلسطيني ودعمها المتواصل لإسرائيل ، ولكن هذا الموقف بدأ يتجه
نحو الاعتدال النسبي في أعقاب حرب أكتوبر حيث أخذت كندا تطالب « بقسوة
عادلة » للقضية الفلسطينية وفق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وأخذت
تظهر مؤخرا بعض المقالات المعتدلة في الصحافة الكندية .

ينتقل الكاتب بعد ذلك الى استعراض موقف الاتحاد السوفيتي والدول
الاشتراكية تجاه القضية الفلسطينية ومن خلال هذا الاستعراض نجد ان
الموقف السوفيتي يتسم بالتأييد الواسع لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل
انتزاع حقوقه المشروعة في العودة الى أرضه وإقامة دولته الفلسطينية .
وقد مارس السوفييت ضغوطا سياسية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من
الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وقاموا بقطع علاقاتهم الدبلوماسية
معه . وبالإضافة الى ذلك فان الاتحاد السوفيتي لم يبخل على الكثير من
الدول العربية بالمساعدات العسكرية والاقتصادية التي تحتاجها . وفي عام
١٩٧٤ وجهت موسكو أول دعوة رسمية للسيد ياسر عرفات رئيس منظمة
التحرير الفلسطينية لزيارتها ، واعترفت بالمنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب
الفلسطيني .

وبالرغم من التأييد الواسع الذي يقدمه الاتحاد السوفييتي للموقف العربي ، فإنه معترف بإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ دولة ضمن الحدود التي منحتها إياها الأمم المتحدة في قرار التقسيم عام ١٩٤٧ .

أما باقي الدول الاشتراكية فإنها اتخذت مواقف مشابهة لموقف الاتحاد السوفييتي باستثناء رومانيا التي حافظت على علاقات وثيقة مع إسرائيل حتى حرب أكتوبر حيث بدأ موقفها بعد ذلك يتغير متخذا طابع الاعتدال .

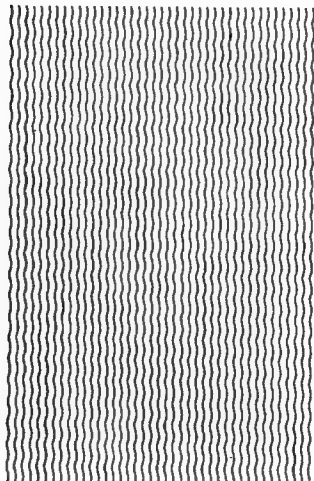
وينتهي الكاتب دراسته بتحليل التغير الذي طرأ على موقف الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن . ومن خلال استعراض للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن يتوصل الكاتب الى أن موقف الأمم المتحدة اتجه بشكل مطرد لتأييد النضال الفلسطيني العادل وإدانة السياسة الصهيونية التوسعية التي تنتهجها إسرائيل . وتعزى ايجابية مواقف الأمم المتحدة الى ارتفاع عدد الدول المستقلة حديثا المنضمة الى المنظمة العالمية ، وتعدت إسرائيل المستمر وتحديثها لقرارات الأمم المتحدة بالإضافة الى زيادة العطف العالمي الناتج عن التهم لحقيقة الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني نتيجة السياسة العنصرية التبعية التي تمارسها إسرائيل ازاء هذا الشعب .

بالرغم من الجهد الواضح المبذول في هذا الكتاب جزأيه ، فإن عملا بهذا الشكل كان يحتاج الى جهد جماعي يشارك فيه أكثر من باحث لتغطية أكبر عدد ممكن من المصادر الأجنبية الأصلية لتقديم صورة أكثر تكاملا وعمقا لحقيقة مواقف دول العالم وشعوبها ازاء القضية الفلسطينية . ان الاكتفاء بالدوريات والصحف والمجلات العربية مع الإشارة أحيانا الى عدد محدود من الصحف الأجنبية لم يحقق الخدمة الكافية للهدف المهم الذي وضعت من أجله هذه الدراسة . وقد أدى ذلك أيضا الى وجود عدم تناسق في عرض مواقف دول العالم تجاه قضية فلسطين ، فأحيانا كان العمق واضحا في دراسة موقف دولة معينة وأحيانا أخرى اقتصر استعراض موقف دولة أخرى على مجرد جمل بسيطة مقتضبة كان الأفضل لو أدرجت كملاحظات هامشية بدل احتلالها حيزا من متن الموضوع ، ولعل عذر الكاتب في هذا هو عدم تمكنه من الاطلاع على مصادر كافية تبين حقيقة موقف هذه الدولة أو تلك .

وبالرغم من أن الدراسة أشارت إلى مواقف المؤسسات الشعبية في دول العالم من مهنية ونتاجية إلا أنها في غالب الأحيان كانت تركز على المواقف الرسمية لهذه الدول المستمدة من تصريحات وبيانات المسؤولين فيها . ويلاحظ أيضا أن الباحث في إشارات المواقف الشعبية كان يفرد المجال الأكبر للحديث عن مواقف الحركات اليسارية المؤيدة للحق الفلسطيني لدرجة بلغت أحيانا حد المبالغة في قوة هذه الحركات في بعض الدول . ولعله كان من الأفضل لو ركز الباحث على الحركات الليبرالية التي توجه سياسة الدول الغربية الكبرى وبيّن مدى التغيير الذي طرأ على مواقف هذه الحركات على ضوء المصالح الاقتصادية الهائلة لهذه الدول في المنطقة العربية وإمكانية تعرضها لهزات عنيفة كما حدث خلال حرب أكتوبر حينما حظرت تصدير النفط إلى غالبية هذه الدول .

إن المجهود الذي قام به المؤلف لإخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود يستحق كل تقدير وتشجيع ، ولا شك أن الكتاب سيكون ذا نفع كبير للقارئ العربي الذي يهتم معرفة موقع قضية هذه الأيام بالنسبة لدول العالم ، بالرغم من بعض الثغرات التي تبرز فيه لمن يود الاستعانة به كدراسة أكاديمية متخصصة .

تفاریق



الموسوعة الفقهية الإسلامية

منشأ فكرة الموسوعة :

لقد نادى بفكرة الموسوعة الفقهية كثير من علماء الشريعة في البلاد العربية والإسلامية وذلك في تصدير بعض الكتب الفقهية التي نشرت وفي المجلات الإسلامية منذ منتصف القرن الحالي . ولما عقد مؤتمر « اسبوع الفقه الإسلامي » في باريس في بهو كلية الحقوق من جامعة السوربون أول شهر تموز / ١٩٥١ بدعوة من لجنة الحقوق الشرعية في المجمع الدولي للقانون المقارن ، وظهر من المحاضرات التي أقيمت في موضوعات شتى من مختلف شعب الحقوق والقانون في الفقه الإسلامي ما في هذا الفقه الاصيل المؤصل من ثروة حقوقية ونظريات قانونية خالدة القيمة اتخذ المؤتمر قراره التاريخي الذي من جملة ما جاء فيه ما ترجمته الحرفية كما يلي :

أ — أن مبادئ الفقه الإسلامي لها قيمة (حقوقية تشريعية) لا يمارى فيها .

ب — وأن اختلاف المذاهب الفقهية في هذه المجموعة الحقوقية العظمى ينطوي على ثروة من المفاهيم والمعلومات ومن الأصول الحقوقية ، هي مناط الإعجاب ، وبها يستطيع الفقه الإسلامي أن يستجيب لجميع مطالب الحياة الحديثة والتوفيق بين حاجاتها .

ويأمل المؤتمر في اسبوع الفقه الإسلامي هذا أن تؤلف لجنة لوضع معجم للفقه الإسلامي يسهل الرجوع الى مؤلفات هذا الفقه ، فيكون موسوعة فقهية تعرض فيها المعلومات الحقوقية الإسلامية وفقا للأساليب الحديثة (انظر المجلة الدولية للحقوق المقارنة — العدد ٤ — من السنة — ٣ — الصادر في تشرين الاول سنة / ١٩٥١) . فلهذا الأمل الذي دعا الى تحقيقه مؤتمر « اسبوع الفقه الإسلامي » الأول في باريس كان هو النواة الأولى لفكرة (موسوعة الفقه الإسلامي) التي انشئت لها لأول مرة لجنة خاصة في كلية الشريعة بجامعة دمشق سنة ١٩٥٥ . ثم نهضت بذلك مصر وسورية في عهد الوحدة ، وما بعدها بإشراف المجلس الأعلى للشنون الإسلامية من جهة ، وجمعية الدراسات الإسلامية من جهة أخرى .

وقد قامت وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية في الكويت قبل عشر سنوات بالاشراف على اصدار موسوعة للفقه الاسلامي ، باعتبارها من الضرورات المعاصرة لمواجهة الفقه لكل ما وصلت اليه العلوم الاخرى — ولا سيما الدراسات الحقوقية — من تطوير في الشكل والاسلوب ، ليجمع الى امالة مضمونه وغزارة ثرائه جمال الاخراج وسهولة الترتيب ولا يخفى اثر ذلك — بعد ما استحوذ على عصرنا الاعلام والسرعة — في تيسير العودة الى تراثنا الاسلامي والامانة منه في استنباط الطول للحاجات المستجدة ، وتوفير الوقت على المختصين في القيام بدراساتهم فيه ، وتمكين غيرهم من العلم بأبحاثه والاطلاع على ما استنبطه الفقهاء من الكتاب والسنة لتنظيم جميع شئون الحياة .

وقد استمر مشروع الموسوعة خمس سنوات (تم فيها وضع الخطة ، وانجاز خمسين موضوعا فقهيا رئيسيا ، نشر منها تسعة نماذج لحد الان في طبعة تمهيدية مع صنع معجم لكتاب المغنى في الفقه الحنبلي) ثم رؤى ايقاف المشروع لفترة — قاربت مدة دورته الاولى — بقصد اعادة تقويم خطواته وتوفير متطلباته وتجميع الجهود والطاقات للمضي في استكماله . وقد اعترفت الوزارة — بعون الله — استئناف العمل في الموسوعة ، بعد تكوين (اللجنة العامة) المشرفة عليها ، وتنقيح الخطة السابقة ، وتفريغ جهاز علمي متخصص .

اهداف واختصاصات (الموسوعة الفقهية) :

تهدف (الموسوعة الفقهية) الى عرض تراث الفقه الاسلامي في المذاهب المعتمدة ، للوفاء بحاجات الاستمداد من الثقافة الاسلامية الحقوقية والبحوث والقضاء والافتاء وصياغة التشريعات . وسبيل ذلك الرجوع الى اوثق المراجع الفقهية المعتمدة واستخلاص ما فيها من قضايا فقهية في شتى جوانب الحياة من عبادات ومعاملات وعقوبات ونظم دستورية وادارية ودولة وآداب شرعية مقرونة بالادلة والتعليلات والامثلة . وسيضاف الى التراث الفقهي : جميع المسائل المستحدثة والقضايا المعاصرة المستنبطة احكامها حسب اصول الاجتهاد الصحيح — في ملحق — كما سيلحق بالموسوعة ايضا جميع ابحاث اصول الفقه وقواعده ، فضلا عن الاهتمام باعلام الفقهاء والمراجع الفقهية .

ولا يخفى انه باختلاف الزمن وتطور الاساليب والحاجات الثقافية اصبح الفقه الاسلامي وما فيه من جوهر نفيس وعقريات الاجتهاد ، ونظريات حقوقية محكمة ، ومبادئ قانونية سامية ذات قيمة خالدة ، كل ذلك فيه اصبح محجوبا عن انظار الحقوقيين والمشرعين بغلاف من اسلوبه وترتيبه القديم ،

وعباراته المعقدة وبمراجعها الصعبة المسالك على غير المخلصين . ولكن تطور الحياة وحاجاتها وتنشعب الثقافة العامة جعلت وقت الباحث لا يتسع للفتيق عن مظهره ، وهذا ما يوجب تعبيد الطريق الى هذا الفقه العالمي الذي اقام نظام العدل في مشارق الارض ومغاربها نحو اربعة عشر قرنا ، وواجهه الوان الحضارات وحل جميع مشكلات الحياة بأحسن الحلول ، وأعسدل الاحكام ، وأمرن القواعد في معالجة مشكلات اختلاف الزمان والمكان والاعراف والحاجات ، بمذاهبه الاجتهادية المتعددة .

فغاية الموسوعة صياغة الفقه الاسلامي كما هو في مراجعته الاصلية بأسلوب سهل ، وتبسيط العبارات المعقدة التي تصادف فيه ، مع الاشارة الى اختلاف المذاهب والاجتهادات في كل موطن يكون فيه ذلك هاما ومفيدا ، ثم ترتيب هذه الاحكام الفقهية الشرعية في الموسوعة ترتيبا ابجديا على حروف المعجم بحسب الحرف الاول وما يليه من الكلمة والعنوانية الدالة على الموضوع الفقهي .

فكل باحث ، ولو غير فقيه مختص ، يستطيع ان يراجع في الموسوعة عن حكم الشريعة وآراء الفقهاء في كل موضوع بالنظر الى ترتيب حروف كلمته كما يراجع عن اي كلمة شاء في قاموس لغوي ، لكنه في القاموس يراجع عن الكلمة ليرى معناها في اللغة ، اما في الموسوعة الفقهية فيراجع عنها ليرى ما تحتها من احكام الشريعة وفقهاها في الموضوع ، واختلاف المذاهب والآراء الفقهية في ذلك مع الاحالة على مواطن البحث في مراجعته الفقهية الاصلية من كتب المذاهب بذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة واسم المطبعة وتاريخ الطبع ليرجع اليها من يشاء .

وهذه الموسوعة يقدر لها لتكون كاشية ان تبلغ ثلاثين مجلدا فلكثر ولا سيما انها ستشتمل على جميع اقسام الفقه من عبادات ومعاملات وجنابات وعقوبات وقضاء وبينات وسياسة شرعية واحكام الاسرة المعروفة اليوم باسم « الاحوال الشخصية » من النكاح الى الميراث وما بينهما .

سينهض بهذا العمل العظيم جهاز متخصص مكون من خبراء وباحثين وكتبة وموظفين اداريين . ومهمة الخبراء : كتابة الابحاث الفقهية ، ومراجعة ما يكتب من قبل الفقهاء المستكتبين في الخارج ، وتوجيه صنع المعاجم الفقهية ومهمة الباحثين اعداد ما يتطلبه عمل الخبراء من مراجع وتخريج النصوص وصنع المعاجم . ويقوم الكتبة بأعمال التصنيف والاتصال والترجمة والتصوير والسكرتارية والارشيف . ويشرف على هذا الجهاز (الامين العام) ومن يساعده علميا واداريا .

لها الاشراف على سير العمل والتخطيط الرئيسي له ، فقد اسند السي
لجنة عامة مكونة من ثمانية اعضاء ما بين كبار الاداريين في الوزارة وعدد
من المختصين في مجال الفقه والقضاء والقانون . ويرأس هذه اللجنة السيد
الوزير ، وتجتمع اجتماعا نصف شهري ، وتنظم بقراراتها وتوصياتها سير
العمل وتكفل التنسيق واختيار افضل السبل لتحقيق اهداف الموسوعة المشار
اليها اعلاه .

وقد التزمت اللجنة المنظمة الافادة من رصيد الموسوعة في فترتها
السابقة حيث نقحت خطة الكتابة بالاستئارة بخطط المشاريع الماثلة في مصر
وسورية ، والتعاون مع المشاريع المشابهة في السعودية ، وتبنت ما رآته
صالحا من البحوث الخمسين التي انجزت سابقا مع نشر قسم منها كنماذج
عملية ، كما قامت بالاتصال والتعاون مع الفقهاء والجهات العلمية المختصة في
العالم الاسلامي .

التباين في الادارات التربوية والعسكرية والتجارية

د. محمد المهيني *

عندما نحاول ان نلقي ضوءا على وضع الادارة التربوية ، فالتنا يجب ان نعرف : ما المقصود بالادارة التربوية ؟ . هل نقصد بها ذلك المفهوم العام ، المتعارف عليه من قبل عامة الناس ، او انه ذلك المفهوم العلمي المحدد من قبل المختصين في مجال الادارة التربوية .

ففي الاجتهاد الاول تطمس كثير من المعالم وندخل في متاهات قد لا نجد لها مخرجا ، وذلك بسبب ما قد يعتري هذا المفهوم من غموض وتداخل نتيجة سطحية وهامشية المعرفين وان كثر عددهم وتقوي نفوذهم . اما الاجتهاد الاخر والذي يصل الى درجة العلم ، فهو جدير بالناقشة والتحليل لما يتبع به من وضوح يسهل معه تحديد الهدف واستخدام الوسيلة والحصول على نتيجة افضل .

ولو حاولنا ان نحدد مفهوم الادارة التربوية فالتنا سنجد استخدامات كثيرة للدلالة عليها . فمنهم من يعرف الادارة التربوية بوجود الجهاز وتركيبه الهيكلي بصرف النظر عن طبيعته وممارسته الفعلية والواجبات الملقاة على كاهله ، ويعتبرون هذا الجهاز ممثلا للادارة التربوية حتى لو لم يزاو اي نشاط من انشطتها . وبعضهم يعرفها بوجود اشخاص معينين يلتزم بهم ممارسة القيادة التربوية ، فيشيرون بذلك الى هؤلاء الاشخاص لدلالة على الادارة التربوية ، وهذا يعني وجود افتراض ضمني لما يجب ان يقوم به هذا الجهاز او الاشخاص . وكان الادارة التربوية نتيجة وليست مصدرا . اي ان هذه الادارة ستفرز تلقائيا جهازا نطلق عليه اسم الادارة التربوية او شخصا ما نعطيه لقباً تربوياً في مجال القيادة التربوية .

ويعتبر هذا اجحافا وجهلا كبيرا في مفهوم الادارة التربوية ، لان الادارة التربوية مصدر في ذاتها محبوكة في تركيبها ودقيقة في عناصرها . فالادارة التربوية ليست اي جهاز ولا تعرف بوجود الجهاز ، بل ان الجهاز والتركيب الهيكلي ما هو الا تجسيد ووسيلة لتحقيق ذلك المضمون الفلسفي الذي يشكل

* الاستاذ بقسم التربية في جامعة الكويت .

الاطار العام للإدارة التربوية . وعلى هذا الأساس فإن الجهاز يكون منظماً ومنسقاً بطريقة خاصة تحدد فيه الاختصاصات وتعرف فيه الواجبات وتفصل فيه الأدوار وتنوع فيه السلطات ، وبذلك يستطيع كل عامل معرفة دوره ومسؤوليته وأين تقع حدوده . ومن هنا ندرك أن الإدارة التربوية بمعناها الواسع والحقيقي تختلف عن الإدارة العسكرية أو الإدارة التجارية وما إلى ذلك من إدارات . فهي ، إدارة معنوية إنسانية تهدف إلى استغلال القدرات وحث الدوافع وإحباط النزعات وتسامي الغرائز . وهي بذلك إدارة تتعامل مع الإنسان وعنصرها الأساسي هو الإنسان ذاته وتهدف أساساً إلى خلق الإنسان وتحقيق مصالحه وأهدافه أي أنها إدارة إنسانية . ونحن عندما نقوم بتحليل عناصر هذه الإدارة ونقارنها بعناصر الإدارات الأخرى فإنا نجد اختلافاً كبيراً بين هذه الإدارة والإدارات الأخرى . وهذا الاختلاف يمكن أن نقسّمه إلى أربعة جوانب رئيسية هي :

أولاً : اختلاف في المضمون

ثانياً : اختلاف في الهدف .

ثالثاً : اختلاف في الوسيلة .

رابعاً : اختلاف في النتيجة .

وهذه الجوانب الأربعة تشكل الفارق الأساسي بين الإدارة التربوية والإدارات الأخرى . فلنأخذ إدارتين من الإدارات المشهورة ونقارنهما بالإدارة التربوية من حيث الجوانب الأربعة وليكن اختيارنا للإدارة العسكرية والإدارة التجارية .

١ - مضمون الإدارة العسكرية :

تتضمن الإدارة العسكرية مفاهيم متعددة أهمها الطاعة المطلقة والامتثال الأعمى والتسلسل في الرتب والسرعة في الإنجاز والوقتية (الآنية) في اتخاذ القرار والتطبيق المباشر ولابتعاد عن لاجتهاد الشخصي أو الإبداع . ولهذا المضمين فلسفة راسخة تستمد من تجارب وخبرات لها قيمتها في المجال العسكري وذلك لتحديد الهدف ومعرفة ، وهو قهر الأعداء وتحقيق النصر المباشر أو رد العدوان والقيام بواجبات الدفاع .

٢ - هدف الإدارة العسكرية :

يعتبر الانتصار على العدو ودحره الهدف الرئيسي بل الهدف الوحيد أحياناً للإدارة العسكرية ، والتي تدور حوله كل العمليات وتجند له كل الطاقات . ويكون بذلك النقطة المركزية التي تدور حولها جميع الدوائر . فنجد مثلاً

تجنيد المستشارين والمفكرين والمخططين والقادة العسكريين الى آخره من الكفاءات الرفيعة لتحقيق النصر وقهر الاعداء او كبح جماحهم . وهذا يعني ان هدف هذه الادارة على درجة عالية من الوضوح والتحديد ، الامر الذي يسهل معه اتباع وسائل معينة واساليب محددة . وقد يتسائل متسائل عما يمكن أن تلعبه الادارة العسكرية في الشؤون الخارجية والسياسية والاجتماعية . والجواب على ذلك يمكن تلخيصه في أن هذه القضايا موكله الى هيئات ومؤسسات أخرى أكثر تخصصا وتفرغا في هذا المجال . وهذا ما يجعل الادارة العسكرية تجند كل طاقاتها وقدراتها وامكانياتها لخدمة وتحقيق هذا الهدف الرئيسي ، معتمدة بذلك على المؤسسات الأخرى في انجاز الاهداف المكتملة . وهذا الوضع يفرض اسلوبا ومناخا معينين لا مناص منه في الادارة العسكرية وهو أمر مختلف تماما عنه في الادارة التربوية ، اذ ان الامر ليس هزم التلميذ او استئصال عضو او جزء ما ، بل بناء متشعب متكامل سنطرق الى ذكره فيما بعد .

٣ - وسيلة الادارة العسكرية :

في اطار المضمون العام ولتحقيق الهدف في الادارة العسكرية ، يجري اتباع اساليب ووسائل متشعبة مع هذا الاطار لتحقيق الهدف . فقد تكون المباشرة اسلوبا ناجحا ومبررا من الناحية الاخلاقية والقيمية ، وكذلك الحال بالنسبة للخدعة والمكر ، وهو أمر لا يكون له وجود في الادارة التربوية . هذا ويعتبر الحزم والصداعة والشدة والقسوة في التعامل اساليب لا يمكن الاستغناء عنها ، وقد ثبتت صحتها في كثير من الوقائع والاحداث ، وهو أمر غير مقبول بتاتا في الادارة التربوية . ومن هنا نجد ان اسلوب او وسيلة الادارة العسكرية لها ما يبررها وتعتمد على أساسيات ثابتة ولها قيمتها في المجال العسكري .

فالطاعة العمياء والانصياع للوامر وللترتب يفرضه الوضع الراهن في الادارة العسكرية ، اذ ان الامر قد لا يحتمل الجدل أو النقاش ، بل ان أي تأخير في التنفيذ أو اختلاف في اتباع الخطة قد يؤدي الى كارثة كبيرة يصعب تحديد حجمها وقيمتها .

٤ - نتائج الادارة العسكرية :

يعتبر الحصول على النتيجة نهائية مرحلة مهمة من مراحل عمل أي ادارة من الإدارات . وقد تكون نهاية المطاف أحيانا . وطبيعة النتائج تختلف اختلافا كبيرا من ادارة لأخرى ، ففي الادارة العسكرية مثلا نجد أن النتائج قد تكون :

- ١ — سرعة الحصول .
- ٢ — مباشرة .
- ٣ — مادية .
- ٤ — خاضعة للقياس
- ٥ — غير متوقعة تماما .

وهذا يعني سرعة الحصول على النتيجة بعد عمل ما ، وهو امر جوهري في تحديد الخلاف بين الادارة العسكرية والادارة التربوية ، ففي الاول تد حصل على النتيجة بعد ايام معدودات أو شهور أو سنوات قليلة . ولكن الحال بالنسبة للادارة التربوية مختلف تماما ، اذ اننا قد لا نحصل على النتيجة الا بعد اموام طويلة قد لا نتمكن من متابعتها على المستوى الفردي . وكذلك بالنسبة لطبيعة هذه النتائج ، فهي مباشرة في الادارة العسكرية ، اي اننا نستحوذ على ما نهجم عليه من اراض وممتلكات وندمر ونقتل من نوجه اليه اسلحتنا . ولكن الحال يختلف عنه في الادارة التربوية ، اذ اننا لا نحصل على نتائج مباشرة ، فما يصرف على هذا الطلب وما ينفق عليه لن يكون له مردود مباشر ، وقد نحصل على ثمرة عمله من خلال ما يقوم به في مجالات اخرى . وكذلك فان نتائج الادارة العسكرية ذات طبيعة مادية ، فهي قد تتمثل بالحصول على ممتلكات وارض وعتاد ومعدات أو خسارة ممتلكات وارض وعتاد ومعدات . ولكنها في الادارة التربوية ذات طبيعة معنوية تتمثل في سلوك وفكر وادراك وشخصية . كما أن نتائج الادارة العسكرية يمكن قياسها وبسهولة ايضا ، فيمكن جرد الخسارة والربح من ممتلكات وعتاد الى آخرة ، الامر الذي يختلف معه تماما في الادارة التربوية ، اي تعذر القياس احيانا . وان تم القياس فهو في اضييق الحدود وهو يحتاج الى خبرة معينة والى رجال على مستوى خاص ، هم غالبا رجال التربية المتخصصين . كما ان النتائج في الادارة العسكرية قد تكون غير متوقعة تماما . فقد يكون الانتصار كاسحا وقد تكون الهزيمة شنعاء . أما في الادارة التربوية فـان النتائج متوقعة لحد ما . ولهذا المفهوم اي النتائج غير المتوقعة اثره الخاص في الادارة وله انعكاسات وملابسات تؤثر تأثيرا مباشرا في طبيعة الادارة وتنظيمها ويسير عملها .

ومن خلال هذه الاختلافات بين الادارة العسكرية والادارة التربوية ، نجد مبررا وصحة للاتجاه الذي نادى به ماري بادكر فولت ، وتبنى من قبل الثن مايو الذي لكد على الجانب الاجتماعي والانسائي في القيادة وسيادة الديمقراطية كلها امكن في اتخاذ القرارات الادارية . والباحث يعتقد من ان

القرار في مجال الادارة التربوية يجب أن يأخذ صيغة مختلفة تماما عما هو عليه في الادارات الاخرى ، وذلك لما يرمي اليه هذا القرار وما يتركه من اثر لاختلاف طبيعة الادارات في مضمونها وهندستها .

وما تيل عن الادارة العسكرية يمكن أن يقال عن الادارة التجارية مع الفارق في الجوانب الرئيسية الاربعة اي المضمون والهدف والوسيلة والنتيجة

١ - مضمون الادارة التجارية :

يختلف مضمون الادارة التجارية عن الادارتين العسكرية والتربوية في عنصرين اساسيين : الاول الفردية او الشخصية ، حيث أن الادارة التجارية عادة ما تكون ذات طابع فردي او مجموعة افراد . وهذا ما يعطي هذه الادارة حرية في اختيار الاتجاهات ومرونة لمسيرة وموافقة الاوضاع مع التاكيد على العنصر الرئيسي الثاني ، وهو الحاجة . كما تعتمد الادارة التجارية على أسس اخرى تتمثل في العرض والطلب والاستمرار في العرض او الطلب والندرة والاتجاهات الحديثة والموضة الى آخرة . وجميع هذه العناصر تدور حول نقطة مركزية هي الربح ، ويقوم الربح هنا مقام الانتصار في الادارة العسكرية . وهذا ما يجعل الادارتين العسكرية والتجارية ذات مضامين واضحة اذا ما قورنت بالادارة التربوية .

٢ - هدف الادارة التجارية :

تهدف الادارة التجارية اولا واخيرا الى تحقيق الربح وهو عمادها وروح استثمارها . ومع أن الخسارة قد تحدث (دون أن يؤثر ذلك على) استمرار الادارة الا أن حدوثها يجب أن لا يأخذ صفة الاستمرارية لما في ذلك من تأثير على خطط وبرامج الادارة .

ووجود هذا الهدف المركزي اي الربح يجعل هذه الادارة ذات طابع مميز أهمها وضوح الهدف كما هو الحال بالنسبة للادارة العسكرية بالاضافة الى أن هذا الهدف أكثر تحديدا وسيطرة من الهدف في الادارة العسكرية كما أنه اسهل تعامللا واقل خطورة .

٣ - وسيلة الادارة التجارية :

تتميز الوسيلة هنا بخصوبتها وتنوعها وسهولة تطبيقها وإن كانت أكثر كلفة . وكما أن هذه الوسيلة تنتشعب منها وسائل اخرى مساعدة تهدف جميعها الى رواج السلعة وترغيب الناس بها . فالاعلان والدعاية والجوائز والخدمات كلها وسائل تجارية وهي تعتمد على حاجة الناس والعرض والطلب

والندرة والجودة والظروف الطارئة واستغلال الفرص والتوقعات والمغامرة والحيلة والخداع وجميعها اساليب تجارية لها خبراؤها ومتخصصوها وتستخدم الضوابط المالية كحواجز وعقوبات على المستوى الفردي مع العاملين بهذه الإدارة .

نتيجة الإدارة التجارية :

تتفق نتائج الإدارة التجارية كثيرا مع نتائج الإدارة العسكرية ولو أن الهدف الرئيسي مختلف تماما . فنتائج الإدارة التجارية تتصف بالصفات التالية :

- ١ - سرعة الحصول :
- ٢ - مباشرة .
- ٣ - مادية .
- ٤ - خاضعة للقياس .
- ٥ - مشجعة

ومن خلال هذه النتائج نستطيع القول بأن هناك تماثلا في بعض الجوانب والعناصر للإدارات المختلفة ، ولكن اختلاف الهدف والمضمون يؤثران تأثيرا بالغا في الإطار العام الذي تكون عليه الإدارة ، كما أننا يجب أن ندرك من أن قياس نتائج الإدارة العسكرية يختلف عن قياس نتائج الإدارة التجارية وكذلك الحال بالنسبة للصفات الأخرى .

ومع أن الإدارة التربوية أكثر حداثة من الإدارتين السابقتين ، إلا أن جذورها الأصلية أي التربية قديمة جدا ، ويعتبرها البعض مزاملة للتطور الإنساني على هذه البسيطة . وإياها كان فان الإدارة التربوية تختلف كثيرا عن الإدارتين مع وجود نقاط التقاء في بعض الجزئيات . ولنحاول أن نتعرف على هذه الإدارة من خلال الجوانب الأربعة سالفة الذكر وهي المضمون والهدف والوسيلة والنتيجة .

١ - مضمون الإدارة التربوية :

تتضمن الإدارة التربوية عناصر معينة تعتبر على درجة عالية من الأهمية ، وهي المميز لها عن الإدارات الأخرى . وأهم ما تتضمنه هذه الإدارة هو ما نطلق عليه القناعة ، وهذا المضمون يختلف اختلافا جذريا عما هو موجود في الإدارة العسكرية أو التجارية حيث يقابله في الإدارة الأولى الطاعة العمياء وفي الثانية الفرعية أو الشخصية . كما أن هذه الإدارة لا تكثر كثيرا

بالسرعة ، بل انها تترث فتراعي النمو العقلي والعضوي وهي غير آنية
المضمون بل انها تؤكد على مستقبلية النتيجة ، وهي بذلك على عكس الادارة
التجارية والتي تؤكد على الوضع الحالي اكثر من اي شيء آخر .

٢ - هدف الادارة التربوية :

يعتبر الهدف في الادارة التربوية اكثر غموضا منه في الادارتين السابقتين
لانه اكثر شمولاً وتمميماً . ففي الادارة الاولى واضح ومحدد كما أشرنا سابقاً
وكذلك الحال بالنسبة للادارة الثانية وهما **الانتصار والربح** . اما في الادارة
التربوية فهو اكثر تعقيداً ويشمل جوانب متعددة . فهو يهتم كثيراً في بناء
شخصية الفرد بناء اجتماعياً انسانياً شاملاً لتحقيق أعلى مستوى ممكن في
انتاجيته ، وهو يهدف أيضاً الى **أسعاد الفرد** ومن حوله وذلك بتزويده
بالمهارات واللازم الضرورية لمواجهة تحديات الحياة كما أن هذه الادارة تهدف
الى تحقيق **الفهم الذاتي** بما في ذلك من تحديد وتقدير لقدرات واستعدادات
الفرد نفسه .

ومن هنا نجد أن الهدف في الادارة التربوية اكثر تعقيداً منه في الادارتين
السابقتين . وهذا الاختلاف والتباين في الهدف سيؤدي حتماً الى اقباع انواع
مختلفة من الطرق والاساليب في التعامل والسلوك ، كما يؤدي ايضا الى
اختلاف في التنظيم والتشكيل الاداري في المجال التربوي يخضع الى تلك
المتغيرات في الاهداف ، وكذلك الحال بالنسبة للتعامل واتجاهات الادارة .

٣ - اسلوب الادارة التربوية :

تتميز الوسيلة في الادارة التربوية بمميزات كثيرة عن الوسيلة فسي
الادارتين العسكرية والتجارية . ففي الاولى نجد العنف والحزم والشدّة
والعقاب الجسدي او المادي المباشر ، وفي الثانية نجد الاهتمام بالوقت والتأكيد
على الدعاية والاعلان واستخدام الضوابط والحوافز المادية وكذلك العقاب
التمثل في الخصم والانتذار الى آخره . اما الادارة التربوية فتبني ما يسمى
الرأى الذاتي والانقياد المقترن بالقناعة .

والتعامل في الادارتين مفروض على الفرد دون أدنى تفاعل أو قناعة ،
وهي اساليب جميعها خارجية عنه . أما في الادارة التربوية فإن التفاعل بين
الفرد والمؤسسة واضح بصورة جلية ، حيث أن الفرد يلعب دوراً رئيسياً في
المشاركة والعمل ، او على الاقل يكون على درجة معينة من القناعة بما
سيسلكه من سلوك او ما يقوم به من عمل . وهذا يعني أن الادارة التربوية
حريصة على خلق وزرع الدوافع الاساسية في داخل الفرد لتحقيق تلك

القناعة الذاتية والقوة المحركة لسلوكه . وهذه القناعة تعتمد اعتمادا أساسيا على فلسفة تتبنها الإدارة التربوية . وفحوى هذه الفلسفة هو أن الفرد يكون بهذه القناعة أكثر قدرة على التغير وعلى مستوى من الانتاجية أرفع وأضمن نتيجة وأكثر استثمارية . ففي الحالتين الأولى والثانية أي الإدارة العسكرية والتجارية لا تتولد عند الفرد استثمارية لهذه الدوافع ، لأن النتائج المرجوة منه دقيقة آتية تزول بزوال الظرف والحاجة على عكس الحال بالنسبة للإدارة التربوية التي تتصف باستمرارية الحاجة وديمومة القيم . فعندما يطلب من الجندي أن يطيع طاعة عمياء وأن يسرع في التنفيذ واتباع الخطة المرسومة وما إلى ذلك من دقة واحتراس ، كل ذلك ناجم عن حساسية الظرف وخطورة الموقف الذي قد لا يحتل توهم القناعة أو الجدل . أما بالنسبة للإدارة التربوية فانها ترمي إلى تغيير في الكيان البشري كله وتغيير في المفهوم العام للفرد وليس فقط في جزء بسيط منه . ففي الإدارة التربوية يعتبر الفرد مصدرا تنبعث منه القوة ويشع منه النور لا مجرد ناقل لهذا الإشعاع وموصل لهذه القوة كما هو الحال في الإدارتين الأخريين .

٤ - النتيجة في الإدارة التربوية :

يعتبر الحصول على النتيجة مطلب أساسي في أي من الإدارات السابقة ، وضمت له معايير وصيغت له أسس وفرضيات :

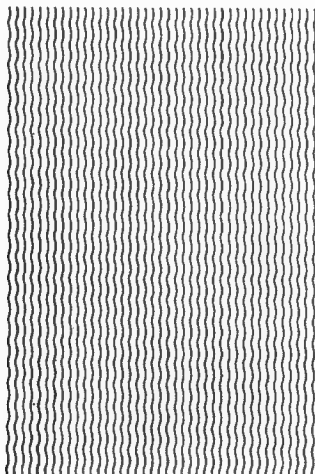
١ - النتيجة المرجوة والتي على ضوئها توضع الخطط وترسم الصور .

٢ - النتيجة الحاصلة والتي قد تكون ضمن التوقع أو مختلفة تماما ولكنها أصبحت نتيجة واقعية ، وعلى ضوء هذه النتيجة ترسم صور أخرى وتوضع خطط جديدة وتستخدم أساليب متنوعة وتستغل طاقات ومصادر مختلفة تمشيا مع هذه النتيجة الحاصلة . والنتيجة في أي من الإدارتين السابقتين أكثر دقة وقياسا ووضوحا ، كما أنها مادية مباشرة . أما في الإدارة التربوية فإن الأمر يتعدى ذلك كثيرا ، إذ أن النتيجة غير خاضعة للقياس الدقيق ولا يجدي معها الأسلوب المادي ، كما أن النتيجة قد تكون ضمنية وغير واضحة المعالم فهي متمثلة في رفع كفاءة انتاجية الفرد وفي ما زرع به من قيم ونمى من قدرات ستأتي ثمارها قريبا بعد على خلاف ما في الإدارتين من مباشرة في النتائج . ولعل ما كتب في « استراحة الهدف » في جريدة الهدف في عددها الصادر يوم الخميس الموافق ١٩٧٧/٦/٣٠ حول إرسال البعثات الطلابية الكويتية للخارج يدل إنشاء جامعة باهظة التكاليف دليل على عدم رؤية هذه النتائج وهو تفكير تجاري يؤكد على الربح المادي .

الخلاصة :

بعد هذه الجولة السريعة بين الإدارات الثلاثة العسكرية والتجارية والتربوية ، وبعد أن تعرفنا على هذه الجوانب الرئيسية الأربعة — المضمون والهدف والوسيلة والنتيجة — فالتفتي أستطيع القول أن هناك بعض الزوايا التي تلتقي بها الإدارة التربوية مع الإدارات الأخرى . ولكننا يجب أن ندرك أن هذا اللقاء لا يعني تماثلا في المضمون أو الهدف . ولو تمنا بتحليل أدق في التعرف على هذه الجوانب فثنا قد لا نجد حدودا فاصلة بينها ، ولكنها تدرك من قبل المتخصصين والمهتمين بالإدارات المختلفة . وكلما كان هذا الإدراك شاملا واتسعت الرؤيا ، كلما كانت الإدارة أكثر فعالية في التطبيق مما يساعد في الحصول على النتائج المرجوة وتحقيق الهدف المرسوم . وكلما اعتري هذا الفهم نوع من الغموض وتبعثر هذا الإدراك ، كلما كانت الأساليب المستخدمة غير متمشية ومنسجمة لتحقيق الهدف المنشود ، وتكون النتيجة الضياع والفوضى ويعم الفساد الإداري في أجهزة الإدارة ، مع كل ما يفرز عنها من نتائج خطيرة ذات مردود سلبي وآثار سيئة في شتى المجالات . ومن هذا المنطلق فإن علينا أن نفهم تماما وندرك جيدا مضمون الإدارة التربوية وما تهدف إليه ونستخدم بالتالي الأساليب والوسائل الجيدة للحصول على النتائج المرجوة . أما الارتجالية والتخبط وعدم الاختصاص والمركزية المفرطة والسيطرة وانتفاء المعيار الثابت والاسس الراسخة والقواعد الثابتة فمظهر من مظاهر التخلف ودليل على قصور الإدراك وسوء الفهم لدى المسؤولين عن القيادة .

دليل المكتبات الجامعية



دليل المكتبات الجامعية

مع صدور عدد نيسان/ابريل ١٩٧٦ بدأت مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير وملخصات اكايمية عن الجامعات العربية متضمنة اوضاعها العلمية واقسامها ونشاطاتها ، ودورها في خدمة المجتمع .
وعلا بسياسة التطوير ، التي اصبحت من معالم الخط العام للمجلة ، وتمشيا مع التنوع ، نستمر في هذا العدد بالتعريف بالمكتبات الجامعية .
وفي الصفحات القادمة نقدم نبذة مختصرة عن مكتبات جامعة حلب بالجمهورية العربية السورية ، آملين من ذلك أن يتحقق التعريف الذي اردناه بالنشاطات المكتبية في الجامعات العربية وغير العربية .

مكتبات جامعة حلب

أولاً - مقدمة

تحتل المكتبات الجامعية مكانة خاصة في التعليم الجامعي فهي تعتبر بمثابة العمود الفقري لأي جامعة لاهية الخدمات التي تقدمها للطلاب والاساتذة والباحثين على السواء فهي تقوم بشتى الخدمات المكتبية والاعلامية والتوثيقية التي من شأنها تيسير الانتفاع بمصادر المعرفة في الخدمات التالية :

— توجيه الطلبة والطالبات بالجامعة الى حسن الاستفادة من المصادر المرجعية المتوفرة في المكتبات والوصول الى ما يطلبون من معلومات تخدم دراستهم وتعينهم على التفقيف الذاتي .

— تجميع التراث القومي بصوره المختلفة وتنظيمه ونشره بفرض الافادة منه على اكمل وجه وكذلك اعداد الببيلوغرافيات وبشكل خاص عن القطر العربي السوري وبشكل اخص عن مدينة حلب .

— مساعدة المكتبات المختلفة في القطر وذلك في مجالات تبادل الخبرات وتقنين النظم المكتبية والتدريب على الاساليب المكتبية الحديثة .

— الاتصال بالجامعات والهيئات العلمية بالداخل والخارج وبالاخص بجامعات الوطن العربي وذلك في مجال تبادل المعلومات والمطبوعات والدوريات بغية تدعيم التعاون العلمي والفني بين الجامعة وهذه الهيئات . ومن اجل هذا فقد حرصت جامعة حلب منذ احدثها على الاهتمام بانشاء المكتبات المتخصصة في كل كلية منذ افتتاحها . ومع التوسع الكبير في كليات الجامعة ومكتباتها وحتى تجاري جامعة حلب باقي جامعات العالم المتقدمة فقد خطت خطوة رائدة بأن احدثت مديرية خاصة للمكتبات الجامعية وذلك عام ١٩٧٣ . وقد تم اعادة تنظيم هذه المديرية عام ١٩٧٤ وقد تم وضع لائحة اساسية للمكتبات الجامعية وللمرة الاولى وذلك خلال عام ١٩٧٦ وقد اقرت اللائحة من قبل مجلس الشؤون العلمية بالجامعة في العام نفسه .

ثانياً - مديرية المكتبات الجامعية :

تشرف هذه المديرية على المكتبة المركزية التي هي قيد التشييد ومكتبات كليات الجامعة والمعاهد والامسام الادارية التابعة لها وتعمل على اقتناس

مصادر المعرفة من كتب ومخطوطات ودوريات ومطبوعات بالإضافة الى المسجلات الفكرية كالانلام والشرائح والوثائق والبرديات وغيرها عن طريق الشراء والتبادل والاهداء . وتعمل على اعداد هذه المقتنيات اعدادا غنيا بحيث تخدم بسهولة المستفيدين منها من طلاب واساتذة وباحثين ، كما تعمل على وضع الخطط التي تهدف الى تطوير العمل المكتبي والعاملين في هذا الحقل بما يكفل لها تادية مهمتها العلمية في خدمة اغراض الجامعة واهدافها .

ومن المقرر أن تضم مديرية المكتبات الجامعية حين انتقالها الى مبنى المكتبة المركزية المقرر الانتهاء من تشييده في عام ١٩٧٩ الانقسام التالية :

١ - قسم الامانة الادارية والمالية :

- وتضم الشعب التالية :
- ١ - شعبة المحاسبة
- ٢ - شعبة الاحصاء والمتابعة
- ٣ - شعبة الديوان
- ٤ - شعبة الالة الكاتبة
- ٥ - شعبة المستودعات
- ٦ - شعبة المحفوظات

٢ - قسم الخدمات المكتبية العامة :

- ويضم الشعب التالية :
- ١ - شعبة الامارة
- ٢ - شعبة المراجع والارشاد
- ٣ - شعبة المطبوعات الحكومية
- ٤ - شعبة المخطوطات
- ٥ - شعبة مطبوعات الامم المتحدة
- ٦ - شعبة السمعيات والبصريات
- ٧ - شعبة الميكروفيلم
- ٨ - شعبة التصوير والنسخ
- ٩ - شعبة التوثيق والبيبلوغرافيات

٣ - قسم المكتبات الفرعية :

- ١ - مكتبة معهد التراث العلمي العربي
- ٢ - مكتبة رئاسة الجامعة
- ٣ - مكتبة الطب

- ٤ — مكتبة الطب البيطري
- ٥ — مكتبة الهندسة
- ٦ — مكتبة العلوم
- ٧ — مكتبة كلية العلوم الاقتصادية
- ٨ — مكتبة الزراعة
- ٩ — مكتبة الاداب
- ١٠ — مكتبة المعهد المتوسط العلمي
- ١١ — مكتبة المعهد المتوسط الزراعي
- ١٢ — مكتبة المعهد المتوسط الهندسي
- ١٣ — مكتبة مستشفى حلب الكبير
- ١٤ — مكتبة مدرسة التمريض

٤ — قسم الخدمات المكتبية الفنية :

- ١ — شعبة التزويد
- ٢ — شعبة التصنيف والفهرسة
- ٣ — شعبة الدوريات
- ٤ — شعبة التسجيل
- ٥ — شعبة الاهداء والتبادل
- ٦ — شعبة التجليد

يدير مديرية المكتبات مدير ذو تخصص عالي بالمكتبات ، يساعدته مساعد للمدير للشؤون الفنية ومساعد اخر للشؤون الادارية وتهتدي المديرية ومق سياسة تضعها لجنة المكتبات الجامعية وتضم مديرية المكتبات الجامعية في الوقت الحالي :

- ١ — قسم التزويد
- ٢ — قسم التبادل والاهداء
- ٣ — التصنيف والفهرسة
- ٤ — الدوريات والمراجع
- ٥ — الحاسبة
- ٦ — المعلومات
- ٧ — الديوان
- ٨ — الالة الكاتبة

ويعمل في المديرية والمكتبات التابعة بها مكتبون فنيون ، ذوو اختصاصات

عالية بالمكتبات من بريطانيا والمانيا وآخرون مختصون في المكتبات من مصر والاتحاد السوفياتي وتركيا وقد اردفت المديرية مؤخرا بحملة الشهادات الجامعية تسم اللغة الانكليزية لدفع عجلة العمل وبغية تدريب هؤلاء على العمل المكتبي لدفع اسلوب العمل .

وما تفخر به مديرية المكتبات الجامعية بانها اتبعت ولاول مرة بالقطر عملية التزويد المباشر بالاتصال مع الناشرين العاملين وفي كافة انحاء العالم من اجل الحصول على الكتب والمراجع والدوريات والافلام وكافة المكتسبات الفكرية بشكل ادى الى تسهيل عملية التزويد عدا عن الوفرة المالي الكبير الذي تحققه المديرية من اتباعها لهذا الاسلوب من الحسم التجاري الذي تمنحه دور النشر والذي كان يذهب الى الوكلاء والوسطاء سيما وان الجامعة قد رصدت في ميزانيتها لعام ١٩٧٦ اضعف مبلغ رصد في تاريخ ميزانية جامعة حلب لشراء الكتب والمجلات ومقداره (٥٠٠) خمسمائة الف ليرة سورية .

ومن الجدير بالذكر ان الجامعة قد اعدت الدراسات الهندسية اللازمة لبناء مستقل للمكتبة المركزية صممت على أحدث الاسس العلمية . بحيث يستوعب هذا البناء نصف مليون مجلد ويضم صالات المطالعة الداخلية والمطالعة الحرة ، مخازن خاصة للمخطوطات والكتب النادرة وقاعة للمحاضرات العامة وصالة للتراث والدوريات وغرف للباحثين ، ومكاتب ادارة ، اضافة الى كافيتريا وامكن راحة للمطالعين ويؤمن البناء، كافة الخدمات المكتبية المطلوبة وقد بوشر باعمال الانشاء في عام ١٩٧٥ ومن المتوقع ان ينتهي من تشييده خلال عامين وقد خصص لهذا البناء مبلغ عشرة ملايين وستنقل مديرية المكتبات من الجامعة الى هذا البناء فور الانتهاء منه .

وتجدر الإشارة الى ان مكتبات الجامعة تتبع نظام تصنيف ديوي العشري عدا مكتبة كلية الطب فانها تتبع تصنيف مكتبة الطب الوطنية في أمريكا Medicine classification Notional of — (N.L.M.)

اما في مجال الدين واللغة العربية وآدابها والتاريخ الغربي فتتبع التعديلات التي وضعها الدكتور محمد الشنيطي واحمد قليبش في ترجمتهما الموجز تصنيف ديوي العشري بما يلائم حاجة المكتبة .

اما في مجال الفهرسة فيتبع نظام A.L.A. الأمريكي (American Library Association) ويوجد لدى مكتبات الجامعة ثلاثة فهرس بال مؤلفات والعنوان ورقم التصنيف وقد اخذت كلية العلوم الاقتصادية بفهرس رؤوس الموضوعات عوضا عن الفهرس المصنف .

ثالثاً - مكتبات جامعة حلب

١ - المكتبة المركزية :

كانت مكتبة كلية الهندسة النواة الاولى للمكتبة المركزية لجامعة حلب
فمنذ نشوء الجامعة وفصل كلية الهندسة بحلب عن الجامعة السورية بدمشق
والحاقها بجامعة حلب بدء بالتوسع في اقتناء الكتب التي تخدم أغراض
الدراسة في الجامعة وسميت هذه المكتبة بالمكتبة المركزية ولذا فان الطبيعة
الغالبية لمجموعات الكتب كانت الكتب الهندسية البحتة الى جانب عدد من
الكتب الحقوقية والاقتصادية والادبية والكتب ذات الصلة العامة والمراجع
واغلبها باللغة الانكليزية والفرنسية ومنها باللغة العربية .

و اثر انشاء مديرية للمكتبات الجامعية عام (١٩٧٣) اتخذت المديرية
عملية بأن فرزت الكتب الموجودة في هذه المكتبة والتي لا تدخل ضمن نطاق
العلوم الهندسية ووزعتها على الكليات المعنية . أما الكتب ذات الصلة العامة
فقد تم نقلها الى مديرية المكتبات كنواة للمكتبة المركزية .

٢ - مكتبة كلية الهندسة :

وهي النواة الاولى للمكتبات الجامعية في جامعة حلب ونشغل المكتبة
حاليا بناء مؤلفا من طابق واحد من ابنية كلية الهندسة القديمة ويشتمل البناء
على أربع قاعات الاولى للموظفين الاداريين والثانية للمراجع والمجلات ذات
رفوف مفتوحة ومخزن للكتب وقسم الاعارة . ويبلغ عدد الكتب الاجنبية حتى
عام ١٩٧٦ (١٧٢٩١) كتابا اما الكتب العربية فبلغت (٤٠٠) اضافة الى
(٧٢٠) دورية بالانكليزية والفرنسية والعربية .

٣ - مكتبة كلية الزراعة :

نشأت مع بداية نشوء الكلية وتحتوي على الكتب التي تخدم
اغراض الدراسة في الكلية . بلغ عدد الكتب الاجنبية حتى عام ١٩٧٦ (٧٤٦٨)
كتابا ، اما الكتب العربية فبلغت (٢٣٠٣) كتابا ، اضافة الى ٥٤ دورية
بالانكليزية والفرنسية والعربية .

وتشغل المكتبة قاعة ذات رفوف مفتوحة وضعت فيها الكتب ، وقاعة
ثانية تستخدم كمستودع وغرفة امين المكتبة كما ان هناك قاعة للمطالعة
الحرّة تتسع لـ (٦٠) طالبا .

٤ - مكتبة كلية الآداب :

نشأت هذه المكتبة مع نشوء الكلية وقامت ببناء مجموعتها من كتب

المكتبة العامة التي تبحث في الموضوعات الادبية واللغوية ومن اقتناء الكتب من مكتبات الافراد ومن الاسواق المحلية وقد تمت مجموعتها بسرعة كبيرة ، وهي تخدم اغراض الدراسة في اقسام اللغة العربية والانكليزية والفرنسية ، وبلغ عدد الكتب العربية في عام ١٩٧٦ (١٨٢٦٦) كتابا في اللغة العربية وادابها (٤٣٥٢) كتابا باللغة الاجنبية و ٨٨ مجلة دورية مختلفة . والمكتبة تشغل حاليا قاعة تستخدم للكتب العربية والمراجع والمجلات برفوف مفتوحة للاساتذة والطلاب الذين يحضرون ابحاثا ودراسات ومخزنا للكتب الانكليزية والفرنسية بالإضافة الى غرف صغيرة للمطالعة الحرة والموظفين .

٥ - مكتبة كلية العلوم :

تخدم كتبها اغراض الدراسة في الكلية وفروعها . وقد بلغ عدد الكتب الاجنبية منها حتى عام ١٩٧٦ (٣٤٩٠) مجلدا ، وعدد الكتب العربية (٦٠٥) كتابا ، وعدد الدوريات (١١٩) دورية . وضمت الكتب في قاعة يمكن لرواد المكتبة الوصول اليها مباشرة وانتقاء ما يريدون استعارته . وهناك قاعة مطالعة على طابقين تبلغ مساحة الطابق العلوي (١٥٠٠) م^٢ وتتسع هذه القاعة لآكثر من ٦٠٠ مطالع .

٦ - مكتبة كلية العلوم الاقتصادية :

قامت مكتبة هذه الكلية على مجموعات مكتبتني كليتي الحقوق والتجارة اللتين الغيتا وحلت محلها كلية العلوم الاقتصادية . وقد بلغ عدد الكتب الاجنبية فيها حتى عام ١٩٧٦ (٢٨٤٢) كتابا . كما بلغ عدد الكتب باللغة العربية (٤٢٢٨) كتابا و ١١٤ دورية باللغة الاجنبية والعربية .

وتغلب الصفة الاقتصادية والحقوقية على مجموعات المكتبة وتحتوي على ثلاثة انواع من الفهارس : المؤلف ، العنوان ، رؤوس الموضوعات .

٧ - مكتبة كلية الطب :

نشأت المكتبة مع نشوء الكلية وكتبها متخصصة وذات صفة طبية . بلغ عدد الكتب الاجنبية فيها (٤٩٣١) كتابا ، وإما الكتب العربية فقد بلغ عددها (٧٥٦) كتابا ، بالإضافة الى ٤٨ دورية باللغة الاجنبية والعربية .

وتتبع المكتبة نظام تصنيف المكتبة القومية للطب في الولايات المتحدة الاميركية اما في الفهرسة فتتبع نظام المكتبة العامة . وتشغل قاعة تستعمل كمستودع للكتب ، وقاعة اخرى للمجلات والمراجع وغرفة لامين المكتبة ، كما تحتوي على قاعة مريحة للمطالعة الحرة تتسع لـ (٢٤٠) مطالعا .

٨ — مكتبة كلية الطب البيطري :

وهي في طور النشوء في الوقت الحاضر ، وتعمل الجامعة على اقتناء الكتب المتخصصة لها وتمهيتها .

ويبلغ عدد كتبها العربية حاليا ٨٨٣ مجلدا ، أما الكتب الاجنبية فتبلغ (٨٥٧) مجلدا ، وهي تشغل حاليا غرفة واحدة ، وقد لوحظ في مخططات الابنية الجديدة للكلية بناء للمكتبة .

٩ — مكتبة رئاسة الجامعة :

انشأت هذه المكتبة في عام ١٩٧٤ متفرغة من المكتبة العامة وخصصت محتوياتها للدراسات والبحث العلمي وقد حددت مقتنياتها بالموضوعات التالية :

الكتب والنشرات المتعلقة بتطوير التعليم العالي والشؤون التربوية

الكتب والنشرات المتعلقة بالتصنيع والتنمية الاقتصادية

الكتب والنشرات المتعلقة بمواضيع التعريب

الكتب والنشرات المتعلقة بالقوانين الادارية

الكتب والنشرات والكتالوجات التجارية .

وقد باشرت الجامعة بتزويد هذه المكتبة بالكتب والمراجع اللازمة

وقد بلغ عدد الكتب الاجنبية ١٥٣٥ كتابا والكتب العربية ١٢٤ كتابا وعدد الدوريات العربية والاجنبية ١٩٦ دورية .

١٠ — مكتبة التراث العلمي العربي :

اثر انشاء معهد ابحاث التراث العلمي العربي احدثت الجامعة هذه المكتبة وبدأت بتزويدها بالكتب والنشرات والمراجع المتعلقة بالتراث العلمي العربي الاسلامي وبتاريخ العلم والتكنولوجيا .

وقد لحظ لهذه المكتبة مقر في البناء الخاص بالمعهد الذي يجري انشاؤه حاليا . وقد بلغ عدد الكتب الاجنبية (٣٢٠٠) كتابا وعدد الكتب العربية (٣٣٠٠) كتابا وعدد الدوريات العربية والاجنبية ٥٩ دورية وعدد المخطوطات ١٥٠ مخطوطة و ١٠٠ ميكروفيلم .

رابعاً () الخدمات المكتبية :

اقتصرت الخدمات المكتبية بالفترة السابقة على الاعارة الداخلية والخارجية الا أن مديرية المكتبات الجامعية بدأت بالفترة الاخيرة بتقديم خدمات مكتبية اخرى الى الباحثين بطلب القوائم الببليوغرافية عن موضوع معين يحتاجه باحث ما في الجامعة من المكتبات المتخصصة في أمريكا وانكلترا وسويسرا وتأمين صور عن المقالات التي يحتاج اليها الباحث من هذه القوائم بالاتصال بالمكتبات المنوه عنها .

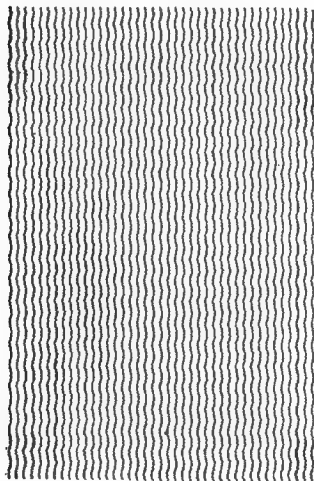
كما ان المديرية بدأت تجيب على الاستفسارات المقدمة اليها عن بعض المعلومات التي يحتاجها الباحث بين حين وآخر من خلال العودة الى المراجع المتوفرة في قسم المراجع .

كما أن المديرية تعمل بين الحين والآخر على اصدار قوائم باسماء وعناوين المنظمات العالمية والمختصة والجامعات وغيرها وتمييزها على الكليات وغير ذلك من المعلومات التي تتيح للباحثين توفر معلوماتهم بحاجة اليها .

وفي مجال الاعارة تمنح المكتبة لكل طالب مسجل فيها بطاقة تجيز له استعارة الكتب خارجياً على الا يزيد مددها على كتابين مرة واحدة ، أما الاستاذ فيستطيع أن يستعير (١٠) كتب ، ومدة الاعارة هي ١٥ يوماً للطالب وفصل دراسي واحد للاستاذ ويمكن استعادة الكتاب من الطالب بعد الخمسة عشر يوماً الاولى اذا وجدت الحاجة اليه . علماً بأن كافة المراجع والوسائل التعليمية لا يسمح باعارتها خارجياً .

وتفتح المكتبات الجامعية ابوابها خلال الدوام الرسمي من الساعة (٨.٠٠) حتى (١٤.٣٠) بصورة عادية وتمدد فترة الافتتاح هذه خلال الامتحانات وحتى الساعة الثامنة بالنسبة للقاعات المفتوحة والطائفة مساء بالنسبة لقاعات المطالعة الحرة .

قاموس الترجمة والتعريب



قاموس الترجمة والتعريب

مع صدور هذا العدد ، واستمرارا في سياسة التطوير التي انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية منذ صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، نواصل معالجة موضوع الترجمة والتعريب في مجال العلوم الاجتماعية . تمهيدا لعقد مؤتمر خاص بهذا الموضوع مستقبلا .

وفي هذا العدد ننشر مصطلحات البحث السياسي والاجتماعي الكمي ، كما وضمها الدكتوران توفيق فرح ، وفيصل السلام ، مدرسا العلوم السياسية ، في كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، بجامعة الكويت .

ونأمل أن تتحقق الاهداف التي رجوناها من هذا العرض ، كما نعد باستكمال تقديم ترجمة وتعريب لمصطلحات العلوم الاجتماعية الاخرى .

مصطلحات البحث السياسي والاجتماعي الكمي

المصطلح	الترجمة
A Priori	قبلي
A Posteriori	بعدي
Absolute Threshold	العتبة المطلقة
Absolute Value	القيمة المطلقة
Abstract	مستخلص
Adjust	يصحح أو يعدل
Alienation	الاغتراب
Analysis of Variance	تحليل التباين
Area Sample	عينة مساحية
Attenuation	الاستمرار
Attitudes	اتجاهات
Attributes	صفات
Average Error	الخطأ المتوسط
Averages	مقوسطات
Axiomatic	بديهي
Basic Factor	عامل أساسي
Battery of Tests	مجموعة من الاختبارات
Bias	تحيز
Binary numbers	الأرقام الثنائية
Binomial Distribution	التوزيع ذو الحدين
Case Study	دراسة حالة
Cause/Causal	سبب/سببي
Central Tendency	النزعة المركزية
Chance	الصدفة
Chance error	أخطاء الصدفة
Chi Square X	كا ٢
Closed Questions	أسئلة مغلقة
Cobol	لغة كوبول في الكمبيوتر

المصطلح	الترجمة
Code	رمز
Coding	ترميز
Coefficient of Correlation	معامل الارتباط
Computer	الحاسب الالكتروني (الكمبيوتر)
Concept	مفهوم
Conceptual Frame Work	اطار نظري
Confidence Level	مستوى الثقة
Content Analysis	تحليل المحتوى
Contingency Coefficient	معامل التوافق
Continium	مقياس متصل متدرج
Control Group	جماعة ضابطة
Controlled Sample	عينة مقيدة
Correlation	الارتباط
Correlation Ratio	نسبة الارتباط
Criterion	مصبك
Critical Ratio	النسبة الحرجة
Curve Fitting	تهيئة المنحنى
Cumulative Curve	منحنى تجمعي
Cumulative-Frequency	التكرار المتجمع
Data	معلومات / بيانات
Data Collection	جمع المعلومات / البيانات
Debugging	تصحيح الاخطاء في برنامج الكمبيوتر
Decoding	تفسير الرموز
Degree of Freedom	درجات الحرية
Dependent Variable	المغفر التابع
Design	تصميم
Deviation	انحراف
Diagnosis	التشخيص
Digital Numbers	ارقام عددية
Distribution	توزيع
Dispersion	تشتت
Empirical	تجريبي / اختباري

المصطلح

الترجمة

Equal Appearing Intervals	الفترات المتساوية البعد
Error Variance	تباين الخطأ
Experimental Design	التصميم التجريبي
F Ratio	نسبة ف
Factor	عامل
Factor Analysis	التحليل العاملي
Factor Loading	درجة التشبع بالعامل
Factor Matrix	مصفوفة العامل
Factor Method	طريقة العوامل
Factor Pattern	نموذج العوامل
Fitting into Normal Distribution	تهيئة التوزيع الى توزيع اعتدالي
FORTRAN	لغة فورتران في الكمبيوتر
Frequency Polygon	المضلع التكراري
Frequency Tables	جداول تكرارية
Generalization	تعميمات
Goodness of Fit	صلاحية التهيئة
Group	جماعة
Group Factors	العوامل الطائفية
Hardware	كما تستعمل في الكمبيوتر « بضاعة جاهدة »
Heterogeneity	الاختلاف
Hierarchical Order	الترتيب حسب الاهمية
Histogram	مدرج تكراري
Homogeneity	انسجام
Hypothesis	فرض
Hypotheses	فروض
Independent Variable	المتغير المستقل
Information Retrieval	استرجاع المعلومات
Input	المدخلات
Interval/s	فترة / فترات
Intervening Variable	المتغير المتدخل
Interview	مقابلة
Ipsa-Facto	بحكم فعله

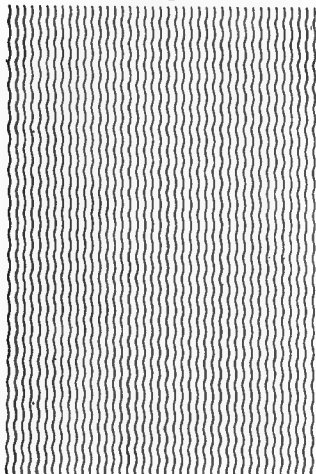
المصطلح

Item Analysis
Item Difficulty
Item Discrimination
Item Selection
Item Score
Item Validity
Justification
Key Punch
Kurtosis
Law

الترجمة

تحليل المفردات
درجة صعوبة المفردة
درجة تميز المفردة
اختيار المفردة
درجة المفردة
صدق الوحدة
تبرير
آلة التنقيب
التفرطح
قانون

ملخصات



الإدارة الاجتماعية والتغير الاجتماعي

د. جويل بريجر

النقاش حول الإدارة الاجتماعية يكاد لا ينقطع . والباحث هنا معنى أساسا بالانتقادات المثارة حول الموضوع من الزاوية المهنية الأكاديمية . أما الأسئلة الأساسية التي تثيرها وتناقشها الدراسة فهي :

١ — هل الإدارة الاجتماعية حقل واضح المعالم ، وله إطار نظري متكامل ؟

٢ — هل يجب أن يدرس ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب ، هل يجب أن يكون التركيز على البحث التجريبي (الإمبريقي) ، أم على بناء النظرية أم على كليهما ؟

٣ — كيف يجب أن يمارس ؟

{ — ما هي أهدافه ، وهل يجب أن يقوم بدمج عدة حقول دراسة معا ؟

والخلاصة هي أن الإدارة الاجتماعية لها حرية الاختيار . فهي يمكن أن تخدم كأداة مساعدة لحل مشاكل اجتماعية ، تماما مثلما يمكنها التحول إلى علم واسع متكامل .

المشروعات المشتركة : الاسطورة والحقيقة

د. وهبي غريال

كان ولا يزال موضوع آثار الاستثمار الاجنبي على اقتصاديات الدول النامية موضوع نقاش بين العديد من الباحثين . فهل يؤدي الاستثمار الاجنبي الى تحسين اوضاع البلد المضيف ؟ وان كان الجواب بالايجاب المشروط ، فما هي تلك الشروط ؟ .

ومثل هذه الاسئلة مرتبطة بسؤال اساسي وهام مؤداه :

ما هي علاقة المؤسسات التجارية الاجنبية بحكومة البلد النامي المعنية ، ولن تكون السيطرة على المشاريع التي يجري تنفيذها ؟

هذا ويتحدث البحث عن اربعة ترتيبات معروفة « للسيطرة الاجنبية » :
(١) فرع مملوك تماما للشركة الاجنبية (٢) المشاريع المشتركة (٣) اتفاقيات الانتاج المشترك (٤) واتفاقيات المساعدة الفنية .

لما مواضيع النزاع بين الشركات الاجنبية والدول المضيضة ، نهسي التالية : (١) توريد رأس المال (٢) المهارات الفنية (٣) قدرة الوصول الى الاسواق (٤) التحويل والتسعر والعوائد (٥) وسرعة اعادة الاستثمار .

كذلك فان الدراسة تتحدث عن العلاقة بين البلد النامي والمؤسسات الصناعية الكبيرة ، علاوة على تقديم مقترحات تتعلق بتنمية قدرات البلد المضيف النامي على المساومة مع الاحتكارات والمؤسسات التجارية العالمية .

قواعد واسس النشر

بمجلة العلوم الاجتماعية

مع بداية العام الأكاديمي ١٩٧٥-١٩٧٦ ، تروت هيئة التحرير المشرفة منذ على « مجلة العلوم الاجتماعية » ، المصادرة من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، ان الوقت قد حان لتقييم المجلة بانطلاقة جديدة بعد ان نهجت الهيئات السابقة حوال الاموم الثلاث الماضية ، في ارساء القواعد اللازمة لائل هذه الانطلاقة . والآن... وبعد فني علمين كليلين على الانطلاقة الجديدة - ارتلت الجهات المسؤولة من المجلة تطوير قواعد واسس النشر بحيث تلخذ بعين الاعتبار الامور التالية :

الشخصية الداخلية للمجلة :

١ - تطمح المجلة لان تكون منبراً بارزاً من منابر الاكاديميين العرب . وفي هذا المجال ، لا بد من تعزيز نجاح هذا الجانب ودفع المجلة اكثر فلكثر باتجاه فتحها ابلم المساهمات المولدة من جميع ارجاء الوطن العربي وخارجه بحيث تتلكد هويتها كمجلة عربية .

٢ - ترغب « المجلة » في ان تخصص في الابحاث (باللغتين العربية والانجليزية) المهمة بالصروح النظرية والتطبيقية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكرا ومرعا ونقدا) . وفي هذا المجال ، لا بد من التشدد في تصر نشر الابحاث على تلك التي لا ليس ولا غموض حول كونها تمالج جانباً او اكثر من الجوانب المتصلة بالعلوم الاجتماعية . وبعبارة اكثر تحديداً ، تقتصر الابحاث على تلك التي تمالج شؤونا ضمن واحد او اكثر من حقول الاقتصاد ، والمسياسة ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس ، والاثنوبولوجيا . كذلك . فان « المجلة » مهمة ، في الوقت ذاته ، في نشر الابحاث التي ترى سكونتورية التحرير انها ذات علاقة قوية بالعلوم الاجتماعية على الرغم من كون اختصاص مؤلفها يقع خارج الدوائر الخمس المشار اليها اصلاه .

١ - الابحاث والدراسات : الشروط والاجراءات

١ - ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة اعلاه) والتي تهدف الى احداث اشغالات جديدة في هذه القروخ المختلفة .

وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على ان يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم المملادي (٤٠٠) كلمة ، وذلك عدا العواشي اللازمة التي يرجى ان تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

أما الأبحاث التي تعد لاقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب ألا ترسل للنشر إلا بعد أن تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتناسب طريقة عرضها مع الإطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ - وكما يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم إليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعى واضع البحث الملاحظات التالية :

أ - اعتماد الأصول العلمية في أعداد وكتابة البحث .

ب - ألا يكون قد سبق نشره .

ج - أن تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها ، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الإنجليزية أن كان البحث بالعربية ، وبالعربية أن كان البحث باللغة الإنجليزية .

د - تضمين فضاء عنوان البحث بأقل عدد ممكن من الكلمات إضافة إلى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي إليه . ويرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، وبخاصة القسم الذي يعمل فيه ، وعنوانه الكامل .

٢ - ترسل الأبحاث معنونة إلى سكرتير التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة جامعة الكويت ، ص.ب ٤٨٦ .

(- وبعد أن تصل الأبحاث إلى سكرتارية التحرير يتم عرضها - على نحو سري - على محكمين (أو أكثر) من المختصين اللذين توافرت لهم هيئة التحرير سنويا .

٥ - وفي خطوة لاحقة ، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ أصحاب الأبحاث المقدمة بالمراي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية :

أ - يبلغ أصحاب الأبحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها . وإذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث ، تحول الدراسة إلى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرايين .

ب - أما الأبحاث التي يرى مستشارو التحرير وجوب إجراء بعض التعديلات عليها أو الاعتراضات عليها قبل نشرها ، فستعاد إلى أصحابها مع الملاحظات المحددة كي يعمل على إعادتها نهائيا للنشر .

٥ - وفي حالة استحالة نشر بعض الأبحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، أو غير

ذلك من الاسباب ، فان سكرتورية المجلة مستوف بتبليغ اصحابها بذلك .

د - يطلع كل مؤلف نسخة من العدد الذي يتضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجسدة .

٦ - الإبحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى اصحابها .

٧ - تبليغ سكرتورية التحرير اصحاب الإبحاث عن استلامها لأبحاثهم خلال أسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها حول صلاحية البحث للنشر او عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر .

٨ - يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قبوله يعرض دراسته المصينة على مجلات علمية أخرى للنشر ، ان يقوم بتبليغ سكرتورية تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة أخرى على حق للنشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فان المجلة سوف تنظر عن قبول أية أبحاث أخرى في المستقبل من صاحب البحث .

٩ - يبلغ اصحاب الإبحاث المجلة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب . ويراعى في أولويات النشر الاعتبارات التالية :

أ - تاريخ استلام سكرتورية التحرير للدراسة المصينة .

ب - طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، ذلك ان من سياسة « المجلة » عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته .

ج - مصدر البحث ، ذلك ان من سياسة « المجلة » تحقيق توازن بحيث تنشر لأكثر عدد ممكن من الكتاب ومن أكبر عدد ممكن من الأفراد في العدد الواحد .

١٠ - تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة .

١١ - تدفع المجلة لاصحاب الإبحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدورها (٦٠) سنتين ديناراً كويتياً .

ب - مراجعة الكتب :

وبالإضافة الى نشر الأبحاث العلمية المختلفة ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات وتقد لبعض الكتب التي تحالج مواضيع علمية تقع ضمن اختصاصها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقرواعد التالية :

١ - ان تكون الكتب التي مراجعتها هيئة النشر اي صغرة بعد العام ١٩٧٠ ، او لتقترحها السكرتورية وهيئة التحرير للمراجعة .

٢ - ان لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى .

٢ - أن يكون حجم النقد والمراجعة محدود ، صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠) كلمة الا في حالات خاصة ينظر معها الا يعجز ضمن هذه الحدود وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر او غمضي ، الى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومفن واستنتاج .

٤ - أن يرسل منها ثلاث نسخ .

٥ - ان تحوى الصفحة الاولى عنوان الكتاب الحقيقي ، واسم المؤلف ، ودار النشر ، وتاريخه ، مع ذكر عدد صفحات الكتاب ، وثمنه ان امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصيلة ذاتها .

٦ - تدفع « المجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض وتقد أحد الكتب التي تقرأها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٠) ديناراً كويتياً ، علاوة على: مسختين مجانيّتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

ج - ندوة العدد :

وايماناً من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التطور وتعارفي الآراء والاجتهادات وادراكاً منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الأكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستنتج المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية شيقة (محدود ، اشخاص) تصالّح مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات مفعودة بناء على موافقة سكرتارية التحرير . وفي هذا المجال ، نرحب هيئة التحرير بآية اقتراحات شبه تمهيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره أن المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٠) ديناراً كويتياً باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى :٦٠) ستون ديناراً كويتياً .

د - التقارير العلمية :

ومتابعة منها للهنديات والعلاقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٠) ديناراً كويتياً لكل تقرير علمي خاص يطفي بشكل شامل ومنظم الجمار وتنظيم وابحث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الأكاديمية دون أن يتجاوز لك (١٥٠٠) كلمة .

هـ - دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد إليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة . هذا وقد نشرت سكرتارية التحرير بتوجيهه الدعوة الى الجامعات العربية المختلفة بتقديم تقارير شبه مطولة عن نشأة وتطور وأمان النشاط في هذه الجامعات .

و - قلوبوس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الطول المختلفة للمعلوم الاجتماعية ، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الأكاديمية ، حسبنا نحسبنا ، نمر توحد هذه المصطلحات .

ج - مناقشات :

وأخيرا ، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لإبداء آرائهم العلمية فيما ينشر من أبحاث في المجلة . وفي هذا المجال ، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الأعداد المختلفة .

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



فصلية علمية تعنى بشؤون الخليج والجزيرة العربية
السياسة - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - العلمية

رئيس التحرير : الدكتور محمد الرشيد

صدر العدد الاول في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥

- يحتوي العدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :
 - مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
 - عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .
 - أبواب ثابتة : تقارير - وثائق - يوميات - بيلوجرافيا .
 - ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية .

نن العدد : ١٠٠ على كويتي او ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للأفراد سنوياً ديناران كويتيان في الكويت ، ٣ دنانير كويتية في الوطن العربي
« بالبريد الجوي » ، ١٥ دولاراً امريكياً او ٥ جنيهات استرلينية في سائر انحاء العالم
« بالبريد الجوي » .

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية ٨ دنانير كويتية ، في الخارج ٣٠ دولاراً امريكياً
او ١٠ جنيهات استرلينية .

العنوان : جامعة الكويت - مبنى ٢ - الدور الثاني - الخالدية - ص.ب. ١٧٠٧٣
هاتف : ٨١٦٦١٢ - جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .

الشؤون الفلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

تكتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمختصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الاول في مارس ١٩٧١

٢٤. صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات ويهولنا في الشؤون السياسية والثقافية
والمسكوية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللصهيونية
واسرائيل ، الى جانب الابواب الشهيرة الثابتة التي تسجل الاحداث والانشــــــــــــــــــــــــــــــــاطات
الفلسطينية المختلفة .

نس العدد : ٣١/٧ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل.س. في الكويت والعراق ،
٤١/٧ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جوي) :
٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ،
٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٩٠ ل.ل. في امريكا واستراليا وآسيا .
الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من الصادات) ، رأس بيروت ،
بيروت - لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تليفون : التحرير ٢٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ،
بريما : مراهبات ، بيروت .

II. REVIEWS :

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance.

- 1 - The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)
- 2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words)
- 3 - Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.
- 4 - The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.
- 5 - The remuneration for a book review is 20 KD. (\$80 U.S.)

III. SPECIAL REPORTS :

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to :

Managing Editor,
Journal of the Social Sciences,
P.O. Box 5486,
Kuwait University,
KUWAIT.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES :

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields. Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication :

- 1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
- 2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information; exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
- 3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address.
- 4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
- 5) Publication procedures are as follows :
 - a - An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
 - b - If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
 - c - Remuneration for an article accepted for publication will be 60 K.D. (approx 180\$ US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
 - d - Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

imaginative, passionate and reaching beyond all present objective conditions into the erotic birthing of a new subjectivity. But in his advice to the New Left to accept the need for organization, he fails to specify what kind of organization he means. Also, while asserting that capitalism will be destroyed by the needs it has created but cannot satisfy, he offers little to explain how the revolution is to come about. His insights and summations are profound and provocative though at times exaggerated. His style is clear, yet in sections of the book his ideas are difficult to comprehend.

Marcuse refuses to admit that the American capitalist society could be much more resilient and absorbent than he has till now pictured it to be. By the time the book was written the New Left had lost much of its influence and strength, yet Marcuse has held to the view that this movement has the potential to be a substitute for the working class and that it does constitute a genuine revolutionary vanguard in advanced capitalist societies.

In summary, Marcuse's book carries to the capitalist society some bad news and some good news. The bad news is that their society is doomed; the good news: Do not worry, the disaster is a century away.

counsels frustrated radicals not to drop out but to regroup, develop a new sensibility, a new rationale, and to undergo a long process of education in preparation for an ultimate switch to large-scale political action. His tone has obviously mellowed from that of the sixties. However, Marcuse has not changed his views of the system. The fact that the book was written with the help of a grant from the Hartford Arts Foundation and was published under the auspices of the Unitarian Universalist Association might, though it should not, suggest that Marcuse had been absorbed by the society whose demise he confidently predicts.

Counterrevolution and Revolt provides a fundamental new approach to the question of socialism. Dedicated to what its author conceives as the socialist transformation of society, it is not identical to orthodox Communism in regards to what this means, and how it is to be achieved. Its main thrust—shared despite the differences with Frantz Fanon's *The Wretched of the Earth* and Régis Debray's *Revolution in the Revolution*—is characterized by its dismissal of the working class as the main and indispensable agent of socialist change. Furthermore, Marcuse ignores the fact that Marx had conceded the possibility of thorough systematic change by democratic methods in some industrial countries, notably England and America. Capitalism, Marx said, would not allow itself to be peacefully transformed in the interests of proletarian democracy and such a situation left only one solution: the violent overthrow of the system. This remained the *raison d'être* of the New Left which looked up to Marcuse as its philosopher and guiding spirit.

In his political remarks, Marcuse rejects Leninist orthodoxy (dictatorial cadres, mass parties, "seizure of power", and centralized dogma). He praises decentralized and anti-bureaucratic order. He posits "worker's control" as an essential part of the answer to the dominantly alienated labor. But when it comes to culture, instead of moving toward the possible cultural dialectics of liberation, he comes out in defense of traditional art. However, it is in this review of the connection between art and revolution, and his description of the "antagonistic unity" of politics and art, that he is at his best.

Marcuse rightly points out that we do not need political and social changes alone, but a transformation of consciousness that is

Herbert Marcuse, COUNTERREVOLUTION AND REVOLT.

Allen Lane, the Penguin Press, 1972. Pp. 138.

Reviewed by: M. Daoudi*

"In terms of day-to-day effect", said a *New York Times Magazine* article in 1968, "Herbert Marcuse maybe the most important philosopher alive. For countless young people, discontented, demonstrating or fulminating, on campus or in the streets, here and abroad, this 70-year-old philosopher is the angel of the apocalypse. 'Away with the world's mess', his message seems to say. 'Let us have a clean, revolutionary, new start'. But all that was in the 1960's; by the early 1970's the aging guru of the New Left seemed intent on new directions, as his latest book indicates.

Herbert Marcuse's *Counterrevolution and Revolt* consists of three essays and a short conclusion. It starts with the pronouncement that we are in the midst of a vehement counterrevolution of "monopoly capitalism" which may succeed in creating a long-term "barbarian civilization". It centres on the theme that capitalism has been so successful in delivering the goods that it has reduced the revolutionary potential of the industry working class in advanced countries: "To say that this class has much more to lose than its chains may be a vulgar statement, but it is correct". The book concludes with the warning that authentic revolutionary change "may take all but a century", if it ever comes.

The general interest of Marcuse lies in the critical reappraisal of some aspects of the movement which he helped to inspire. As against the advancing counterrevolution, which is not Fascism, but which may yet "set in motion a far more brutal and comprehensive machinery of control" than was the case with Fascism, there stand only the tiny forces of the New Left, aware as the mass of the people are not both of the dangers of the present and of the possibilities of human liberation. He

* Ph.D. Candidate, Department of Government and International Studies, University of South Carolina.

54. Cited by J. H. Elliott in "Mediterranean Mysteries: A Review of Fernand Braudel's 'The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II,' Vol. 1, *The New York Review*, May 3, 1973, p. 27.
- Barrington Moore, Jr., in his *Social Origins of Dictatorship and Democracy* (Boston: Beacon Press, 1966), p. 460 has written: "Historical generalizations are not immutable laws like those of physics: the course of history reflects mainly an effort to escape the bounds imposed by previous conditions expressed in such generalizations."
55. Thomas McPherson, *Social Philosophy* (London: Van Nostrand Reinhold Co., 1970).
- Yehezkel Dror, "Prolegomena to Policy Sciences," *Policy Sciences*, Vol. I (1970), pp. 135-150.
56. Cited in Ralf Dahrendorf, *Essays in the Theory of Society*, (Stanford: Stanford University Press, 1968), pp. 74-75.
57. Stein and Vidich, *op. cit.*, p. 168.
58. Harry G. Johnson, "The Consequence of Keynes," *Times Literary Supplement*, No. 3, 805, February 7, 1975, p. 10.
59. Those advocating "Policy Sciences" are especially guilty of this oversimplification. For some idea of the administrative complexity and expertise involved in social administration; see Kramer, *op. cit.*, pp. 221-36.
-

41. John R. Platt, *Perception and Change: Projections for Survival* (Ann Arbor: The University of Michigan Press, 1970), pp. 168-9. Also see Joseph P. Martino, "Science Indicators: Charting the Progress of Research," *The Futurist*, Vol. IX, No. 1, February 1975, pp. 44-48.
42. Ravetz, *op. cit.*, Part IV. Also see Irving Louis Horowitz, *Foundations of Political Sociology*, (New York: Harper and Row, Publishers, 1972), Chapters 16-20.
43. Ravetz, *op. cit.*, p. 340.
44. *Ibid*, 321-25.
45. Yehezkel Dror, "Teaching of Policy Sciences: Design for a University Doctorate Program," *Social Sciences Information*, Vol. 9, No. 2, April 1970, pp. 115-16.
46. Ralph M. Kramer, "The Influence of Sponsorship, Professionalism and the Civic Culture on the Theory and Practice of Community Development," *International Review of Community Development*, No. 25-26, Spring 1971, pp. 222-23.
47. W. G. Runciman, *A Critique of Max Weber's Philosophy of Social Sciences*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1972).
48. Nigel Harris, *Beliefs in Society*, (Harmondsworth: Pelican Books, 1971), p. 26.
49. Duncan MacRae, Jr., "Scientific Communication, Ethical Argument and Public Policy," *American Political Science Review*, Vol. 65, No. , pp. 38-50.
50. Peter L. Berger, "The Liberal as Fall Guy," in *Don't Just Do Something*, (Santa Barbara: The Center for the Study of Democratic Institutions, 1972), p. 76.
51. Kramer, *op. cit.*, pp. 223-24.
52. I am using the categories adopted by Robert A. Nisbet, "Sociology as an Art Form, in Stein and Vidich, *op. cit.*, pp. 158-9.
53. I am closely following the argument and problems presented by Ted Gurr and Hugh D. Graham, *Historical and Comparative Perspectives on Violence in America: Themes for Consideration in Comparative and Historical Essays*, (Working paper presented to the National Commission on the Causes and Prevention of Violence, n.d.), pp. 1-6.

28. *Ibid*, 355, 384-5.
29. Pinker, in Burrell, *op. cit.*, p. 10.
30. Malthus wrote:
 "A man who is born into a world already possessed, if he cannot get subsistence from his parents on whom he has a just demand, and if the society does not want his labour, has no claim of right to the smallest portion of food, and, in fact, has no business to be where he is. At nature's mighty feast there is no vacant cover for him. She tells him to be gone and will quickly execute her own orders, if he does not work upon the compassion of some of her guests. If these guests get up and make room for him, other intruders immediately appear"
- Reverend Thomas R. Malthus, *An Essay in the Principle of Population* (London: J. Johnson, 1803), Chapter VI, p. 531.
31. Lerner, *op. cit.*, 19.
32. *Ibid*, 20.
33. See Maurice Natanson, ed., *Philosophy of the Social Sciences: A Reader* (New York: Random Souse, 1963).
34. Weissman, *op. cit.*, p. 29.
35. Edwin M. Lemert, "Social Problems," *International Encyclopedia of the Social Sciences*, (New York: The Macmillan Col., 1968), Vol. 14, pp. 452-59.
36. Mills, *op. cit.*, p. 21. This is not to say that have not been nor are no strong differences of opinion within social administration. But in social administration the controversy has been essentially over how to treat social problems, e.g., microscopically, macroscopically, residually, etc., and not over whether the provision for social problems should be social administration's *raison d'être*.
37. Anthony R. Stone, "The Interdisciplinary Research Team," in the *Journal of Applied Behavioral Science*, Vol. 5, No. 3, 1969, p. 357.
38. Ravetz, *op. cit.*, p. 384.
39. Birrell. *op. cit.*, p. 9.
40. "Wraparound," *Harper's*, Vol. 250, No. 1498, March 1975, p. 9.

15. Quentin Gibson, "Facts and Values," in W. D. Burrell, *et al*, *Social Administration: Readings in Applied Social Sciences* (Harmondsworth: Penguin Books Ltd., 1973), pp. 307-320. See also Arnold.
16. Cited in Thomas D. Watts, "Value Problems in the Quest for Sanction in Social Planning," *Kansas Journal of Sociology*, Vol. IX, No. 1, Spring 1973, p. 32. Also see Gunnar Myrdal, "How Scientific are the Social Sciences," *Journal of Social Issues*, Vol. 28, No. 4, 1972, pp. 151-170.
17. Thomas S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolution*, (Chicago: The University of Chicago Press, 1962).
18. *Ibid.*, X, 6, 10, 23-24, 37. Also see D. Shapere, "The Structure of Scientific Revolutions," *The Philosophical Review*, Vol. LXXIII, 1964, pp. 383-94.
19. Modified from Harold Lasswell, "The Policy Sciences," *The International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: The Mac-Millan Co., 1968), p. 181.
20. See Harry H. Eckstein, *The Concept "Political Systems: A Review and Revision"*, (New York: American Science Association Annual Meeting, September 4-7, 1963), p. 4 and *passim*.
21. Burrell, *op. cit.*, Part I, pp. 9-65.
22. Cited in Irving Weissman, *Social Welfare Policy and Services in Social Work Education*, (New York: Council on Social Work Education, 1959), Vol. XII, p. 23.
23. *Ibid.*, 12.
24. This is a modification of the definition of health developed by the World Health Organization. *Ibid.*, 30.
25. Alex Inkeles, "The Subject Matter of Sociology," in Burrell, *op. cit.*, p. 70.
26. One of the most thoughtful discussions in C. Wright Mills, *The Sociological Imagination*, (New York: Oxford University Press, 1959). Also see Maurice Stein and Arthur Vidich, *Sociology on Trial* (Englewood Cliffs, Prentice-Hall, Inc., 1963).
27. Quoted in Jerome R. Ravetz, *Scientific Knowledge and Its Social Problems* (Oxford: Clarendon Press, 1971), p. 385.

Henry W. Riecken, "The Federal Government and Social Science Policy in the United States," in A. B. Cherns, et al, *Social Science and Government Policies and Problems*, (London: Tavistock Publications Ltd., 1972), p. 175.

6. Needless to say, different authors, reflecting various historical logical and cultural traditions include and exclude different descriptions from the list of social sciences, thus, Edwin R. A. Seligman in "What are the Social Sciences?" *Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: The MacMillan Co., 1937) Considered Political Science, Economics, History, Jurisprudence, Penology, Sociology, Social Work, Ethics, Philosophy and Psychology as Social Sciences (pp. 3-7). In the more recent *International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: the MacMillan Co., 1968), the social sciences are seen as being comprised of the following disciplines: Anthropology, Economics, Geography, History, Law, Political Sciences, Psychiatry, Psychology, Sociology and Statistics, (pp. XIX-XXII).
7. Ward opposed the "laissez-faire" sociology of Herbert Spencer and W. G. Sumner. He wrote *Applied Sociology: A Treatise on the Conscious Improvement of Society by Society*, (Boston: Ginn and Co., 1906) to bring "applied sociology" to the attention of his academic confreres.
8. For a very brief but enlightening discussion, see Scott Gordon *Social Science and Modern Man* (Toronto: University of Toronto Press, 1970), pp. 3-16.
9. Daniel Lerner, ed., *The Human Meaning of Social Sciences* (Cleveland: The World Publishing Company, 1969 ed.), Chapters 1-3.
10. Robert S. Lynd, *Knowledge For What?* (New York: Grove Press, Inc., 1964, ed.), p. 114.
11. Most of the following discussion and categorization are based on Lee Rainwater, *Social Problems and Public Policy: Inequality and Justice* (Chicago: Aldine Publishing Co., 1974), pp. 7-11.
12. *Ibid*, 8-9.
13. Michael Polanyi, *Personal Knowledge Towards a Post-Critical Philosophy*. (New York: Harper and Row, Publisher, 1962), pp. 54-5.
14. Rainwater, *op. cit.*, p. 11.

FOOTNOTES

1. For purposes of brevity, I shall use these terms interchangeable. Some, of course, may protest that social administration is much narrower in scope than social welfare. But as we have defined it, social administration is concerned with theory and practice, learning and application.
2. The definition is by Professor D. V. Donnison and is cited in W. D. Burrell, et al, *Social Administration: Readings in Applied Social Science* (Harmondsworth, Penguin Books Ltd., 1973), p. 9.
3. It has been very common to view social problems as social pathology, value-conflicts, social disorganization, deviant behaviour and social reactions. For a historical and theoretical discussion, see Edwin M. Lemert, "Social Problems," *International Encyclopedia of the Social Sciences*, (New York: The MacMillan Co., and The Free Press, 1968), Vol. 14, pp. 452-459.
4. The quote is from R. M. Titmuss and has been altered. Titmuss wrote that "The Social Services... can no longer be considered as 'things apart'; as phenomena of marginal interest, like looking out of the window on a train journey. They are part of the journey itself. They are an integral part of industrialization," cited in Borrell, *op. cit.*, p. 255.
5. According to Henry W. Riecken, "There are about 110,000 active social scientists in the United States — if 'social science' is defined to include anthropology, economics, geography, history, political science, psychology and statistics. About 60 per cent of them are engaged in university teaching research and service... By far the most numerous psychologists and economists — about 30,000 of the former and 25,000 of the latter. There are perhaps 18,000 historians, 15,000 political scientists, and 12,000 sociologists. The other disciplines collectively number somewhat less than 10,000 members ... It is perhaps of incidental interest to note that ... academic institutions (approximately 150 Ph.D. granting universities organized into 650 disciplinary departments known as the 'social sciences') produce currently about 4000 doctoral degrees a year and that this number is expected to rise to almost 7,500 by 1975.

Note that Burke is concerned about learning, developing and applying strategies to real, concrete situations. He does not exalt novelty nor eschew orthodoxy. Nor does he renounce innovation or exploration. What is overriding for Burke and for this writer is that social administration, if it is to be faithful to its goal of providing and applying strategies for the resolution and prevention of social problems, must require that its students and practitioners become acquainted with the body of accepted social scientific knowledge. This body must be tailored to the needs of social administration and therefore can be expected to be modified in the light of the scope, nature and experience involved and gleaned in confronting social problems. Of equal importance, is the requirement that both students and practitioners of social administration have the ability to bring social scientific knowledge and techniques to bear on social problems and processes. We must, in short, not only study strategies but apply them as well. And only the diversity, depth and broadness provided by the social sciences and supplied by a rigorous, integrated program and curriculum offers us the possibility of attaining these twin objectives. Social administration has a choice: it can serve as an auxiliary tool for dealing with social problems or it can, on the basis of experience, contemplation, research and the mastering of the accepted body of social scientific knowledge, move from an interdisciplinary enterprise to a supradiscipline one. Regardless which choice is made, social administration cannot escape its social scientific heritage, dependence or responsibility. For those who place action above strategy, empathy above intellectual comprehension, I think it prudent to end with John M. Keynes' observation:

... The ideas of economists and political philosophers, both when they are right and when they are wrong, are more powerful than is commonly understood. Indeed, the world is ruled by little else. Practical men, who believe themselves to be quite exempt from any intellectual influences, are usually the slaves of some defunct economist. Madmen in authority, who hear voices in the air, are distilling their frenzy from some academic scribbler of a few years back.

and policy-making may indeed demand social administrative expertise, such, however, is not the case with regard to administrative methods and the design and management of delivery systems. (59) Such arguments simply fly in the face of hard learned and costly experience. In truth, it is similar to the constitution-makers of the first half of this century who simply designed constitutions for countries without any heed to or awareness of basic cultural and social conditions. Not surprisingly, the British modeled constitutions of Nigeria and Egypt proved to be disastrous. And the Weimar Republic whose constitution reflected the most advanced legal thinking of the day contributed to the rise of Adolf Hitler. There are indeed divisions of labour as there are genera and species. Very few of us, however, would go to a general surgeon to have open heart surgery performed. Then why should it be presumed that there are immutable, universal laws governing administration? Here there is absolutely no substitute for the on-the-job experience and expertise that the specialist in social administration has vis-a-vis his subject matter and organizational milieu.

The Goals and Practice of Social Administration

The goal of social administration and the manner in which it should be taught and practiced has, in my opinion, been brilliantly, powerfully and succinctly set forth by Kenneth Burke. Burke has written:

Critical and imaginative works are answers to questions posed by the situation in which they arose. They are not merely answers, they are strategic answers. Stylized answers. For there is a difference in style of strategy, if one says 'yes' in tonalities that imply 'thank God!' or in tonalities that imply 'alas!' So I should propose an initial working distinction between 'strategies' and 'situations' whereby we think of ... any work of critical or imaginative case... as the adopting of various strategies for the encompassing of situations. These strategies size up the situations, name their structure and outstanding ingredients, and name them in a way that contains an attitude toward them.

This point of view does not, by any means, vow us to personal or historical subjectivism. The situations are real; the strategies for handling them have public content: in so far as situations overlap from individual to individual, or from one historical period to another, the strategies possess universal relevance.

2. A sensitivity to the ethical and technical problems involved when doing applied research.

3. Familiarity with the research methods needed for the effective study of social problems.

4. Elegance and clarity in presenting and communicating the results of quantitative studies.

5. The ability to assess and design social indicators and in forecasting alternative futures. Here the emphasis is on initiative, novelty and social inventiveness.

Likewise, our emphasis on the political is part and parcel of the real world that social administration must function in. This is a basic requirement if the student not only wishes to study and recommend policy solutions but to plan and implement such solutions, be he a case worker or social planner. To corrupt an old political aphorism, "politics is the mother's milk" of social life. And those who do not know or understand the rules of the game, the sensitive points and forces at play, are doomed to become disillusioned "dropouts" or callous bureaucrats. In both cases impotence and cynicism are the inevitable and destructive by-products. In sum, the study of politics tailored, of course, to the goals and objectives of social administration, can help us understand and influence, "who gets what, when and how."

Lastly, the same reasons account for the greater concentration on Administrative Theory and Practice. The planning, policies and programs that social administrators design are shaped by and in turn shape the means used to implement them. Without administrative skill and experience, social administration will have to "reconcile itself to the role of a gnat trying to drive a tiger by buzzing around its ears. The crucial fallacy in this point of view is the failure to recognize that, in the absence of a skilled tiger tamer, neither beast will go anywhere in particular — and it is the gnat that loses any sense of direction." (58) In short, the context of implementation is no less important than the contexts of problem discovery and planning and policy justification. There is a fundamental symbiotic relationship between the two. But there is another problem that is equally deceptive and destructive. This is that administrative techniques and training are generalizable and that perhaps a separate faculty or school can teach it. That is, while planning

logy along with emphasis in empirical analysis and evaluation has a special role to play. Both can provide the student with the following intellectual assets. (57)

1. The specification of possible areas of field work as the researcher leans upon the educated perspective of his predecessors to guide him to important and significant areas of investigation.

2. The criticism of field work while doing it. Alternative perspectives in theory yield alternative perspectives in field observation.

3. The discovery of the limitations of one's original statement of the problem; the continuous study of new data compels new formulations of the problem.

4. The discovery of the limitations of one's own theory by its continuous confrontation with empirical observation.

5. The discovery of new dimensions of the problem.

6. The reconstruction of one's problem, field work, and past theory into a further limited and discrete theory to handle the problem. Such a theory is not final nor general but adequate only to the specific problem in the specific field. However, this type of theoretical solution, in turn, provides raw materials for other research posing new problems, and these new problems as they are studied by other investigators in other settings contribute to the continuous cultivation of new theories.

Finally, it is my firm conviction that social administration needs heavy doses of Empirical Research, Analysis and Evaluation, Political Behaviour and Processes and of Administrative Theory and Practice. Indeed, these areas appear to be a very vital core of any social administration program. Social administration is not simply a field and a profession concerned with curing or treating the consequences and effects of social problems. It is and must be preventative and programs. This warrant requires us to know how and why social problems occur and in what manner. In essence, we are returning to the founding fathers of social administration who recognized that philanthropy and altruism were not substitutes for learning and knowledge. We therefore must encourage our students through the quantitative and empirical study and evaluation to develop the following skills:

1. Good quantitative judgment for the criticism and design of quantitative studies of social problems.

Lastly, social administration should enlarge its offerings in Anthropology, Administrative Theory and Practice, Political Processes and Behaviour and Empirical Analysis and Policy Planning and Evaluation. More attention must be given to anthropological materials in order to acquaint students with the diversity and complexity of norms, practices, customs, beliefs, traditions and symbols within and between societies. Unfortunately, it is easily forgotten that a society's "culture" is not a biological or instinctual process. It is a total, shared learning process that prescribes and proscribes behaviour. It is a psychological or mental process, subtle but all pervasive. As members of a society or a subgroup within a society, we interact with images of individuals, objects and institutions. That is, our actions are based on identities, meanings, cues and expectations that we give to our interactions with individuals, groups, objects and institutions. Robert Musil, for example, notes: (56)

The inhabitant of a country has at least nine characters: an occupational character, a national character, a civic character, a class character, a geographical character, a sex character, a conscious character, and an unconscious character, and perhaps a private character as well. He combines them all in himself, but they dissolve by these trickling streams which they flow into and leave again to join other little streams and fill another channel. This is why every inhabitant of the earth has a tenth character as well, which is nothing more nor less than a passive fantasy of unfilled spaces. It permits man everything except one thing: to take seriously what his nine or more other characters do and what happens to them. In other words, then, it forbids him precisely that which would fulfill him.

How men cope and define their problems, the "streams and the channels" that reinforce or undermine social continuity, the psychological images and functions of institutions, and the intensity, extensiveness and congruence of values, norms, practices, are areas that anthropologists have long explored. More concretely, the tremendous cultural variety within societies, e.g., minority and ethnic groups, and between and among societies are patronizingly disregarded by literary intellectuals secular prophets and students (and practitioners) who prefer to generalize from personal experience. Instead of comprehending problems and effectively fostering change, cynicism, contempt and preservation of the status quo are the usual by-products. And it is precisely in this area that Anthropol-

Organizational development (d)	Creating a supportive climate or culture for organizational change.
Violence and coercive strategies (d)	Actions designed to inflict personal injury or property damage.
Nonviolence and direct action strategies (d)	Attempts to change attitudes and/or behavior.
Manipulation (e)	A deliberate act of changing either the structure of the alternatives in the environment or personal qualities affecting choice without the knowledge of the person involved.
Persuasion (e)	Interpersonal influence in which one person tries to change the attitude or behavior of another by means of argument, reasoning, or, in certain cases, structured listening.
Facilitation (e)	Increase the ease with which an individual or group can implement their choice or satisfy their desires.

- (a) Garth N. Jones, **Planned Organizational Change**, New York: Praeger, 1969.
- (b) Robert Chin and Kenneth Benne, "General Strategies for Effective Changes in Human Systems." In W.G. Bennis, K.D. Benne, and R. Chin (eds.), **The Planning of Change**, New York: Holt, Rinehart & Winston, 1969.
- (c) Gerald Zaltman, Philip Kotler, and Ira Kaufman, **Creating Social Change**, New York: Nolt, Rinehart & Winston, 1972
- (d) Harvey A. Hornstein et al, **Social Intervention: A Behavioral Science Approach**, New York: Free Press, 1971.
- (e) Donald Warwick, "Ethical Issues in Social Intervention," working paper, 1972, York University.

(Source: Gerald Zaltman).

TABLE 2
TYPOLOGY OF CHANGE STRATEGIES

Coercive strategies (a)	Nonmutual goal setting and one-sided deliberativeness.
Normative strategies (a)	Compliance achieved through the issuance of directives based on values internalized as proper and legitimate.
Utilitarian strategies (a)	Control over the allocation of resources serving as rewards and punishments.
Empirical-rational strategies (b)	Provision of rational justification for action
Normative-reeducative strategies (b)	Change of attitudes, values, skills, and significant relationships.
Power-coercive strategies (b)	Application of moral, economic and political resources to achieve change.
Power strategies (c)	Use and/or threat of force
Power strategies (c)	Bias in the structuring and presentation of a message; use of reasoning, urging, inducement based on rational and/or emotional appeals.
Reeducative Strategies (c)	Communication of fact and relearning through affective and cognitive change.
Individual change strategies (d)	Use of change among individuals as a means toward social or organizational change.
Data-based strategies (d)	Collecting and presenting data to initiate problem-solving activity and to provide a basis in which to root decision.

5. The Effects of Concessions and Reforms in Response to Group Violence. Are there conditions that reward violence and encourage its recurrent use? Can we distinguish concessions which are temporary and designed to "narcotize" and those which provide discontented people with the means to attain their goals? For example? What effect has the dole and work programs had?

Such an historical perspective has the virtue of informing the student about the sources, levels and consequences of violence as a form of social protest and change. It better enables him to identify and understand our own national experiences and legacies and, equally important, contributes to the fashioning of policies, programs and tactics reflecting these experiences and legacies. Ironically, while there is a readiness to admit to cultural diversity, there is an insensitivity and indifference to the historical dimension. Like Topsy, things just happen. The distinguished French historian, Fernand Braudel, thinks otherwise. (54) He has written:

..... (W)hen I think of the individual, I am always inclined to see him imprisoned in a destiny in which he himself has little hand, fixed in a landscape in which the infinite perspectives of the long term stretch into the distance both behind him and before. In historical analysis as I see it, rightly or wrongly, the long run always wins in the end.

Another area that has received scarce attention in the curricula of social administration is philosophy. Much emphasis has been given to professional ethics but too little attention has been paid to value choices, value implications, value consistencies and costs, the behavioral foundations of value commitments and the gulf between the "is" and the "ought." (55) Students desperately lack the conceptual clarity needed for the understanding of society and social problems. Concepts like authority, responsibility, motive, fact, liberty, equality, social control, conformity, value and justice, crucial in any study and comprehension of society, are indiscriminately and contradictorily used. And it is precisely here that a focused but concentrated training in social philosophy is crucial. Without rigorous training in social philosophy, the student regardless of his noble intentions, is unable to confront in-depth strategies for bringing about social change. What are the implications, ethical, conceptual, value, in selecting any of the change strategic enumerated in Table 2 ?

past? Are there similarities and differences in form, intensity and extent?

2. **What groups are engaged in violent forms of protest?** Are there groups where violence is rare and others where it is chronic?

3. **Settings of Violence.** Are there any identifiable cultural attitudes or beliefs discernible for violent or non violent activities? Are there particular socio-economic patterns or political arrangements? Does overcrowding lead to social breakdown? Are some ethnic groups more willing to rely on violent forms of protest regardless of socio-economic conditions?

B. Causes, Processes and Consequences of Violent Forms of Protest

1. **Motives for Group Protest and Violence.** Opposition to particular governments and governmental policies? Demands for socio-economic equality? Demands for 'spaces' of freedom; to manage one's own affairs? Or the protection of a community/class against the threats of other groups? Under what conditions have such motives found the conventional political processes helpful and responsive? And when has violence been used?

2. **Social Sources of the Impetus to Group Violence.** Which factors are most important in prodding groups to action? Is it new ideologies? New interpretations of traditional beliefs? Unfulfilled promises of improvement? Or improving conditions of other groups in which one's group does not share? Or perhaps it is the actual or threatened deterioration in the conditions of life?

3. **The Consequences of Violent Group Actions.** Under what circumstances has the employment of violence achieved the objective of social change? And under what circumstances has the use of violence thwarted/defeated the purposes of those who employed it? That is, have repressive measures rather than reform been the consequence?

4. **The Effects of Forceful Repression on Group Violence.** What kinds of repressive techniques techniques and activities contribute to "law and order" in the short run, but make it possible for remedial action to be taken, rather than intensifying existing opposition?

III

It is not my intention to present a fully developed and detailed program for teaching social administration. Rather I propose to suggest some areas that in my experience appear to be inadequately represented in the curriculum of social administration. Before beginning, however, I should like to emphasize that I am not simply suggesting the wholesale incorporation of courses from other disciplines. As stated earlier, I am opposed to indiscriminate borrowings or course sharing with other disciplines. Rather in the brief discussion that follows, I am simply arguing that the multidimensionality of human, cultural, sociological and technological problems and issues requires more extended training in the social sciences than has hitherto been the case, especially in graduate training.

One of the most glaring absences in social administration is our indifference to history. Students lack historical perspective and often see social problems as *de novo*. There is no knowledge of how problems have been defined or what attempts have been made to deal with them. Society is understood as the here and now and all too often the immediacy of events overshadows the "lessons" of history. Yet there are very compelling reasons for students to study the history of social administration and social problems. An historical examination of the nature and course of selected topics enables us:

1. to set baselines against which to judge present conditions and practices,
2. to evaluate theories of causation and process,
3. to anticipate the effects of certain programs and policies.

Let me give an example. Suppose a student is studying community development and is trying to assess the effectiveness of violence and group protest. Historically, he can look at the problem in the following manner: (53)

A. Characteristics of Violence and Violent Societies

1. Relative levels and types of group protest and violence. To what extent does group violence in contemporary Canada resemble the

goals, even to the extent of giving the community administrative control of the program.

Under what conditions should any or all of the options be considered or selected? Unfortunately, there is no hard and fast rule; different situations and problems require, one might argue, different options. One, of course, may a priori decide that there is only one acceptable, legitimate method; the rest smack of elitism and reflect the gospel of the status quo. But is this a professional or political judgment? Are the choices so black and white that one now becomes either part of the problem or part of the solution?

Clearly one cannot invoke magical rule of thumb. The teaching of social administration, however, must not avoid such problems. It must sensitize the student, confront him with the issues and obstacles. Above all, there must be a full and frank examination of the "Idols of the Profession." (52) The student must first delve into the **Idols of the Tribe**, i.e., the modes of perception and perspectives common to social administration. While they are not final, they are the basic starting point. This is where our professional images, identities, meanings and rationales begin. He must also seriously explore the **Idols of the Cave**, i.e., specialization and application. What do we know? How reliable is our knowledge? Likewise the student must confront the **Idols of the Market Place**, i.e.; the clichés, rhetoric and neologisms that become substitutes for ideas and thinking. Students must be acquainted with the tyranny of words and the debasement of ideas. Lastly, social administration must focus on the **Idols of the Theater**, i.e., the tendency of organizations and individuals to place survival and self aggrandizement above all other goals. Here a heavy concentration of administrative theory and practice and political processes is essential.

To be sure, all of this is easier said than done. Who, after all, wants poorly trained and inept social workers and planners? And this brings us to the final section of the paper, the role of the social sciences in the development of social administration. In the discussion that follows, we shall be dealing with three questions :

- 1) How should Social Administration be taught?
- 2) How should it be practiced?
- 3) What goals should it pursue?

forces, often very inchoate and contradictory. Where one fits into the scheme of things, the choices one makes and where the "buck" stops, are part and parcel of experience, of reflection and personal values. If there is a lesson of history, it is "that everything has its price, everything is a tradeoff. One must try to understand what the options are and then choose to the extent one is able." (50)

As a practitioner, the student of social administration is caught in a tug-of-war. His agency has certain priorities and his clients have certain needs. Often these two are at variance not only with one another but with his appraisal of what should be done. To illustrate the point, let us take community development and resident participation as our example. What should be the degree of resident participation? There are at least seven possible options, each one of which arrogates power to one group at the expense of another. (51)

Option 1: The organization makes a plan and announces it. The community is convened for information purposes; compliance is expected.

Option 2: The organization tries to promote a plan and seeks to develop the support which will facilitate acceptance or give sufficient sanction to the plan so that administrative compliance can be expected.

Option 3: The organization presents a plan and invites questions. It is prepared to modify the plan only if absolutely necessary.

Option 4: The organization presents a tentative plan subject to change and invites recommendations from those affected. It expects to change the plan at least slightly and perhaps even substantially.

Option 5: The organization presents a **problem** to the community and seeks suggestions. It hopes to join forces with the community and make joint decisions regarding the plan.

Option 6: The organization identifies and presents a problem to the community. It defines the limits of possible action and asks the community to make a series of decisions which can be embodied in a plan which it will accept.

Option 7: The organization asks the community to identify the problem and to make all of the key decisions regarding goals and means. It is willing to help the community at each step to accomplish its own

The Counter-Argument

Justice Oliver Wendell Holmes, Jr. once said that "all ideas incite," and ideas about the "human condition," especially with regard to causes and ways of dealing with them, are perhaps most inciteful. It has taken the social sciences quite some time to realize that false a dichotomy exists between fact and value, (47) that society, social programs, policies and problems reflect competing, conflicting values and interests. More often than not, as Nigel Harris has noted, debates over "scientific value relativism," despite academic claims to the contrary, are attempts by one group to impose its values, its goals, its beliefs on another.

The **ideologist** (that is the person with whom the speaker disagrees) is **dogmatic** (loyal to his beliefs), **doctrinaire** (uncomprising, clear), **rigid** (principled), **aggressive** (keen, enthusiastic), **Messianic** (hopeful of a final solution), **apocalyptic** (fears a coming disaster), **totalitarian** (beliefs are coherently unified and relatively comprehensive), **brain-washed** (persuaded), **devoted to myth and illusion** (believes what he believes), and so on.

On the other hand, the **realist** (that is, the speaker or those with whom he agrees) is **flexible** (unprincipled), **pragmatic** (narrow conservative), **cautious** (cowardly), pursues rational interests (empty of vision), **does not look further ahead than is justified by the evidence** (aimless, unprepared), and so on. (48)

Such charges of social administration's failure to be dispassionate are neither surprising nor damning. Being concerned with social problems and public policy, about conditions that many deem to be destructive, immoral and inequitable, controversy over objective conditions and subjective evaluations are inevitable and healthy. In dealing with social problems, from causes, effects and possible solutions, values and goals must clash. In the end, what is crucial is how social administration both as a profession and field of study justifies its philosophical and social approaches and values. (49)

Now let us turn to the charge that social administration encourages passivity and essentially supports the status quo. This, in my opinion, is a much more serious criticism. Professional integrity and craftsmanship are the product of an on-going elaborate interplay of

its own and/or share teachers with other, already established departments. A well-known difficulty with faculty members shared between a new, interdisciplinary endeavor and ... well established discipline(s) and department(s) is the tendency of such faculty members to orient themselves mainly to their well-established disciplines and departments. As a result, their innovative contributions to the interdisciplinary endeavor are minimized and the program is reduced to a multi-disciplinary one. Therefore, a distinct faculty in (social administration) is required. The school should be large enough to include the main relevant disciplines, to teach the basic core courses and, in particular, to prepare and supervise ... workshops.

The Professionalism of Social Administration's Graduates

The Argument

Briefly, there are some critics who believe that social administration is a breeding ground for activists. That more than anything else, the program politicizes people and exalts activism. Simple solutions and rhetoric are the intellectual menu; dogmatic, self-righteous "quackery" in the classroom the consequence. The product that is eventually turned out rates high on glibness and moral outrage but low on "know how."

Not only is social administration chastised for its political aggressiveness but ironically, it is criticized for its political passivity. Ralph M. Kramer, for example, has written: (46)

Professional orientations and organizational restrictions on methodology determine the range and content of issues so that only those issues can be selected that are amenable to the educational methods and techniques open to the professional—namely, those which are ameliorative and nonpolitical, do not lead to conflict, and do not require the use of pressure tactics. At the same time, the consensual and informational strategies employed are a consequence of the relatively noncontroversial and marginal issues selected for group action, which are a reflection of the interests of the sponsor.

Thus, the more things change, the more they remain the same. Social administration does not challenge the status quo, it does not attempt to go to the heart of problems, but simply acts as a "safety-valve."

leadership of the group. Equally important is the problem under investigation. Practical problems, i.e., situations in which there is an awareness that something is wrong, but there is no clear conception of how to correct it, create the greatest strain. In the phases of such problem solving, "definition, information and argument, analysis and decision, execution and control," (43) there are many legitimate areas for disagreement. Technical problems, i.e., those that require the application of existing knowledge, (44) not surprisingly, usually encounter much less difficulty given the nature of the task. But, to repeat, it is the nature of the problem rather than the academic composition of the group that is of singular importance. Thus, it is much harder to deal with race relations (i.e., a practical problem) than with sending men into space (a technical problem).

Lastly, we now turn our attention to the charge that social administration should send students to other social sciences for interdisciplinary training rather than tackle the job itself. While few will deny that given the nature and scope of the problems that social administration deals with, a faculty trained in the other social science disciplines is essential. Why then should they not be permitted to teach their specialties, reflecting, of course, the special needs, emphasis and experience of social administration? Put another way, few argue that the Department of Mathematics should have the sole responsibility for teaching statistics. Psychologists and sociologists have long recognized that such training in statistics, unless tailored to the specific needs and concerns of their disciplines, is often unhelpful. Why, then, should this be different for social administration?

In truth, by sending students to other departments for their social science training or by sharing staff, a multidisciplinary rather than an interdisciplinary focus is encouraged and reinforced. Integration becomes more difficult, rivalry between disciplines are intensified. Instead of examining things from a holistic perspective, such emphasis ensures the maintenance of the status quo: viewing problems from a disciplinary perspective. Yehezkel Dror, a longtime advocate of interdisciplinary programs in teaching, research and professional activities, has observed: (45)

The required diversity of the faculty (in social administration) ... aggravates a problem made difficult by the youth of (social administration) namely, in how far should the program have a full-time faculty of

TABLE I
CLASSIFICATION OF PROBLEMS AND CRISES BY ESTIMATED
TIME AND INTENSITY (WORLD)

Grade	Estimated Crisis Intensity numbers affected times degree of effect)	(if no major effort at anticipatory solution) Estimated Time to Crisis →	
		1-5 Years	5-20 Years 20-50 Years
1. 10^{10} Total Annihilation	Nuclear or RCBW Escalation	Nuclear or RCBW Escalation	(Solved or Dead)
2. 10^9 Great Destruction or Change (Physical, Bio- logical, or Political)	(Too soon)	Famines Eco-balance Development Failures Local Wars Rich-Poor Gap	Economic Structure and Political Theory Population and Eco-balance Pattern of Living Universal Education Communications- Integration Management of World Integra- tive Philosophy
3. 10^8 Widespread Almost Unbearable Tension	Administrative Management Need for Part- icipation Group and Race Conflict Poverty-Rising Expectations Environmental Degradation	Poverty Pollution Race Wars Political Rigidity Strong Dictator ships	
4. 10^7 Large-Scale Distress	Transportation Diseases Loss of old cultures	Housing Education Independence of Big Powers Communications Gap	?
5. 10^6 Tension Producing	Regional Organi- zation Water Supplies	?	?
6. Other Problems — Important, but Adequately Researched	Technical Develop- ment Design Intelligent Monetary Design		
7. Exaggerated Dangers and Hopes			Signals Melting of Ice Caps
8. Non Crisis Problems Being "Overstudied"	Man in Space Most Basic Science		

political scientists and penologists, each group usually working independently of the other, a considerable amount of time to realize that our judicial and corrective systems have failed dismally in dealing with crime and imprisonment. In 1974, for example, the cost of crime and imprisonment in the United States reached a staggering \$90 billion. Not included in this figure were the \$360 million dollars lost in taxes, since prisoners are not wage earners, or the \$540 million dollars given in welfare payments to prisoner's families. To add insult to injury, it is currently estimated that 80 percent of the prisoners are repeaters. (40)

The need for interdisciplinary research and task forces was not simply the result of greed or status mania, but the outcome of our increasing inability to wrestle with serious and persistent social problems. It was not the lure of the boondoggle that encouraged an interdisciplinary perspective, but the threat of disaster. To be sure, there were and are the academic, entrepreneurs and opportunists, but what made their ventures "successful" was the growing recognition that collective rather than individual disciplinary efforts were necessary given the magnitude and multi-dimensionality of social problems. That no one discipline could comprehend, much less cope with, the intricacies of many of our urgent social problems becomes clear when we look at Table 1. (41)

Thus, there was and continues to be an urgent demand for interdisciplinary research and training. This, however, does not deny that many of these programs, both public and private, are hastily conceived or unbelievably pretentious. (42) They are. But there is no intrinsic reason why they must be so. Just as there are good and bad undergraduate and graduate programs, highly competent and exceedingly mediocre academics, so too, are there good and bad interdisciplinary efforts and programs. They must be judged on their performance, not *a priori*. And this leads us directly to the second criticism: interdisciplinary programs in the end disintegrate into multidisciplinary debacles.

Again there is no reason, in principle, to assume that interdisciplinary endeavours must inevitably lead to intellectual chaos. Nor for that matter is there any reason to assume that people trained in and members of the same discipline will automatically cooperate and work effectively. In the end the success or failure of any intellectual undertaking depends on the personalities involved, the organization and

The graduates of courses in such cliché sciences then emerge as manpower-units with spurious qualifications for taking their places as technicians, practitioners, or experts on the growing industry of vacuous research or misconceived technical problems. In such circumstances we can speak of corruption; for there is a sufficient penumbra of uncertainty about the nature of the enterprise, that while it is not universally recognized as a straightforward racket, there is an awareness of something false about it which is best not discussed too openly. (38)

There is another very serious charge levelled against social administration's multi/interdisciplinary focus: namely, it provides the student with little depth and systematic knowledge. A motley, rag-tag collection of skills and learning are the student's intellectual diet and when he is finally "degreed," he is, more often than not, the possessor of a lot of half-baked, vulgarized ideas. He has neither breadth nor depth because he failed to receive rigorous and concentrated training. Indeed, social administration in developing the skills, knowledge, and techniques it requires for its professional mandate would do better to send its students to courses offered by the other social sciences. Why duplicate these programs when the student can get them unadulterated? Surely sociology can offer more courses on methodology, theory, social institutions, etc., than social welfare? If it is true, as is often claimed, that social administration "is a subject based on the study of the broad range of social sciences," (39) why not require students to take considerable course work from the other disciplines? Case-work training and the knowledge gained through experience can and should be taught by a social administration faculty. Is this not the most equitable and rational division of labour?

Counter-Argument

It has taken the academic community, most especially the social sciences, a very considerable length of time to realize that many of the world's most urgent and recurring problems cannot be handled, much less understood, by a piecemeal, technique. For quite some time, economists, for example, who usually see themselves at the apex of the social sciences, failed to recognize that industrial development was much more than building markets, providing credit, training managers or increasing per capita output. That social structure, political institutions and value systems often made the difference whether a country was successfully able to "takeoff." Likewise, it has taken sociologists,

As a field, then, social administration has continually attempted to deal with social problems with the social science tools at its disposal. It has never taken refuge by claiming its first priority was to create an independent, scientific, value-free base of knowledge. It should be recalled that Robert S. Lynd in *Knowledge for What?* and C. Wright Mills in the *Sociological Imagination* not to long ago urged sociologists in particular and social science in general to focus their energies on "urgent public issues and insistent human troubles." (36) In this very fundamental way, social administration has been more modest and more faithful in its enterprise: the synthesizing and application of knowledge to ameliorate and to solve social problems. And in this very basic sense, social administration has been and continues to be a field of study and a profession directly involved in understanding and treating social problems.

The Multidisciplinary Nature of Social Welfare Argument

While it is nice to talk of social administration's problem-solving "mission" and the multi-dimensionality of social problems, it is nevertheless wishful thinking to believe that an interdisciplinary approach is possible. To begin with, the so-called interdisciplinary approach, i.e., "a group of persons who are trained in the use of different tools and concepts, among whom there is an organized division of labour, around a common problem with each member using his own tools, with continuous intercommunication and re-examination of postulates in terms of the limitations provided by the work of other members, and often with group responsibility for the final product," (37) is more fancy than truth. Interdisciplinary groups, given their different interests and training, soon degenerate into multi-disciplinary groups, who go their own ways and do their own "thing." And while it is assumed that a common problem forms the group nexus, in reality it is the lure of large grants that fires the imagination. As soon as the project is approved and the funding begins, the interdisciplinary pretense ends. Thus Jerome Ravetz, a very distinguished philosopher and historian of science, argues that such interdisciplinary projects, in their rush for money and fame, promise much but deliver very little that is useful or new.

... In response to the urgent calls for helpful research, a clever mediocrity can build an empire and attain power and prestige at the expense of those with more caution of scruples...

only effective way to deal with human problems was through an "empirical, quantitative, policy-related method of inquiry." (31) Thus, in order to understand the impact of industrialization on working class families Le Play studied over three hundred families, in different locales and industries, throughout Europe and subsequently published a six-volume study of his findings, *Les Oeuvriers Europeens*. His British counterpart, Charles Booth, a Liverpool shipowner, wrote the *Life and Labour of the People in London* (1891-1903), which was concerned in showing "the numerical relation which poverty, misery, and depravity bear to regular earnings and comparative comfort." (32) Booth's work not only led to his appointment to the Royal Commission on the Poor Law but to the subsequent revision of old-age pensions.

The work of Le Play and Booth established the tradition of empirical, policy related research. Moreover, such research based on the findings and intellectual tools of the other social sciences were not seen as an alternative to social reform and activism, but as a vital complement. Whereas the other social sciences, especially sociology, were concerned with making their disciplines scientific, concerned more with discovering social laws and separating "fact" from "value," (33) social administration was primarily dedicated to applying existing knowledge to the amelioration of social problems.

This is not to say that social administration was not overshadowed by the other social sciences or not directly influenced by them. Since so much of social administration depended on the other disciplines for theories and methods many of its assumptions and methods reflected current thinking in related disciplines. Thus, when the social sciences conceived of social problems in terms of social pathology, i.e., individual abnormalities and anomalies, the practice of social administration was seen to be *residual*, treating the individual by helping him to "adjust" to society. And while the individual was seen to be the primary problem and not social institutions, social administration nevertheless maintained that it was the "proper, legitimate function of modern industrial society (to) help individuals achieve self-fulfillment." (34) Likewise when the Great Depression shifted the focus from social pathology to social disorganization, i.e., crime, poverty, vice, depravity, mental disorder, etc., were now seen as the product of conflict, change, cultural development, social institutions and processes were emphasized instead of individual failings. (35)

Our aim is not try to discredit social science in general or a discipline, e.g., political science or sociology, in particular. Nor for that matter is it our intention to suggest social administration has a "right" to be an "immature" or "cliche" science, too. In this sense, what's good for the social science goose may not necessarily be good or desirable for the social administration gander! Rather we wish to suggest that critiques, especially from the other social sciences, challenging the status of social administration on the grounds of an ill-defined, voluminous subject matter or a paucity of concepts, theory and methodology, are misleading and, above all, not as potent as they first might appear to be.

But we wish to go a step further and argue that not only is social administration a profession and field, subject to the same vicissitudes that the other social sciences experience, but in several basic ways, social administration has been more modest in its enterprise and more faithful to the objectives of social science.

Social administration, it is sometimes forgotten, emerged "as an empirical corrective to certain forms of normative theory." (29) Its founders were not prepared to accept the tragic consequences of industrialization and urban growth as inevitable or unremedial. Instead of accepting the normative arguments such as those put forth by Thomas Malthus, (30) who claimed that the poor had no right to demand a place at "nature's might feast," these individuals sought reform through concrete actions and programs. At first philanthropic activities dominated; it soon became apparent, however, that solutions while necessary, were piecemeal and failed to come to grip adequately with the causes of such problems. For one thing, no one was certain as to how extensive a particular problem was, whether a certain section or specific segment of the population was peculiarly vulnerable to it. Moreover, in order to answer effectively the normative arguments that defended the status quo, it became increasingly necessary to demonstrate how social institutions and processes directly contributed to the introduction and maintenance of such social problems as child labour, prostitution, malnutrition, squalor, bad housing and the like. As a consequence of such activity, the intellectual orientations of social administration were firmly established by the end of the nineteenth century.

The two men usually given credit for this intellectual emphasis are Frederic Le Play and Charles Booth. Both men believed that the

clusion is determined before the work begins. But if the inquiry avoids 'theory' and becomes 'empirical,' it can encounter the pitfall of simplifying its objects of inquiry to homogeneous populations defined by classes of simple data; then the complexity and contrariness of the situation, which created the problem situation in the first place, is lost from view...

It is when immature (social) sciences are enlisted for the solution of practical or technical problems that the most severe strains arise. For this engagement inevitably leads to deceptions, of self and others... A discipline which is unable to establish facts even within its closed world of controlled experience is much less capable of genuinely drawing conclusions about the problems of raw and unstable reality. Of course, a master of the field may possess a personal wisdom of its problems more which enables him to perceive the real situation and its problems more deeply than a person with no special experience; but his conclusions are derived more from his intuitive knowledge, built up informally over a long period, than from any programme of piecemeal research. Yet, there are many temptations to pretend, and to believe, that a large-scale research programme is necessary before adequate decisions can be taken on an urgent practical or technical problem ...

The growth in volume of research provides an opportunity for an expansion of the institutional apparatus, including an academic base. There soon appears a structure of postgraduate and undergraduate course, mainly vacuous in content and largely taught by a mixture of mediocrities, philosophers *manques*, and entrepreneurs. All the contradictions inherent in the teaching of immature sciences are made more acute ... 'Pseudo-science' is not the most appropriate term for such fields, for they are not essentially misconceived in the problems and objects of inquiry. But if we describe them as 'cliche-sciences' we will characterize their distinguishing feature: the genuine insights at their base, which may well be valuable in the education of students whose previous experience is utterly foreign to the area of inquiry, become reduced to cliches as teachers and researchers in the field rub them together in an attempt to produce a plausible facsimile of scientific arguments. And their conclusions too, to the extent that they are not vacuous academic jargon, will be nothing but rearrangements of the cliches that constitute the materials of the field, organized for the best performance of the political functions of a result.

But it is not only subject matter that takes on a will-of-the-wisp quality; so do concepts, theories and methodologies. Social administration is faulted for lacking clearly defined concepts, highly developed theories and sophisticated methodologies. But this state of affairs exists in all the social sciences, with the exception of economics. In political science, for example, there are over 100 definitions of the state alone; there is no clear cut agreement on what is a political party. In truth, not only is there widespread disagreement over concepts, but over what politics entails. The abundance of partial theories and sets of propositions logically and empirically wanting, does not suggest intellectual industriousness, but a failure and inability to assess the merits and utility of these "theories". Likewise the multiplicity of methodologies suggest that a paradigm, deemed to be the *sine qua non* for a mature field of study, is absent. Thus most of the social sciences are suffering the same defects as those alleged to exist in social administration.

Of course, some prominent social scientists have warned against such claims. (26) Paul Lazarsfeld has written:

But sociology is not yet in the stage where it can provide safe basis for social engineering ... It took the natural sciences about 350 years between Galileo and the beginning of the industrial revolution before they had a major effect upon the history of the world. Empirical social research has a history of three or four decades. If we expect from it quick solutions to the world's greatest problems, if we demand of it nothing but immediately practical results, we will just corrupt its natural course. (27)

Unfortunately, it is not always the demands placed on the social sciences that has led to these false expectations, rather it has been the claims and expectations of social scientists themselves. Perhaps no one has recognized this fact more clearly and written more devastatingly about it than Jerome R. Ravetz. (28)

The deepest and most urgent practical problem situations are not discovered or invented; they are presented to us, frequently against our desires, by the processes of human history acting through time up to the present. The framing and solution of practical problems is at risk of encountering a multiplicity of pitfalls, so that the purposes served can turn out to be quite different from those intended ... The first common pitfall is that the objects in whose terms the inquiry is conducted are so tightly bound to a particular ideology that the con-

with little regard for property rights and 'no trespassing' signs. The arbitrary definition of fields of study, while often aesthetically satisfying, is, therefore, generally a poor guide to what is happening. (25)

Historically, all of the social sciences have been unabashed poachers. And it is ironic that such critics should turn a blind eye not only to the genesis of their own disciplines but to their own "trespassing." When a political scientist examines "socialization" and discusses learning theory, perception, norms and values, communication networks, occupation, class, education, is he willy nilly a psychologist, a sociologist or a social psychologist? If he is still a political scientist, why borrow heavily and often indiscriminately from other disciplines? Should not these disciplines, given the division of labour and the subject matter, study socialization? The political scientist as well as "poachers" from the other social sciences will claim that the problem interests them or the theory and methodology that they freely borrow are not the exclusive property of any discipline. Why, then, should a double standard be applied to social administration?

I give the example of the political scientist who studies socialization to demonstrate how the subject matter of what would appear to be clearly defined disciplines continually expands and contracts. Does such flux suggest growth or the absence of a field of study? While I use political science as an example, simply because it is the discipline I know best, other examples can be readily drawn from psychology, economics, anthropology, and, above all, sociology. The point to be stressed is that it is the researcher's interest, what he defines as a problem, that is paramount in understanding what is happening in a discipline, not the discipline's definition of itself. And, despite claims to the contrary, there is no exclusive subject matter that separates one social science from the other. Thus, political scientists no longer focus on the tomes of constitutional law scholars but instead avidly read and attempt to apply the work of Max Weber, Emile Durkheim, Robert Merton and Talcott Parsons, all sociologists; Karl Marx, John Maynard Keynes and Gunnar Myrdal, economists; Edmund Leach, Claude Levi-Strauss and Radcliffe-Brown, anthropologists; Sigmund Freud, Abraham Maslow and Jerome Bruner, psychologists. Marshall McLuhan, a professor of English, John Platt a biophysicist, Buckminster Fuller, an engineer, are all grist for the political scientist's mill.

social administration is not primarily concerned with knowledge, with facts and the explanation of facts, but with the grandiose, if not utopian, pursuit of solving mankind's problems.

Social welfare is a state of complete physical, mental and social well being and not merely the amelioration of specific ills. The enjoyment of the highest attainable **standard of life** is one of the fundamental rights of every human being without distinction of race, religion, political belief, economic or social conditions. The **welfare** of all peoples is fundamental to the attainment of peace and security and is dependent upon the fullest cooperation of individuals and States. The achievement of any State in the promotion and protection of **social welfare** is of value to all. Unequal development in different countries in the promotion of **social administration**, particularly in relation to the abolition of poverty, is a common danger. Normal development of the child is of basic importance; the ability to live harmoniously in a changing total environment is essential to such development. The extension to all peoples of the benefits of **social**, psychological, medical and related knowledge is essential to the fullest attainment of the social welfare. Informed opinion and active cooperation on the part of the public are of the utmost importance in the improvement of the **welfare** of the people. Governments have a responsibility for the **social welfare** of their people which can be fulfilled only by the provision of adequate social and economic measures. (24)

How can anyone, except Plato's philosopher king, extract a unifying set of concepts or coherent subject matter? Given the magnitude, complexity and changeability of problems, where does one begin? How indeed does one provide professional training given such a "vast, varied and voluminous" subject matter? Is it no wonder then that social administration's road to hell should be paved with good intentions? Surely, the division of labour that exists between and among the other social sciences is more rational, relevant and effective?

b) Counter-Argument

Alex Inkeles has recently written that

Decrees dividing the realms of human learning have none of the force of law. Scholars and scientists go where their interests lead them; they study what they like when they wish; they are natural poachers

2. The subject matter of social administration is so inclusive that it contributes to a "jack of all trades and a master of none" mentality.
3. There is a paucity of theory and methodological sophistication resulting in indiscriminate borrowing from the other social sciences.
4. Social administration relies on *ad hoc* solutions, and holds little promise for the development of systemic knowledge and "structured rationality" in dealing with social problems.
5. Social administration is a breeding ground for "activists" or "ideologues," not highly trained specialists.
6. Paradoxically, social administration is an elaborate employment agency that reinforces the status quo. It provides the manpower to treat the victims of the social system and does not deal with the "causes."

Are these claims true? And if they are, what damage do they do to the credibility of social administration as a profession and intellectual enterprise? For the sake of convenience, we shall deal with these claims under three headings: a) the ill-defined subject matter, b) the multi-disciplinary nature of social welfare and c) the professionalism of its graduates.

The ill-defined subject matter

a) Argument

The distinguished scientist, Sir Julian Huxley, has observed:

The lack of a common frame of reference, the absence of any unifying set of concepts and principles, is now, if not the world's major disease, at least its most serious symptom. (22)

For some, Huxley's observation is especially apropos for social administration. Rarely is any precise statement given on the class of phenomena that social administration proposes to study: instead, what is more often the case, social administration is defined in terms of objectives, e.g., combatting "want, disease, ignorance, squalor and idleness." (23) Indeed, the definition of social welfare adapted from the World Health Organization would appear to attest to the claim that

and evaluating the relevance of available knowledge, and for systematic and effective problem solving. (18) In sum, then, we are unable to: (19)

1. clarify and identify problems;
2. describe problems;
3. analyze problems;
4. rationally apply available knowledge;
5. forecast future developments;
6. invent, evaluate and select alternative solutions and moral positions.

Thus a political scientist in defending his discipline's autonomy will normally argue that politics is concerned with "who gets what, when, how" or with the "authoritative allocation of values" or with the activities "of the most inclusive structures in a society that have recognized responsibility for performing, at a minimum, the function of goal attainment by means of legitimate decision." (20) He will most likely brag about the conceptual "richness" of his field, citing the "state," "political" parties, "the machine," and "lobbying" as examples *par excellence*. He will in all probability give a *tour d'horizon* of the discipline's intellectual arsenal mentioning the sophistication of the methodologies employed in voting studies and the power of stratification (elite), pluralist and deterrence theories. And if not overwhelmed by false modesty, he may end his discipline's defence by citing Aristotle: politics is the "master science."

Needless to say, if one wants to discredit, belittle or ignore an academic enterprise, one of the most potent means is to deny that it is a field of study or has a paradigm. And where social administration is concerned, critiques of this kind are legion. One merely has to peruse the professional journals or standard textbooks to see the defensive postures taken, the thousands of pages devoted to justifying social administration as a field and delimiting its subject matter and methods of enquiry. (21)

The critiques of social administration usually take the following form:

1. Social administration is not a field of study; it is a residual category where refugees from various disciplines gather.

evaluation, the ends in the last analysis reflect "operational moral codes." The choice of certain policies and hence solutions cannot escape these evaluative judgments. (15) As Gunnar Myrdal has noted:

That a term is value-loaded is, even when used in scientific inquiry, not of itself a ground for objection. It has been a misguided endeavour in social science for a little more than a century to seek to make 'objective' our main value-loaded concepts by giving them a 'purely scientific' definition, supposedly free from any association with political valuations... There is no way of studying social reality other than from the viewpoint of human ideals. A 'disinterested social science' has never existed and, for logical reasons, cannot exist. The value connotation of our main concepts represents our interest in a matter, gives direction to our thoughts and significance to our inferences. It poses the questions without which there are no answers. (16)

Ideally, then, these are the tasks of social science. Regardless of discipline, this is the stuff of the social science enterprise:

1. The study of man as a "social animal," from norms, values, expectations and practices, to social institutions, processes and problems.
2. The development and dissemination of knowledge, from data gathering to the devising and application of theoretical and methodological tools of analysis.
3. The identification, definition and solution of social problems.
- b. The positing of alternative moral codes.

II

Philosophers of science usually argue that a field of study, a "discipline" must have a clearly defined subject matter and a relatively specialized and developed set of concepts, methods and theory. According to Thomas Kuhn (17) this is how disciplines have historically developed, how knowledge has grown and how problem solving has been possible. Without a paradigm, i.e., a clearly defined subject matter and developed set of intellectual tools, theoretical and methodological, anarchy reigns and we are not able to unravel mysteries or go beyond *ad hoc* solutions. The absence of a paradigm deprives us, if we push the argument to the extreme, of a process and rationale for selecting problems, for choosing

4. Elite concern. At times individuals holding key economic, political, social and economic positions purposely bring neglected issues into the limelight. A recent case in point is immigration policy and Canada's demographic future.

5. Society-wide concern. The proverbial man on the street forces governments to deal with problems that otherwise would receive low priority. Crime and law enforcement appear to be some of the problems of special concern to the public.

The task of the social scientist, then, is not simply to identify social problems. In addition, he or she must sort out the differing and often contradictory definitions of a problem once it has been isolated. Different groups often operate on different assumptions and consequently play down certain aspects and concentrate on others. The social scientist must try to disentangle these competing definitions by analyzing the implicit and explicit assumptions made by interested parties about the scope, nature and solubility of a problem or set of problems. He does this by scrutinizing and testing these assumptions against empirical reality with finely honed methodological tools. The best in this genre may fairly be termed "connoisseurship." (13) Thus, the social scientist may conclude that what at first appeared to be a problem, e.g., pornography or smoking marijuana, may not be on closer inspection. Or it may be the opposite: a clear and present danger exists requiring governmental intervention. If the latter situation occurs then the social scientist must contribute to finding some solution. It is here that the social scientist's knowledge of social processes comes to the fore. For it is with this knowledge that the social scientist seeks to discover the "strategic points of intervention in the social structures and processes that produce the problem." (14) There is one final step demanded of social scientists and this is, for some, the most debatable. Namely, the social scientist should suggest "alternative moral points of view" in assessing social problems. The assembling and interpretation of facts are not, despite claims to the contrary, value-free. "Facts speak for themselves, but do not select themselves." Try as he may, the social scientist cannot dissociate himself from moral prescriptions and value judgments. One therefore cannot simply take refuge by talking about the pros or cons of a particular policy relating to abortion, for example, without at the same time becoming involved with contending moral alternatives. Means must be related to ends and while the means are subject to technical

enterprise. It is this "concern for man himself and his fate," as Albert Einstein recognized, that "must always form the chief interest of all technical endeavours." This fact, Einstein exhorted, must never be forgotten or compromised in the "... midst of diagrams and equations." (10) How much more so for social administration!

The recognition, identification and definition of social problems vary of course temporally, spatially and culturally. What may be a problem at one time or in one place may not be in another time or place. In this sense, then, the repertoire of social problems confronting social scientists is neither universal nor fixed; it changes in complexion, substance, meaning and urgency. Like Sisyphus who struggled valiantly and repeatedly to push a huge boulder to the top of a mountain only to have it fall, again and again, the social sciences are continually involved in defining, analyzing and solving social problems

The awareness of a social problem, i.e., how and to whom a problem becomes salient, (11) is, of course, not the exclusive preserve of social scientists. The process of discovery can and often does come in many different forms. Among the most common methods of problem identification, the following stand out in their frequency. (12)

1. Detached scholarly diagnosis. While scholars select a problem because it interests them or effects them directly, it does not follow that they are indifferent or opposed to doing their work as thoroughly and as carefully as possible. In short, they wish to have their work stand up to the careful scrutiny of empirical and logical criteria. Thus, the researchers who worked on *The Limits to Growth* and called our attention to the profligate waste of the earth's resources attempted to assure their professional credibility by the manner in which they conducted their research and presented their findings.

2. A "Voice in the Wilderness." The identification of problems can come about when individuals "publicize and dramatize" a situation otherwise ignored. Ralph Nader is perhaps the best known practitioner of this method.

3. Pressure group activities. The collective action of individuals to assert the presence of a condition previously ignored is fairly commonplace. The issues of child labour, cruelty to animals and racial discrimination owe a good deal of their prominence to such lobbying techniques.

is a first attempt to map out the role that the social sciences are to play in the development of social administration, both as an academic field of study and as a profession.

THE SOCIAL SCIENCES

What do we mean when we speak of the social sciences? Ironically, despite the ubiquity of the term and the existence of over 100,000 specialists calling themselves social scientists, (5) there is no agreed upon definition or universal system of classification. Part of the difficulty rests with the relative infancy of most of the disciplines collectively known as the "social sciences": Anthropology, Economics, Geography, History, Law and Jurisprudence, Political Science, Psychiatry, Psychology, Social Administration, Sociology and Statistics. (6) It is often forgotten that many of these disciplines are of recent vintage, that many obtained their autonomy during the latter part of the nineteenth and early part of the twentieth centuries. It was in 1865, for example, that courses focusing on social problems were first introduced into the curricula of many North American universities; and it was not until 1906 that "applied sociology" or what we call social administration today, thanks to Lester F. Ward, became academically acceptable. (7) Before as well as during this period, most of the disciplines that we today call the social sciences were classified as belonging to moral philosophy, theology and jurisprudence. (8) Not surprisingly, then, until recently, more effort was spent on establishing the autonomy of a discipline rather than on unearthing the theory and perfecting the practice of social science. (9)

Yet the problem remains: What precisely do we mean when we speak of the social sciences? For us, the social sciences are concerned with the behaviour of man in society, the role and impact of social institutions and practices and the genesis and solution of social problems. Put another way, it is not the method or theory that makes social science unique; it is its subject matter. That is, regardless of the distinct character and division of labour and the intellectual and methodological variety that exist between and among the disciplines of social science, they are bound together in a common enterprise. They are committed to the knowing and understanding of society, the conditions and processes that form, shape and direct human interaction. And, equally important, they are committed to comprehending, defining, clarifying, evaluating and solving social problems. This is the *sine qua non* of the social science

2. How should it be taught? Should emphasis be placed on case-work practice? Or should the focus be on empirical research and/or theory building? Perhaps the main thrust should be on social policy and policy making? Should a sociological or psychological perspective dominate?
3. How should it be practiced? Should consensual and apolitical activities be the *modi operandi*? Or should the profession encourage political activism and direct involvement? Should it focus on administrative involvement? Information and advisory functions? Social control? Or should it be task centred?
4. What goals should it pursue? How should social administration deal with such problems as liberty, equality, social control and conformity? Should it attempt to integrate various disciplines and concentrate on policy analysis, policy strategies and social engineering?

While analytically distinct, these four questions are intimately and inextricably bound together. They have a common fate; the answers we give to one cannot but affect the answers we give to the others. By defining social administration in a particular fashion, we are likewise defining or significantly delimiting its teaching, practice and goals. We, of course, can avoid such contentious problems by claiming social administration is what social administrators do. But this is question-begging and is tantamount to putting one's head in the sand like the proverbial ostrich. The intellectual and professional problems confronting social administration are real and especially so in their consequences. It is necessary for us to do some stocktaking, to consider where we are and where we wish to go. Such self-examination" ... can no longer be considered as a 'thing apart'; as a phenomenon of marginal interest, like looking out of the window on a train journey. They are part of the journey itself." (4)

In the discussion that follows, I shall attempt to provide some answers to these questions. There are, of course, no definitive answers and I do expect and hope to receive alternative views and opinions. Above all, the paper is meant to stimulate discussion. And it may well be that when all is said and done, we will agree to disagree. Or it may be that positions hitherto deemed to be in direct opposition may have more in common than originally recognized. In any event, this paper

Social Administration and Social Science

Joel Prager *

Nothing is more terrifying than ignorance in action. (Goethe)

To know the truth partially is to distort the Universe ... An unflinching determination to take the whole evidence into account is the only method of preservation against the fluctuating extremes of fashionable opinion. (Whitehead)

It is often said that the road to hell is paved with good intentions. Not surprisingly, social administration (or social welfare) (1) is frequently cited as proof *par excellence* of this cliché. For many, indeed, too many, social administration promises much, tries hard, but delivers very little. That people should freely criticize and have "salient misgivings" about social welfare as a field of study and as a profession is understandable. As a field concerned with "the study of the development, structure and practices of social services," and the "attempt to apply social sciences to the analysis and solution of a changing range of social problems," (2) controversy over its practical efficacy and theoretical character is inescapable. Moreover, as a profession intimately, directly and visibly involved in social pathology, value conflicts, social disorganization, deviant behaviour and social reactions, it is in the frontlines, dealing with the victims and casualties of society. (3)

While criticism of social administration comes in many different forms and from many quarters inside and outside the profession, for the purposes of this paper we are primarily interested in those that question social administration's academic and professional *raison d'être*. In particular, we are interested in those critiques that raise four fundamental questions:

1. What is social administration? Is it a field of study? A supradiscipline? Or is it a multi-disciplined grab bag lacking any coherent theoretical framework or methodology?

* Professor of Political Science at the University of Calgary.

19. Guidelines for the Acquisition of Foreign Technology in Developing Countries, with special reference to technology license agreements, *UNIDO*, United Nations, New York 1973, pp. 7-8.
20. Goldscheider, R., *Assessment and Contractual Arrangements for the Acquisition of Foreign Technology by Developing Countries*, in Finnegan, M., & Goldscheider, R., "Current Trends in Domestic and International Licensing, Practising Law Institute, New York City, 1976, pp. 506-508.
21. See Knickerbocker, F.T., *Oligopolistic Reaction and Multinational Enterprise*, Division of Research, Graduate School of Business Administration, Harvard University, Boston 1973, pp. 196-200.
22. *Ibid.*, p. 199.

7. Friedmann, W. & Beguin, J., *Joint International Business Ventures in Developing Countries, Case Studies and Analysis of Recent Trends*, Columbia University Press, 1971, p. 370.
8. Vernon, *Multinational Enterprises in Developing Countries: An Analysis of National Goals and National Policies*, *op. cit.*, p. 25.
9. Kurian, K., *Impact of Foreign Capital on Indian Economy*, New Delhi 1966, p. 303, quoted by Wells, *Foreign Investment in Joint Ventures*, ... *op. cit.*, p. 32.
10. Reuber, G.L., *Private Foreign Investment in Development*, p. 4.
11. International Labour Office, *Employment, Incomes and Equality: A Strategy for Increasing Productive Employment in Kenya*, Geneva, 1972, p. 454.
12. Chudson, W., *The Acquisition of Technology from Multinational Corporations by Developing Countries*, Department of Economic and Social Affairs, United Nations 1974, St/ESA/12, p. 41.
13. Vaitsos, Constantine, *Transfer of Resources and Preservation of Monopoly Rents*, Dubrovnik Conference of Harvard Development Advisory Service, June 1970.
14. Deane, R.S., *Foreign Investment in New Zealand Manufacturing*, Vol. 1, Ph.D. Thesis, Victoria University of Wellington, November 1967.
15. Brash, D.T., *U.S. Investment in Australian Manufacturing Industry*, Cambridge, 1966, p. 77, & Rogan, W.P., *British Investments in Australian Manufacturing: The Technical Connection*, Manchester School of Economic and Social Studies, Vol. XXXV, No. 2, May 1967, pp. 145-146.
16. Wells, *Foreign Investment in Joint Ventures* ... *op. cit.*, p. 24.
17. Kurian, K., Mathew, *Impact of Foreign Capital on Indian Economy*, New Delhi, 1966, p. 303, quoted by Wells, *op. cit.* p. 24.
18. Vernon, *Restrictive business practices, The operations of multinational United States enterprises in developing countries, Their role in trade and development*, UNCTAD, United Nations, New York, 1972, pp. 24.25.

facturing the oligopoly's products, its bargaining position vis-a-vis the traditional oligopoly members is likely to improve. The established oligopolists may then be eager to bargain over terms of entry.

However, in its desire to encourage competition among oligopolists, a developing country may regard it wise to attract direct investments by three or four firms in an oligopoly. But it is questionable whether such a policy will produce the desired results. The evidence shows that when the industry leaders in tight oligopolies rapidly counter one another's investments, they may emphasize the modes of competitive conduct that have proved profitable for them all; and these are not likely to include price competition.

If, therefore, the developing country hopes to narrow the gap between the private and social returns on the investments, it should keep in mind that an open door policy to investment by foreign oligopolists is not necessarily the road to this objective. (22)

FOOTNOTES

1. Vernon, R., "Conflict and Resolution between Foreign Direct Investors and Less Developed Countries," *Public Policy*, Fall 1968.
2. Wells, L.T., Jr., "Foreign Investment in Joint Ventures: Some Effects of Government Policies in Less Developed Countries," Presented at the *D.A.S. Conference*, Dubrovnik, Yugoslavia, June 1970, Development Advisory Service, Center for International Affairs, Harvard University.
3. *UNIDO*, Guidelines for the Acquisition of Foreign Technology in Developing Countries, United Nations, New York 1973, pp. 6-7.
4. Vernon, R., *Multinational Enterprises in Developing Countries: An Analysis of National Goals and National Policies*, Prepared for United Nations Industrial Development Organization, Draft, 1976.
5. Deane, R.S., *Foreign Investment in New Zealand Manufacturing*. Vol. 1, Ph.D. Thesis Victoria University of Wellington, 1967, p. 96.
6. Wells, *op. cit.*, p. 33.

The Bargaining Power Towards Industrial Oligopolies

To the individual developing country, the problem of dealing with Western industrial oligopolies may look like this: A few large firms control the technology or bundle of skills it needs. As a result of oligopolistic interdependence, these firms have reached a commonly held conclusion about the international value of their technology or skills; and until the products that have resulted from these technologies reach the later stages of product life cycles, they are likely to have oligopolistically determined market prices. The oligopolists will regard the value of their technology as directly related to these prices.

Although in the eyes of a developing country the value that the oligopolists have placed on their technology may seem far too excessive, it undoubtedly realizes that if it shops around for "fire sales" of technology, it is unlikely to be successful. Should one oligopolist underprice the technology, it could anticipate retaliation from its rivals.

In that situation the developing countries need to become sensitive to what motivates oligopolists to be able to deal with them effectively. The following suggestions were taken from a report presented by Professor Raymond Vernon to the government of Indonesia in 1970. (21)

First, as soon as a developing country allows one member of a foreign oligopoly to set up a local manufacturing facility, it may expect that the other members will want "in" as well. Then the balance of bargaining power has shifted to the side of the developing country. If it is dealing with a concentrated oligopoly, it will have more bargaining power still because of the tendency of firms in such industries to interact intensively. When one member of the club makes a move the others want to follow; and by realizing this, the developing country is in a position to demand a high entrance fee, what a developing country can do is to attract one leader in each industry by means of fairly strong enducements and then plan on hard bargaining with any of the others that wish to follow.

The preceding suggestion may not work if the developing country is negotiating with the member firms of a highly concentrated, stable oligopoly. Yet it need not be powerless in this situation for the evidence suggests that there is nothing like a new rival to bring to life oligopolistic reaction. If the developing country can entice a firm that is not a member of an oligopoly to invest within its borders for the purpose of manu-

There is a crucially important distinction, however, between (a) a transfer of "intangibles" leading to acquisition by the supplying firm of an ownership interest in the receiving enterprise — the supplier's perceived incentive being vitally linked to such ownership — and (b) such a resource transfer taking place on its own merits, with the expected and actual compensation of the supplying firm deriving directly or indirectly from the transfer itself.

Under assumption (b), the foreign know-how is supplied on terms acceptable to the receiving enterprise (and country). From the standpoint of know-how supplier, there exists an acceptable framework within which terms can be negotiated that are sufficiently attractive to bring forth deployment of the skills and techniques being demanded.

In the context of assumption (a) above, the advantages of a joint venture are many. If we assume, for example, a situation in which a foreign proprietor is permitted to own 49% of the equity of the enterprise receiving the technology in a developing country, and also that a given percentage of the proprietor's capital contribution (e.g., 50%) can consist of the licensed technology, under these circumstances the proprietor will supply a portion of the monetary capital needs of the joint venture enterprise, and by virtue of this commitment may be expected to select the most appropriate technology for initial input to the enterprise. The continuing participation and commitment by the proprietor increases also the probability that it will devote serious efforts towards keeping the technology up-to-date and also regularly devoting attention to the welfare of the enterprises. In addition to that, profits realized from the joint venture by the proprietor result in fact from actual earnings, and are not merely calculated on the basis of sales, without regard to profits, as is usually the case in determining royalties; thus the interests of the parties to promote efficiency are identical.

The intimacy and long term relationships fostered by well-structured joint ventures thus provide excellent vehicles for technology transfers to developing countries in the present day context. If proprietors recognize that these arrangements are the "most" they will be able to achieve, they may be expected to participate with a positive attitude. This is particularly true if they realize that their competitors will grasp any serious opportunity they tend to ignore. (20)

Joint ventures, however, may be interesting as a transfer vehicle only in the case where the foreign firm is willing to transfer technology in exchange for an equity position in the venture. This has the effect, perhaps, of heightening the incentive to the foreign firm since it now shares in the good (or bad) fortunes of the recipient firm. Nevertheless, it would seem that joint ventures can be used as an incentive to acquire technology from small and medium sized firms which might not otherwise participate in the technology transfer process.

The In-Flow of Technology in Combination with Joint Ventures

Depending on the over-all investment climate in a developing country and on the size and profitability of the market and its future projections, foreign investors are increasingly willing to participate in equity capital on a minority basis, if majority foreign ownership is not permitted.

When foreign capital participation in joint ventures is below 51 percent technology license agreements assume considerable significance. Though a foreign partner with a minority equity holding of 30 to 40 percent can strongly influence decision making, majority capital ownership by local nationals ensures that various commercial aspects of acquisition of technology will be adequately considered from the licensee enterprise's viewpoint. At the same time, foreign participation in an enterprise ensures, up to a point, that the foreign partner will make technological expertise available. To avoid possible conflicts, it is desirable for both partners to enter into a formal agreement for the transfer of technology. The agreement should of course prescribe the responsibilities, rights and liabilities of each party, the details of the technology to be transferred and the terms and conditions of the transfer.

The extent of foreign equity participation in a proposed joint venture will depend on the amount of technical assistance that may be required from the foreign licensor in production, management and marketing, including exports. The extent of the foreign investment should be reflected in the terms on which the technology is to be transferred. These terms will, of course, depend on the relative keenness of the licensor and licensee for the former's participation in capital investment by the licensor and payments for technology should be viewed independently, as one related to risk capital while the other represents payments for specific know-how. (19)

Reported earnings, remittances and reinvestments of foreign manufacturing subsidiaries of United States — based enterprises in developing countries, 1966 (Millions of dollars)

By percentage of U.S. parent's ownership	Subsidiaries in Latin America	Subsidiaries in Africa & Middle East	Total
95% — 100%	-		
— Reported earnings	222	38	260
— Reinvested in subsidiaries	143	17	160
— Ratio (%)	64.4	44.7	61.5
50% — 94%			
— Reported earnings	60	5	65
— Reinvested in subsidiaries	42	3	45
— Ratio (%)	70.0	60.0	69.2
25% — 49%			
— Reported earnings	26	1	28
— Reinvested in subsidiaries	18	2	20
— Ratio (%)	69.2	100.0	71.4

Source: United States Department of Commerce, U.S. Direct Investments Abroad, 1966, Part I: Balance of Payments Data (Washington D.C. 1970).

If the figures in this table could be taken at face value, they would suggest that, in one limited respect, wholly-owned ventures had performed worse from the view point of the developing countries than had joint ventures. The rate of reinvestment of reported earnings is seen in the table as higher for the joint ventures than for the wholly-owned subsidiaries. Unfortunately, however, the figures are too weak to draw any such conclusion. One problem is that "reported earnings" only covers a part of the benefits derived by United States parents from subsidiaries. Added sums, roughly estimated at about 35 percent of reported earnings, are reported as royalties, fees and administrative charges from subsidiary to parent; but these are not available on a basis that breaks them down according to degree of ownership. If such charges are less common for wholly-owned subsidiaries than for joint ventures, then the more complete figures could well reverse the tendency shown by the aforementioned table. (18)

have a slightly lower "over-price" than do wholly owned subsidiaries. Findings for New Zealand also support the contention that the presence of a local partner tends to lower the cost of purchases. Deane (14) found that joint ventures were more likely than wholly-owned subsidiaries to be free to purchase from non-affiliated suppliers.

Wells suggests that savings to the economy through more favorable transfer pricing may not be, however, a net gain for the host country. There is considerable evidence that the foreigner shifts some of the remittance obtained from transfer pricing in the wholly-owned subsidiaries to other techniques for the joint ventures. Charges for the provision of know-how, tradenames, and management appear to be higher for joint ventures than for wholly-owned subsidiaries. Two studies of foreign investment in Australia found that joint ventures were charged more than wholly-owned subsidiaries for services. (15) The interviews conducted by Wells with some chemical companies indicated more frequent payment of fees for technical services from joint ventures than from wholly-owned subsidiaries. (16)

In addition, host governments are more willing to allow payments for technology in the case of joint ventures than in cases where all the equity is owned by foreigners. In India, for example, royalty payments to foreign parents were generally not allowed for wholly-foreign subsidiaries, but were allowed for joint ventures. (17)

5) Rate of Reinvestment

To measure the rate of reinvestment of reported earnings, the only survey that purports to provide comprehensive figures on this point is the United States Department of Commerce census of foreign direct investment for 1966. Some salient figures from that census are presented in the next table, which shows the reported earnings, remittances to parents and reinvestments of manufacturing subsidiaries located in specified development areas.

(Bolivia, Chile, Colombia, Ecuador, Peru). The benefits from exports have usually been considered to outweigh the other economic and the political benefit of minority joint ventures.

4) Transfer Pricing and Royalties

The transfer pricing of imports and exports is one of the more widely discussed of the practices of the multinational enterprises. An import-substituting foreign company operating in a well protected market can reduce its value added in the host country and its commitment to its profits tax, by over-invoicing the intermediate goods it imports from its parent enterprise. The over-invoicing of imports can have a particularly marked effect on an economy of a host country especially where imported intermediates comprise a very large part of gross output in the manufacturing economy. It requires only very small over-pricing ratios to bring about transfers of resources which can, since they are untaxed, constitute a very large proportionate addition to the resources transferred through the repatriation of profits. In Kenya, for example, it has been found that over-invoicing of intermediate goods probably more than doubles the real outflow of surplus from the manufacturing sector as compared with the outflow of profits and dividends. (11) The suggestion has been made that a sufficient rise in import duties on intermediates could eliminate the incentive to fix excessive transfer prices. But the substantial increase in such indirect taxation that might be required could have undesirable side effects on industrial structure and tax incidence and on prices within the country. (12)

In the case of a joint venture, the multinational firm acting as an "economic man" has of course an incentive to remove profits from the subsidiary in ways that eliminate the need to share them with the local partner. Direct payments to the parents for services and higher prices on purchases from affiliates reduce the profits that have to be shared. In the absence of a local partner, who is interested in maximizing profits in the subsidiary, the foreign firm might use transfer prices, royalties, technical fees, etc., to shift profits to lower tax jurisdictions, to avoid exchange controls, or to reduce the recorded profitability of the subsidiary so that accusations of exploitation are less likely.

What evidence exists comes out slightly on the side of those who claim that the local partner is effective in defending his interests. Vaitos (13) has reached the conclusion that joint ventures in Colombia

nevertheless exist; if the foreign licensor intends to enforce his patents or trademarks against the licensee who strays outside his licensed area, this may be as effective as an explicit restriction. (8)

Other factors may also act to push the parent toward exporting from a wholly-owned subsidiary. The parent may know that if expansion is required in the future the partner may not be able to supply his share of new investment, even though the joint venture arrangements frequently require that the original proportion of ownership be retained. Thus expansion may be delayed, or the parent may have to lend the partner money so that the partner can retain his share in the equity of the new investment. Since the parent can charge only something close to the external market rate, generally below the incremental return, he prefers to use his funds in another subsidiary.

The data indicate that any enterprise develops a number of techniques to control exports. About 45 percent of 1051 collaboration arrangements in effect in 1964 in India had explicit restrictions on exports. The frequency of restrictions was higher for minority foreign participation than for the cases where the foreigner held a majority of the stock.

Still another technique used by the multinational enterprise to control exports within the system is to limit in the joint venture agreement the size of the plant to a capacity that is adequate only for the local market.

Cases of exports from joint ventures are, however, not infrequent. International Computer and Tabulators, for example, agreed to export 30 percent of its production from its Indian venture (9) It did insist on, and received, a majority of the equity in return, in spite of India's position that the foreigners should hold a minority share.

The several studies that have analyzed the written record as a way of trying to determine the extent to which market limitations have been imposed on local units, suggest that there may be a somewhat greater propensity on the part of multinational enterprises to use their wholly owned subsidiaries for export activities from developing countries than to use their joint ventures, though the difference is not very strong. (10) Where export potential is very great, countries have generally relaxed their insistence on joint venture, as in the Andean Group

Evidence for Australia suggests that wholly-owned subsidiaries are more likely than joint ventures to send local employees to the United States for management training. (6) However, local employees are likely to hold more responsible positions in joint ventures. These employees may receive some training from their holding of responsible jobs; on the other hand, they probably would have held equally responsible jobs in locally owned businesses had they not been employed by the foreign subsidiary. On the present evidence, however, it is dangerous to assume that joint ventures do any more to capture a flow of information and training for the benefit of developing economies than wholly-owned subsidiaries would do.

3) Access to Markets

Multinational corporation with manufacturing subsidiaries scattered throughout the world are anxious to avoid any competition between the products made or sold by their affiliated companies. Because of this, many joint venture agreements in the past contained a clause that restricted the exports of the joint venture so as to avoid any competitive conflict. Consequently, foreign groups sometimes consider majority participation the means necessary to obtain the restrictive clause, at which they are aiming, and to enable them to subsequently oppose any sudden and far-reaching modification of the clause. (7)

The existence of formal restrictions, however, is not to be taken as a reliable indicator of whether actual restraints exist. Such a yardstick can err in two respects: by suggesting the existence of a restriction that actually is non-operative; and by failing to flush up restraints that exist even without a formal restriction.

Where foreign parents are in real control of a subsidiary, the existence of formal restrictions is a redundancy. If it were in the parent's interests to use the subsidiary as a major export point, an existing restriction would presumably be disregarded. If it were in the parent's interests not to use the subsidiary in that way, no formal restriction would be needed.

Conversely, in the case of joint venture or mere licensing agreements, it cannot be assumed that the absence of an overt restriction means the existence of access. Even if a local licensee is not explicitly excluded from exporting beyond its licensed area, a prohibition may

for a licensing agreement. When foreigners raise their capital from local sources, there is always the possibility that it will consist of funds which would not otherwise have been used productively in the local economy; but there is also the opposite possibility, namely, that the funds preempted for the foreign-owned subsidiary may be diverted from competing uses of higher social value in the economy.

The risk that some new undertaking may divert local savings to an activity of relatively low social value exists, of course, not only with respect to foreign wholly-owned subsidiaries but also with respect to joint ventures or licensing agreements. Indeed, to the extent that joint ventures and local licensed enterprises use more local capital the risk is enhanced. Accordingly, from the limited viewpoint of national capital supply there is a presumption that for a given economic activity, subsidiaries which are wholly owned by foreigners may prove more advantageous to the host country at the very outset than the other two arrangements.

Of course, some of the problem could be tackled through measuring the social yield of the project. Though the theory of such calculations is fairly well developed, the application of the theory is something else, involving problems both of conceptualization and of measurement. Particularly difficult are the problems of shadow pricing and of projecting productivity. (4)

2) Technical Skills

One common hope on the part of policymakers in developing countries is that joint ventures may prove a useful form of undertaking because a local partner will be exposed to special information and training. The local partner, it is sometimes thought, may be in a position to use the acquired information and training in ways that are of greater benefit to the economy than if the subsidiary had been wholly owned by foreigners. The empirical basis for that assumption, however, is very thin. In many cases, local partners make no effort to master the informational flow; or if they do master it, make no effort to exercise their mastery outside of the enterprise itself. On the other hand, the parent firms seem able to withhold certain information from joint venture partners. (5)

The permissible pattern for foreign investment differs from country to country, but, undoubtedly, a country's policies with respect to foreign investment have considerable impact on the form of technology acquisition. In foreign branches or wholly owned subsidiaries, the flow of technology is often treated as an integral part of the investment. In many cases, a substantial degree of foreign capital ownership is a prerequisite for technology transfer; certain highly technical processes and techniques may not be available to developing countries unless the owner is permitted to have full or at least controlling capital ownership of the enterprise.

Joint ventures, it is claimed, offer advantages to both parties. Although certain major multinational corporations are unwilling to enter into a joint venture as a minority partner, the number of joint ventures with minority foreign holdings is growing fairly rapidly. This trend can be attributed to various factors, for example, the desire of foreign companies to get around quantitative import restrictions developing countries place on products that are being manufactured domestically. Depending on the over-all investment climate in a developing country and on the size and profitability of the market and its future projections, foreign investors are increasingly willing to participate in equity capital on a minority basis, if majority foreign ownership is not permitted. (3) Though policymakers in most of the developing countries may prefer joint ventures over wholly owned subsidiaries as a general rule, joint ventures may not represent a real alternative in the individual case.

Areas of Conflict

1) Supply of Capital

One potential source of conflict between the foreign investor and the host country arises out of the fact that most foreign enterprises are not eager to export more capital than necessary in establishing or in acquiring any subsidiary abroad. Although economists sometimes think of such investments as being induced by a surplus of capital in the investing country, foreign investors ordinarily prefer to use little of their own capital and to mobilize a considerable part from local sources. Nonetheless, experience indicates that foreigners will mobilize more capital for the establishment or acquisition of a wholly owned subsidiary than of a joint venture; and, of course, more for a joint venture than

according to policies responsive in part to those local interests.

3) The co-production agreement — an agreement between a foreigner and an entity that is owned and managed by public authorities in the host country, under which (a) the entity acquires specified machinery and technology from the foreigner; (b) the entity is committed to producing specified products; and (c) the entity, over a number of years, "pays" the foreigner for the machinery and technology in kind, i.e., in specified products.

4) The technical assistance agreement — an agreement between a foreigner and an entity created under local law and owned by local public or private interest, in which the foreigner provides management services, technical information, or both, and receives payment in money.

Which of these approaches is the better "bargain", is thoroughly indeterminate; all depends on the value of what the host country forgoes by reason of not acquiring resources, measured against what is achieved by reducing the foreigner's control. To reduce the foreigner control, host countries are prepared to accept less in the way of valuable resources.

This is not, however, a rule. The ownership data compiled by Wells for 187 American enterprises, show that even the countries whose governments are frequently cited as insisting on joint ventures have retreated frequently from their insistence, and that complete foreign ownership is not rare, even during recent years. (2) Wells suggests that the more a country advances, the more it needs foreign investment from particular firms, some of which are the ones that resist pressures to form joint ventures. The easy opportunities for import substitution have been filled; the need has shifted from products that require only widely available technology to more advanced products for which only a few firms have the know-how. Again some of these firms are likely to oppose local participation. Similarly, efforts on the part of the government to increase manufactured exports may require marketing or technological inputs that only certain firms can supply. As the need for particular investors is increasing, the attractiveness of the country may also be improving. The larger internal market provided to the foreign investor leads some firms to be willing to relax their insistence on control to have access to the market.

JOINT VENTURES: MYTH AND REALITY

Wahby G. Wahba *

Introduction

In a simple economic model, an investment will be attractive to the investor if the prospective yield to him exceeds his cost of capital and is the highest of the available alternatives; and it will be attractive to the host country if the prospective payment to the investor is lower than the social yield and the lowest of all possible alternatives. The effect of foreign investment on the economies of developing countries has long been a subject of debate. The question as to whether a policy of accepting certain foreign investment brings more benefits than does some alternative policy generates sufficient debate among economists. But the question must be made more complicated by asking under what terms the foreign investment is to be made. If the government has the option of insisting that the foreigner take in a local partner, does this improve the outcome for the host country? This raises the question of the struggle between foreign business and local government over control of any proposed investment.

The resulting conflicts lead to a consideration of many different arrangements, infinite in their variety and detail. As a way of describing the field, Vernon suggests four types, in tough descending order of "foreign control": (1)

1) The wholly-owned subsidiary — a corporate entity created under the local law of the host country, wholly owned and wholly managed by the foreign investor;

2) The joint-venture — a corporate entity created under local law, partially owned by local private or public interests, and managed

* Director of Foreign Relations at the Public Corporation for Investment in Cairo.

MODERATOR AND EDITOR :

I. Qotub

BOOK REVIEWS IN ARABIC :

- 1 - M. Rodinson, Islam and Capitalism

Reviewed by : F. Sakri

- 2 - Economics and the Public Purpose

Reviewed by : F. Murrar

REPORTS :

- 1 - Islamic Interpretive Encyclopedia

Ministry of Awqaf and
Islamic Affairs of Kuwait

- 2 - Comparison Among Educational, Military and
Commercial Administrations

M. Al-Mahini

GUIDE TO UNIVERSITY LIBRARIES :

Libraries of the University of Aleppo

A GLOSSARY : ENGLISH-ARABIC :

Quantitative Political and Social Research :
Terms and Concepts

T. Farah

F. Al-Salem

ABSTRACTS :

REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTION :

CONTENTS

VOL. VI

APRIL 1978

No. 1

ARTICLES IN ENGLISH :

- 1 - Joint Ventures : Myth and Reality

W. G. Wahba

- 2 - Social Administration and Social Science

J. Prager

BOOK REVIEWS IN ENGLISH :

H. Marcuse, Counterrevolution and Revolt

Reviewed by : **M. Daoudi**

ARTICLES IN ARABIC :

- 1 - Transfer Industry in the Arab World : An Evaluation of Present Level and Goals

I. Shafie

- 2 - The Slums of North African Cities

F. Al-Stanbouli

- 3 - Woman and Mental Endeavour : A Psychological Outlook

N. Ramzi

- 4 - Work Groups and Collective Leadership

M. Najjar

SPECIAL SYMPOSIUM :

TOPIC : Dimensions of Rural and Beduin Migrations to the Cities in the Arab World

PARTICIPANTS : **A. Yafi, A. Zughall and A. Jawhary**

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

*** Subscriptions:**

- * For individuals — KD. 1,000 per year in Kuwait, KD. 2,000 or equivalent in the Arab World (Air Mail), \$U.S. 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
- * For public and private institutions — \$U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).
- * Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.250) or equivalent.

**KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated: JSS**

*An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by the Faculty of Commerce, Economics and Political Science at Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and /or application of theories in the various fields of the social sciences.

EDITORIAL BOARD :

ALI A. RAHIM

Chairman

A.H. GHAZALI

SHUAIB ABDULLAH

ALI SALAMI

ASAD A. RAHMAN

Managing Editor

FAROUQ EL-SHIEKH

ABDUL RAHMAN FAYEZ

Assistant Editor

* Forward all correspondence and subscriptions to:

THE EDITOR

Journal of the Social Sciences

Kuwait University

P. O. Box — 5486

Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. VI

NO. 1

APRIL 1978

